



الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت  
(2006 – 2012)

in the Political Mobility and its Impact on Political Stability  
State of Kuwait (2006 – 2012)

إعداد الطالب

مناور عبد اللطيف العتيبي

401120021

إشراف

الاستاذ الدكتور فوزي أحمد تيم

رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

### التفويض

أنا الموقع ادناه مناور عبد اللطيف العتيبي أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: مناور عبد اللطيف العتيبي

التوقيع: 

التاريخ: 2013/٦/٤

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة

الكويت (2006- 2012)", وأجيزت بتاريخ / / 2013

### أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	الإسم
	أ. د. فوزي أحمد تيم / مشرفاً
	أ. د. عبدالقادر الطائي / رئيساً وعضواً
	د. حمود أبو سليم / عضواً خارجياً

## الشكر والتقدير

قال صلى الله عليه وسلم :- (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).  
الحمد والشكر لله على فضله وكرمه، وحسن تقديره، فقد أعانني فسرت، ومنحني القوة  
فمضيت، إلى أن أكملت المشوار وأنجزت هذا العمل بتوفيق منه سبحانه وتعالى، ويسعدني أن  
أتقدم بجزيل الشكر، ووافر الاحترام والتقدير، وعظيم العرفان والإمتنان بالجميل إلى أستاذي  
الفاضل الدكتور فوزي تيم الذي أشرف على هذا العمل، وجاد علي بعلمه، ولم يبخل بجهده  
ووقته، وسعة صدره، وتعاونه في رعاية هذا العمل، في جميع مراحلها، كما أتقدم بجزيل  
الشكر والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة لتفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها  
بملاحظاتهم وإرشاداتهم.

## الإهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى والدتي العزيزة أطل الله في عمرها، والتي حرصت دائما على

متابعتي و السؤال عن أحوالي وعن أوضاعي بشكل عام وعن دراستي بشكل خاص.

والى والدي الذي دعمني لمواصلة مسيرتي الدراسية وحرصه الشديد على اكمالها.....

والى كل من ساندني ووقف بجانبني ومنحني التفاؤل والثقة بأني قادر على هذا الإنجاز من اخوان  
وأخوات و عائلة وأصدقاء.....

وفي النهاية اهدي هذا الإنجاز بشكل خاص الى كل مواطن كويتي حر ساهم في عملية الإصلاح  
السياسي في دول الكويت.....

**الباحث**

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ك	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
1	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	اسئلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضية الدراسة
5	حدود الدراسة
5	محددات الدراسة
5	مصطلحات الدراسة
7	الإطار النظري
10	الدراسات السابقة
16	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
17	منهجية الدراسة
18	<b>الفصل الثاني: الحراك السياسي</b>
18	المبحث الأول: الحراك السياسي المفهوم والدوافع
19	المطلب الأول: مفهوم الحراك السياسي
22	المطلب الثاني: دوافع الحراك السياسي في دولة الكويت
27	المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في دولة الكويت

27	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي في دولة الكويت
29	المطلب الثاني: صور الاستقرار السياسي في دولة الكويت
35	المطلب الثالث: دوافع الاستقرار في دولة الكويت
36	المطلب الرابع: تأثير الاستقرار السياسي على عملية صنع القرار والتنمية السياسية
39	<b>الفصل الثالث: طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت</b>
40	المبحث الأول: النظام السياسي في دولة الكويت
41	المطلب الأول: القيادة السياسية
49	المطلب الثاني: البنية السياسية والدستور
51	المبحث الثاني: القوى الاجتماعية و دورها في العملية السياسية
52	المطلب الأول: ملامح التفاعل القبلي مع السلطة
57	المطلب الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في دولة الكويت
59	المطلب الثالث: دور الأحزاب في العملية السياسية في دولة الكويت
62	المطلب الرابع: دور الحراك الشبابي في تفعيل الديمقراطية في دولة الكويت
64	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الحراك السياسي واشكاله في دولة الكويت
66	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الحراك السياسي
70	المطلب الثاني: اشكال الحراك السياسي
78	<b>الفصل الرابع: الحراك السياسي في دولة الكويت وأثره على الإستقرار السياسي</b>
79	المبحث الأول: دور الحراك السياسي على الإستقرار في دولة الكويت
81	المطلب الأول: دور الحراك السياسي على الاستقرار السياسي
90	المبحث الثاني: دور الحراك السياسي على الاستقرار الإقتصادي والسياسي
93	المطلب الأول: دور الحراك السياسي على الاستقرار الإقتصادي في دولة الكويت
95	المطلب الثاني: دور الحراك السياسي على الاستقرار الإجتماعي في دولة الكويت
98	<b>الفصل الخامس: الخاتمة (النتائج والتوصيات)</b>
100	التوصيات
102	قائمة المراجع
102	أولاً: المراجع العربية
110	ثانياً: المراجع الأجنبية

## الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)

إعداد الطالب

مناور عبد اللطيف العتيبي

إشراف

الأستاذ الدكتور فوزي أحمد تيم

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى الكشف عن الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت. انطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على ثلاث مناهج للدراسة لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي، وذلك لإعطاء الدراسة حقها من كل الجوانب، فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي واستخدمه في مواضع محددة. كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم من خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها، تمهيداً لتحليلها وهذا هو المعيار المتبع في المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الداخلية والدولية على حدٍ سواء. كما تم الإعتماد على منهج تحليل النظمي والذي يهدف إلى تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل يهدف إلى إدراك لهذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة.

أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها ارتباط الحراك السياسي بالصراع الديمقراطي والذي يقوم على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية معاً، فبدون أي حراك سياسي أو ممارسة ديمقراطية سليمة لن يتطور المجتمع أو يتقدم، وبينت الدراسة أن الدستور الكويتي يأخذ بنظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي فهو يجمع بين سمات كل من النظامين من حيث أهم سمات النظام فأن الدستور يقيم إمارة وراثية، يكون فيها الأمير، رئيس الدولة مصوناً لا يتحمل أية تبعية وهذا ما نص عليه الدستور.



أوصت الدراسة بضرورة إشهار الأحزاب السياسية لضمان نوبان جزء كبير من القبلية وتقوية فعالية السلطة باعتبارها حاضنة لمؤسسات المجتمع المدني تستلهم منه قيمه وذلك لتتمكن الحكومات من ممارسة سياسات التوازن في تعاملها مع مجلس الأمة ومختلف قواه السياسية.

**in the Political Mobility and its Impact on Political Stability  
State of Kuwait (2006 – 2012)**

**Prepared by**

**Mnawer AbedAlteef AlOtaibee**

**Supervised by**

**Dr. Fawzi Ahmad Tayyem**

The study purpose of this study is to identify political mobility and in the state of Kuwait. The methodology its impact on political stability of the study depended on two approaches historical to handle the historical development of the political system in Kuwait and descriptive analytical to describe the case study . The researcher depended on historical approach and used it to go through the historical development of the system in Kuwait. Moreover, the researcher used analytical descriptive approach, to describe and analyze the study problem and its Moreover, the study depend on system approach because of dimensions. its importance in making a logical sequence of events through classifying it in to elements and find reciprocal relations among them.

The study found out the following results; one is the connection between the political mobility and the conflict related to democracy which is based on political and democratic practice together. Without any political mobility or any right democratic practice, the society will not be able to develop politically and improve. The study showed that the Kuwaiti constitution combine between the presidential and the parliament system, where the constitution consist a hereditary emirate,

ك

where the prince i.e. the president is inviolable and this is what stipulates  
by the constitution.

The study recommends the need to publicize the political parties to  
limit part of tribal effects and strengthen the central to enable to it to  
exercise balance policies in dealing with the Parliament and the various  
.political forces

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### المقدمة

شهدت بعض من البلدان العربية حراكاً سياسياً كبيراً، وقد انعكس تأثير هذا الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي) على دولة الكويت، والذي انعكس بدوره بسيادة ثقافة جديدة، ولغة غير معهودة في الاحتجاج الشعبي، والتي تجاوزت في بعض الأحيان السقوف المعهودة، وبخاصة في الأطراف التي تأخرت فيها عملية التنمية، ولعل هذا التأخر كان دافعاً أساسياً في جعل النظام يستجيب لتحقيق المزيد من الإصلاح، والخروج من المستوى المتدني من الدور الحكومي، واللجوء لمقاربة جديدة في قراءة ظروف الناس وأسباب احتجاجهم.

يرى الخبراء الاجتماعيون أن الحركات السياسية بحاجة إلى تقبل الحالة الوطنية كإطار لأنشطتهم السياسية، إذ إنها مهمة للتمييز بين الناشطين الإسلاميين، والسياسيين، وتقبل التمايز السياسي، ولذلك يجب إقناع أفراد الحراك الواحد بضرورة تبني إستراتيجية طويلة الأمد لإثبات أن أفراد الحراك مسؤولون وفاعلون داخل الحراك (Hanna, 2010: 58).

ما يدور في دولة الكويت من حراك سياسي نشط هو جزء من التغيير الذي أصاب المنطقة العربية كما أنه يعود إلى صعود مد حركات الإسلام السياسي بشقيها السني والشيعي خصوصاً وأن في دولة الكويت تكتلات ذات توجهات متعددة ولكن بأهداف متفرقة وتطلعات مختلفة وطموحات متضاربة. إذ تطمح المعارضة إلى استثمار زمن التغيير الذي يعم المنطقة وترى أنه عليها أن تنتج نحو الضغط على الحكومة من أجل تحويل دولة الكويت إلى إمارة دستورية وبالتالي تصبح أية حكومة قادمة هي حكومة شعبية، ولكن ما يؤخر تحقق مثل تلك

الأمنيات هي أن دولة الكويت إلى الآن لا توجد فيها أحزاب سياسية إذ يخوض المرشحون الانتخابات بشكل فردي حتى الآن (محبوب، 2012:71).

إن الانتخابات والتجاذب والصراع السياسي، واللجوء للشارع في دولة الكويت، و إن تزامنت مع الربيع العربي، ووقعت ضمن حراك شعبي وشبابي غير مسبوق، وبدت مشابهة لما جرى في دول الربيع العربي، إلا أن الواقع والمعطيات يؤكدان أنها سياق مختلف تماماً عن سياقات الربيع العربي، الذي لم يكن له دور ملموس في التأثير على تلك المعطيات الداخلية لدولة الكويت، أو حتى ضمن نقاش وتعليقات القوى السياسية والمرشحين والناخبين. فلا علاقة سببية بين السياقين. فهذا الحراك السياسي في دولة الكويت مضت عليه مدة، وسبق الربيع العربي بسنوات، واستمر خلال ربيع العرب وقد يستمر أيضاً بعده. صحيح أن الربيع العربي قد يكون رفع من سقف المطالب، أو دعمها وقواها، ولكنه لم يكن هو الدافع إليها أصلاً، وخاصة أن ما يطالب به المحتجون الغاضبون في دول الربيع العربي متوافر أصلاً في دولة الكويت من شرعية النظام الذي لا يشكك فيه أحد، ودستور وبرلمان منتخب وحرية (الشايحي، 2012:36). وقاد الربيع دولة الكويت إلى الانتخابات الصاخبة لمجلس الأمة الأخيرة 2012 التي أتت بعد احتقان غير مسبوق، وخروج بعض القوى السياسية الإسلامية والشعبية للشارع والمطالبة ببعض الأمور، بعد مواجهات وتجاذبات كبيرة مع القوى السياسية في مجلس الأمة، ولهذا تسعى هذه الدراسة للكشف عن ماهية الحراك السياسي في دولة الكويت للأعوام من 2006 ولغاية 2012.

إن الاستقرار السياسي هو مفهوم نسبي يتم من خلاله تقييم النظام السياسي للأزمات التي تواجه المجتمعات إذ تظهر قدرته على إدارة الصراعات الداخلية والقدرة على تعبئة الموارد لاستيعاب الصراع للحيلولة دون قيام العنف. وزيادة على ذلك فهو يوائم بين ازدياد فرص الانفتاح

السياسي وشيوع الديمقراطية التي ترتبط بالاعتدال في المواقف والسلوكيات واتخاذ مواقف تقلل من التشدد والتوتر من قبل الأطراف الدينية والاجتماعية والسياسية ( أبو النصر، 2011:45).

### مشكلة الدراسة

تعيش دولة الكويت منذ بضع سنوات أزمة سياسية حادة، أدت خلالها إلى استقالات متكررة للتشكيلات الحكومية وحل مجلس الأمة عدة مرات. كما أدت الأزمة الخانقة إلى حراك شعبي وتجمعات جماهيرية في أهم ساحات دولة الكويت، مثل "ساحة الصفاة" وما تمثله من بعد وطني تاريخي إلى "ساحة الإرادة" التي أطلقت عليها الجماهير المحتشدة هذا الاسم تعبيراً عن إرادة الأمة إلى ساحة "قصر العدل". ولهذا تمثل الغرض من هذه الدراسة في الكشف عن الحراك السياسي في دولة الكويت من 2006 إلى عام 2012 وأثره على الاستقرار السياسي.

### أسئلة الدراسة

تمثلت أسئلة الدراسة في ما يلي:

- ما مفهوم الحراك السياسي؟
- ما الفئات المجتمعية المشاركة في الحراك السياسي؟
- ما مظاهر الحراك السياسي في دولة الكويت؟
- ما تأثير الحراك السياسي على عملية الاستقرار السياسي في دولة الكويت؟

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى ما يلي:

1. دراسة مفهوم الحراك السياسي.
2. تحديد الفئات المجتمعية المشاركة في الحراك السياسي.
3. تسليط الضوء على مظاهر الحراك السياسي في دولة الكويت.
4. دراسة تأثير الحراك السياسي على عملية الاستقرار السياسي في دولة الكويت.

## أهمية الدراسة

يمكن الحديث عن شكلين من الأهمية لهذه الدراسة، يتمثل الشكل الأول في الناحية العملية إذ سيستفيد الباحثون السياسيون منها لأنها ستسعى لتقديم تحليل معمق للحراك السياسي وأشكاله، كما سيستفيد صناع القرار والمهتمون بالحراك إذ ستقدم الدراسة معلومات جديدة عن الحراك السياسي في دولة الكويت تحديداً.

ومن الناحية النظرية تعتمد الدراسة لتقديم بعد نظري عن مجتمعات تسودها الحياة القبلية والنظام الأبوي لتسعى إلى الانتقال إلى الحداثة السياسية والاجتماعية.

## فرضية الدراسة

تتطلب هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الحراك السياسي في دولة الكويت وتأثيره على الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى إحداث تغيير في الحياة والمشاركة السياسية في دولة الكويت .

## حدود الدراسة

- حدود مكانية : اقتصرت الدراسة على دولة الكويت.
- حدود زمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (2006 -2012)، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة، إلى كون دولة الكويت قد شهدت مرحلة جديدة من الحياة البرلمانية تمثلت بتأليف خمسة مجالس انتخابية.

## محددات الدراسة

من أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه الباحث في إعداد الدراسة هي ندرة الدراسات السابقة الخاصة في الحراك السياسي في دولة الكويت والقيود في الوصول إلى معلومات تتعلق بموضوع الدراسة في الأرشيف السياسي.

## مصطلحات الدراسة

نظراً لموضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فإنه من الضروري توضيح المصطلحات الأساسية التالية والتطرق إليها:-

**الحراك السياسي:** هو حركة سياسية واجتماعية ومدنية أتت كرد فعل على الظلم ويتخذ أساليب النضال السلمي وسيلة وطريقة لحل النزاع (الجنوبي، 2010: 101).



الاستقرار السياسي: مدى القدرة على التعامل مع الصراعات والأزمات التي تحدث داخل المجتمع، بحيثُ تتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط المفهوم بمدى تحقق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع (نعمة، 2012: 89).

النظام الأبوي: هو بنية اجتماعية متميزة ناتجة عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية تتكون من سلسلة من المراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية الأولية المترابطة فيما بينها إذ ترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها (الحيدري، 2010)

المعارضة: أية جماعة أو مجموعة أفراد يختلفون مع الحكومة على أساس ثابت وطويل الأمد عادة، ويطبق المصطلح على نحو أكثر تحديداً على الأحزاب في المجلس النيابي التي تختلف مع الحكومة وترغب في الحلول محلها (الشايحي، 2012 : 36).

التأثير: هو باختصار علاقة بين شيئين أحدهما المؤثر والآخر المتأثر، وهذا المفهوم مرتبط بتوأمة التأثير، فالتأثير أداة في يد الفاعل المؤثر، أما التأثير فهو مفعول لهذا الأمر (التأثير) فاعله المتأثر.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### الإطار النظري

يشير مفهوم الحراك الاجتماعي إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى في هرم التدرج الاجتماعي، وعلى ذلك فإنّ الحراك يعني انتقالاً أو تغييراً في المركز أو المكانة قد يكون رأسياً أو أفقياً، أو نحو اتجاه أو اتجاهات، رأسياً أو أفقياً. لذلك فإنّ الحراك السياسي أكثر تعقيداً من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو مبين في أدبيات علم الاجتماع، إذ لا يمكن فصل الحراك الاجتماعي عن الحراك السياسي، ففي هذه الحالة فإنّ الحراك الاجتماعي له مضمون سياسي. إذ يحدد علماء علم الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي هي: 1- الحراك المهني. 2- الحراك المكاني. 3- الحراك الاقتصادي. 4- الحراك الفكري. والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى الانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر، ومن رؤية سياسية إلى رؤية أخرى، ومن تحالف معين إلى تحالف آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من أجلها بصرف النظر إن كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها. أما مفهوم الثورة فلا يوجد إجماع بين علماء العلوم الاجتماعية على ماهية الثورة وتعريفها، مثلما هو الحال في الظواهر الاجتماعية بعامة التي لا يوجد إجماع على تعريفها. ولكن هناك نقاط رئيسة يلتقون فيها، يمكن أن تشكل إجماعاً على تعريف الثورة منها مثلاً: أنها التغيير المفاجئ والسريع، البعيد الأثر في الكيان الاجتماعي (الربيعي، 2012 : 57). كما تعرف بأنها كتعبير للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية في مجتمع ما،

إذ تشير هذه الظروف إلى تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني، وقد يتم هذا التغيير بصورة فجائية عنيفة (داود، 2013، 3).

نما الحراك الشبابي في دولة الكويت من الممارسة السياسية في (تويتر) وشبكات التواصل الاجتماعي. ويتميز الحراك الذي يتطور منذ سنوات بدأت قبل الربيع العربي، بقدرته على إسقاط التمايزات بين فئات المجتمع من خلال التركيز على مدينة الدولة التي تتسع للجميع. وأصبح الحراك الشبابي في الآونة الأخيرة أكثر زخماً، وانضمت إليه فئات جديدة غير مسيسة، وهو يتشكل كل يوم ويزداد صلابة وخبرة. والأهم في الحراك الشبابي أنه يزداد تحكماً بالمعادلة السياسية في دولة الكويت، ويمارس ضغطاً واضحاً على النواب وقوى المعارضة التقليدية التي تتأثر به عوضاً عن أن تؤثر فيه (الغبراء، 2012 : 49).

يعود الحراك السياسي في دولة الكويت لأسباب داخلية لأن الديمقراطية في دولة الكويت التي يسميها بعضهم بنصف ديمقراطية عمرها نصف قرن ولكنها لم تتبلور حتى الآن ولم تحقق ما تصبو إليه المعارضة منذ زمن، لذلك تحاول المعارضة إحقاق دولة الكويت بالربيع العربي من دون حسابات دقيقة لواقع دولة الكويت والمنطقة، وقد أثبتت المعارضة بأنها قصيرة النظر وأفقدت الجميع النظر إلى المستقبل، ويعاب على المعارضة أنها عرقلت الحكومات المتوالية منذ عام 2006 وخصوصاً حكومة الشيخ ناصر محمد الصباح الذي حاول في ذلك الوقت استيعاب كل الأطياف وتمكنه من القضاء على النزاعات التي ترتبط بالتوتر المذهبي (محبوب، 2012 : 66).

ومن ناحية أخرى توسع دولة الكويت في القاعدة الانتخابية، ولكن دون التطور بشكل واضح نحو الاستقرار والنضج لتطوير النظام الحزبي الذي يبقى الآلية الوحيدة التي من خلالها يتم تقنين العمل السياسي للقوى السياسية في ظل عدم قدرة المجتمع المدني في دولة الكويت على

لعب دور أكثر من الدور الذي ظل يقوم به حتى الآن، وبعد نصف قرن من التجربة البرلمانية في دولة الكويت، فقد باتت لزاماً أن تنتج دولة الكويت نظاماً وآلية تتجح في إيجاد صيغة سياسية توافقية بأغلبية واضحة للسلطة التنفيذية، وعلى نحو يسمح بحراك سياسي- حزبي منظم لا يعطل ويعيق التقدم، ويبعد دولة الكويت عن دوامات الاستقطاب والاصطفاف والشد والجذب وحل المجلس واستقالة الحكومة، ضمن تجاذب سياسي بات محبطاً وطارداً للكفاءات وللاستثمارات الخارجية، وسبباً لدى الآخرين للتشكيك في جدوى التجربة الديمقراطية في دولة الكويت (الشايحي، 2012: 39).

ومن مسارات الحراك السياسي في دولة الكويت، التي يمكن أن تساعد على مواجهة التحديات في المستقبل هي:

أولاً: مسار حراك التنظيمات السياسية: تراعي هذه الأحزاب أو الجمعيات السياسية أحكام المادة 43 من الدستور بأن تبنى على أسس وطنية، وليس طائفية أو قبلية أو مناطقية، وأن تعمل بوسائل سلمية.

ثانياً: مسار العمل المشترك: وهي محطة تشاور دائمة بين القوى السياسية الإسلامية والوطنية، وإجراء حوارات موسعة فيما بينها، وكذلك مع العناصر المستنيرة والإصلاحية من الأسرة الحاكمة، والتوافق بينها على وضع أجندة وطنية للإصلاح والتنمية.

ثالثاً: مسار الدور السياسي لأفراد الأسرة الحاكمة: إنَّ المذكرة التفسيرية للدستور في دولة الكويت، وهي ملزمة، وجّهت أفراد الأسرة الحاكمة إلى عدم خوض الانتخابات النيابية، وأكدت أنَّ اشتراكهم في الوزارة هو الطريق الوحيد لمشاركتهم في الحكم.

رابعاً: مسار الكتل النيابية: لا بد من معالجة الوضع غير المنسجم داخل بعض الكتل النيابية. وفي الوقت نفسه يتوقع أن يؤدي نظام الدوائر الخمس إلى إضعاف فرص خوض

الانتخابات على أساس فردي، وبالتالي سيدفع نحو تحوّل بعض الكتل النيابية إلى قوائم انتخابية، وربما إلى أحزاب برلمانية في المستقبل.

خامساً: مسار الحراك السياسي للشباب والمرأة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال ووسائل الإعلام الحديثة: إنّ بروز دور الشباب في المبادرة من أجل إصلاح النظام الانتخابي يمثل بادرة وتجربة مهمة في التأثير على الحراك السياسي في دولة الكويت.

### الدراسات السابقة

فيما يلي بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمكّن الباحث من الاطلاع

عليها:-

أولاً : الدراسات العربية:

دراسة الأنصاري (2012) المعنونة بـ " الحراك الشعبي ليس من أجل رفض المرسوم وحده"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الحراك الشعبي بدولة الكويت، استخدمت المنهج التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أن الحراك الشعبي الحالي في دولة الكويت ما هو إلا امتداد لحراك الآباء والأجداد الذين طالبوا بالدستور والديموقراطية. وبينت أن مطالب الحراك الشعبي في دولة الكويت تتمحور حول ضرورة أن يكون هناك نهج جديد، وقد أصبحت المطالب الديموقراطية صريحة جداً، لإبطال مجلس فبراير 2012 في شأن إشهار الأحزاب السياسية، والدائرة الانتخابية الواحدة، والانتقال إلى النظام البرلماني الكامل.

دراسة التقي (2012) المعنونة بـ : " عراك أم حراك "سياسي" هدفت الدراسة إلى

الكشف عن الحراك السياسي في دولة الكويت واستخدمت المنهج التحليلي. أظهرت النتائج أن

الحراك السياسي في دولة الكويت حدوده وأطره ، فمهما كان يجب ألا يتجاوز مصالح المجتمع وأمنه واستقراره وتميمته وتحسين صورته، لا أن يتوجه الحراك لتشويه صورة المجتمع واضطراب أمنه والإخلال باستقراره وإيقاف عجلة الحياة فيه ليتحول من حراك إلى عراك مدمر لأبناء المجتمع بعضهم البعض.

### دراسة شمس الدين(2012)، الاستقرار السياسي في دولة الكويت والتحديات الراهنة"،

هدفت الدراسة إلى بيان الاستقرار السياسي في دولة الكويت، والتي وضحت أنه على الرغم مما أسس لدولة الكويت من دستور عام 1962 إلا أنها احتلت المركز 122 وصنفت ضمن النظم الاستبدادية، وفقاً لتقرير الإيكونوميست لعام 2011 الخاص بمعامل الديمقراطية في دول مختلفة في العالم. التي يقيسها على أساس التعددية، والعملية الانتخابية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، وثقافة الديمقراطية والحريات المدنية. حل البرلمان في دولة الكويت خمس مرات، كان آخرها في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وتمت إقالة الحكومة سبع مرات. وجاء ذلك في سياق الصراع القائم بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي أعاق تنفيذ خطة التنمية الحكومية التي رُصدت لها استثمارات بنحو 100 إلى 125 مليار دولار، من شأنها لو نفذت أن تحول دولة الكويت إلى مركز تجاري ومالي عالمي. كما بينت الدراسة أن من عوامل عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت عاملين مهمين العامل الأول داخلي، وهو متمثل في صراعات بيت الأسرة الحاكمة التي ترفض بعض أقطابه الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، فهو صراع سلطة ونفوذ استخدمت فيه الديمقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع. أما العامل الثاني فخارجي، ومتمثل بانزعاج دول الجوار من الممارسة الديمقراطية في دولة الكويت. أوصت الدراسة بضرورة أن تبقى سلطة الحكم في

تعاملها مع هذه التغييرات بحكمة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها المتعلق بالتوعية على ثقافة المواطنة، إضافة للتعامل الهادئ مع التوترات السياسية وتكريس دور الدستور والقانون والمحكمة الدستورية في فض النزاعات القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

**دراسة العتيبي (2010) المعنونة بـ "الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في دولة الكويت 1921-1990"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن التجربة الكويتية حول الحراك السياسي للشعب وصراعه الديمقراطي مع السلطة، وبينت أنهما يشكلان أهمية تستحق الدراسة لما لها من آثار على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع في دولة الكويت، وبينت أن الحراك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع الديمقراطي يقوم على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية معاً، لتشكيلهما عاملاً مشتركاً نحو التطور السياسي والديمقراطي للمجتمع في دولة الكويت.

**دراسة الجنوبي (2010) المعنونة بـ "الحراك السياسي والاجتماعي والمدني في الجنوب"**، هدفت الدراسة إلى فهم الحراك فهماً حقيقياً وعلمياً وموضوعياً وسيولوجياً، استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة، أجريت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة تم اختيارها من مواطني الجنوب في اليمن.

أظهرت نتائج الدراسة إقرار الباحثين جميعاً على الوحدة الجنوبية ووحدة الحراك، إذ أكد كل الباحثين على تأييدهم لوحدة الحراك بكونها ضرورة ملحة، و يرى الباحثون أن الخطاب الإعلامي غير متطور ولا يلبي الطموحات والاحتياجات، كما وافق الباحثون على وجود خطة عمل للحراك بشكل معين، وأيضاً قالوا بأن هناك مشروعاً ونظماً داخلياً للحراك،

وكان رأي المبحوثين بأن موقف قيادة الحراك من أسر الشهداء والجرحى ليس بالشكل المطلوب وأيضاً من المعتقلين، ركزت مجمل الإجابات على أهمية رص الصفوف والابتعاد عن الأنانية وتقديم كل التنازلات من أجل الجنوب لتقوية الفرصة "على المحتل" لتفريق الحراك ودرس سموه فيه وإن تفاوتت الآراء حول آلية التوحيد إلا أنها كانت مجمعة على التوحيد. وبينت وضوح الهدف الاستراتيجي في التحرير والإجماع على كبر المهمة يستدعي وجود عمل مؤسسي كرافعة سياسية ووضوح الرؤى لقيادة الحراك الجنوبي على صعيد الداخل والخارج.

دراسة الغزالي (2007) المعنونة بـ " الجماعات السياسية في دولة الكويت في قرن، (1910-2007) الدستوريون الإسلاميون، الشيعة، القوميون"، هدفت هذه الدراسة إلى رصد فترة مهمة من تاريخ دولة الكويت تمتد إلى مئة عام، ابتداء من مطلع القرن العشرين وانتهاء بعام 2007، وتقسّم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة بتعرض كل منها إلى واحدة من القوى السياسية الرئيسية في البلاد المتمثلة في الإسلاميين والدستوريين والشيعة والقوميين، إذ تبدأ بوقفة مسهبة عند التجمع الذي يضم الوطنيين الدستوريين، أي الناشطين الكويتيين الذين يطالبون بتنظيم الدولة بشكل عصري ومتحضر. ثم تنتقل إلى الإسلاميين، إذ ظهر مصطلح (الإسلاميون) الذي أصبح يطلق على التيار الديني، ويشمل الناشطين الإسلاميين كافة في دولة الكويت، سواء الناشطون بجهودهم الشخصية أم المنضوون تحت لواء أو تجمع أو حركة فكرية منتظمة. ثم تتناول الدراسة الشيعة في دولة الكويت الذين ينتمون إلى المذهب الجعفري، ويسمى المذهب الإمامي الاثني عشري. وأخيراً تلقي الدراسة الضوء على تيار الحركة القومية في دولة الكويت. إذ تنطرق إلى التوجهات الفكرية المتعلقة بحركة القوميين العرب، كالعلمانية والليبرالية والاشتراكية.



**دراسة العتيبي (2005) المعنونة بـ " الإصلاح السياسي في دولة الكويت المتطلبات والاحتمالات".** تناولت الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في دولة الكويت انطلاقاً من فرضية مفادها أن دولة الكويت تمتلك أنموذجاً ديمقراطياً متقدماً ولكنه بحاجة إلى عملية إصلاح وتحديث للمواءمة بين المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي لدولة الكويت، ليصل إلى مرحلة متقدمة في طريق تحقيق الأنموذج الديمقراطي الحقيقي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها التحديات الهيكلية التي تشمل العلاقات مع البرلمان ومبدأ فصل السلطات، والطبيعة غير الحزبية للبرلمان، كما يشكل القاعدة الانتخابية في دولة الكويت أحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجهها الديمقراطية في دولة الكويت، ومن أهم التوصيات فصل ولاية العهد عن منصب رئاسة مجلس الوزراء، وإعطاء المرأة حقوقها السياسية الكاملة من حيث الانتخاب والترشيح، وممارسة العمل السياسي مساواة بالرجل، وأخيراً تقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية للدولة.

**دراسة المديرس (2000) المعنونة بـ "المجتمع المدني والحركة الوطنية"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة المجتمع المدني في دولة الكويت مع الحركة الوطنية، تم التسلط الضوء على القضايا التي اضطلعت بها الحركة الوطنية والتي تبنتها مؤسسات المجتمع في دولة الكويت مثل المشاركة السياسية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان والصراع مع جماعات الإسلام السياسي المتمثل في الجماعات الدينية ذات المواقف غير التقدمية، وبينت أن القانون الكويتي لا يزال مانعاً لإقامة الأحزاب السياسية، وتركز النشاط السياسي في الجمعيات والنقابات والأندية والروابط الشعبية كأداة ضغط على صناع القرار.

## الدراسات الأجنبية

### دراسة كولومبو (Colombo, 2012) المعنونة بـ: "GCC

Countries and the Arab Spring. Between Outreach الخليجي والربيع العربي، بين التوعية والرعاية والقمع، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على ردود الفعل لدى دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الربيع العربي.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، إذ قامت باستعراض نظري للحركات السياسية في اليمن، وسوريا، وليبيا، ومن ثم قامت الدراسة بتحليل ردود أفعال دول الخليج تجاه الربيع العربي والثورات العربية بمعايير مزدوجة. كما واعتمدت الدراسة على المقالات المنشورة في المجالات والكتب ذات العلاقة بموضوع الحراك السياسي والربيع العربي. توصلت الدراسة إلى وجود معايير وأهداف مزدوجة لدول مجلس التعاون الخليجي من الربيع العربي، كما وبينت الدراسة أن أساليب القمع والفساد التي كانت تمارس في الدول العربية لم تجد نفعاً أمام الربيع العربي.

### دراسة جريسباك (Gersbach, 2011) المعنونة بـ " Campaigns, Political

Mobility, and Communication " أي الحملات والحراك السياسي والتواصل، هدفت إلى الكشف عن آثار الحملات السياسية على الحراك السياسي، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي عن طريق جمع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التحرك السياسي المؤيد لحملات المرشحين، يؤدي إلى نجاحها، إذ يؤدي الفتنور في الحراك

السياسي إلى ملل المواطن وفقدانه الثقة في أن تكون الانتخابات بمختلف أشكالها سبباً في التغيير والتحسين على كل الأصعدة.

### دراسة بدر (Babar, 2011) المعنونة بـ "Free Mobility within the Gulf"

Cooperation Council" أي الحراك الحر داخل مجلس التعاون الخليجي، هدفت الدراسة إلى الكشف عن فكرة البرتوكولات الرسمية في مجلس التعاون الخليجي نحو الحراك الشبابي، استخدمت المنهج التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أن الحراك يعد من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان، كما أن بروتوكولات دول مجلس التعاون الخليجي لا تعالج مسألة توسيع حرية الحركة.

### ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة بالحراك السياسي والاجتماعي والمدني، والجماعات السياسية ، والإصلاح السياسي والمتطلبات والاحتمالات، ودول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، وحراك المظاهرات والتغير السياسي في العالم العربي. في حين ستركز الدراسة الحالية على دور الحراك السياسي في دولة الكويت من 2006 إلى عام 2012 من خلال التعرف على بداية الحراك السياسي في دولة الكويت تاريخياً وفئات المجتمع، ومطالب الحراك السياسي وأسبابه، ومسار الحراك السياسي وتأثيره على السلطة التنفيذية، ونتائج الحراك السياسي في دولة الكويت.

كما ستقوم هذه الدراسة بالاعتماد على المراجع الأولية من خلال تحليل الوثائق التي تتعلق بالحراك السياسي في دولة الكويت من مصادرها، والمقابلات الشخصية، والكتب السياسية

والمتعلقة بالحراك السياسي في دولة الكويت والأبحاث المنشورة في المجالات الدورية المتخصصة في موضوع البحث، والرسائل والأطروحات الجامعية، والصحف اليومية.

### منهجية الدراسة

انطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على منهجين للدراسة لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي، وذلك لإعطاء الدراسة حقها من كل الجوانب، فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي واستخدمه في مواضع محددة.

كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم من خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها، تمهيداً لتحليلها وهذا هو المعيار المتبع في المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الداخلية والدولية على حدٍ سواء. وتم الاعتماد على منهج تحليل النظم لأهميته في تسلسل الأحداث منطقياً من خلال تجزئتها إلى عناصر و إيجاد العلاقات التبادلية فيما بينها.

## الفصل الثاني الحراك السياسي

### تمهيد

يعيش المواطنون في دولة الكويت البلد الحديث والصغير مقارنة مع جيرانها أصحاب الحضارات العريقة والانتماء التاريخي الراسخ في الثقافة والحضارة رغم الامتيازات الكثيرة والنعم المتعددة والفرص المتنوعة، حالة عدم استقرار وتشاؤم تجاه المستقبل. فكل يوم يمر على المواطن الكويتي يفتح فيه عينيه على قضايا متفجرة وأزمات سياسية ساخنة وتجاذبات إعلامية تستفز التيارات السياسية وتحرضهم ضد بعضهم البعض، حتى وصلت إلى انتهاك الخطوط العريضة والمسلمات الوطنية غير القابلة للنقاش أو الجدل أو التنازع كالوحدة الوطنية وهيبة السلطة وأخيراً عدم القدرة على ضبط الأمور في بعض القضايا التي شهدت انفلاتاً واضحاً.

تأتي خطورة انعدام القدرة على ضبط القضايا في تعدد الرؤى السياسية في الإصلاح بشكل ظاهري بينما هي بالباطن رؤى مصلحية بعيدة عن التخطيط المهني المدروس للتنمية ولا تحد من الفساد المنتشر في قطاعات الدولة وفي نفوس وعقول المواطنين التي تضللهم بيانات وشعارات القوى السياسية (البغلي، 2008، 7).

### المبحث الأول: الحراك السياسي المفهوم والدوافع

نجد أن الاستخدام الأوسع لمصطلح الحراك في أدبيات علم الاجتماع يتصل بتغيير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لشخص أو فئة، إما في إطار الطبقة الاجتماعية ذاتها، أو انتقالها سواء إلى طبقة اجتماعية أعلى أم إلى طبقة اجتماعية أدنى. بينما في أدبيات علم السياسة من الصعب تطبيق مصطلح الحراك السياسي تبعاً للحركات السياسية. فاتجاهات الحراك السياسي أكثر تعقيداً؛ تتم على صورة أقرب ما تكون للسلم الحلزوني الصاعد إلى أعلى، كما أن الحراك السياسي أشبه

بصعود الجبال فتارة تجد نفسك تسير صاعداً، وتارة أخرى تهبط منحدرًا يضطرك له المسلك الوعر، ثم يعاود الصعود بعد حين، أي أن الحراك السياسي ليس امتداداً طويلاً بسيطاً أفقياً أو عمودياً (وكالة الأنباء الكويتية كونا، 2006، 6).

### المطلب الأول: مفهوم الحراك السياسي

الحراك السياسي في مفهومه العام هو كل النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) في داخل الوطن وخارجه .

إن لكل حراك سياسي طبيعة معينة يمكن فهمه ومعرفة مكوناته من خلالها. فعلى سبيل المثال يمكن وصف جلّ الحراك السياسي على أنه حراك موالٍ ورسمي وهامشي، وأن هدفه الأول والأساسي هو استمرارية الحكم وتبرير أخطائه، والأبعد من هذا كله هو دعوته إلى نسيان جرائم الماضي واشتراطه النظر إلى المستقبل من خلال رؤاه وبقيادته. وفوق كل هذا إصراره على أن كل الرموز والآليات الأساسية لهذا الحكم هي خطوط حمراء لا يمكن تبديلها أو حتى المساس بها (بالروين، 2008، 7).

يمكن القول إن الحراك السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع الديمقراطي لاسيما أن هذا الارتباط يقوم على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية معاً، فهما ومن دون أي حراك سياسي أو ممارسة ديموقراطية سليمة لن يتطور المجتمع أو يتقدم قيد أنملة في اتجاه المشاركة الشعبية في السلطة.

لا تختلف المعارضة في دولة الكويت عن مثيلاتها في الديمقراطيات الغربية من حيث جدتها وإيجابيتها في المعارضة، بينما هي مختلفة عن الديمقراطيات الشكلية أو الناشئة في الشرق الأوسط لأنها معارضة عريضة انطلقت مع انطلاقة المشروع الديمقراطي في دولة الكويت

منذ عام 1938. كما تختلف المعارضة في دولة الكويت عن مثيلاتها في الشرق الاوسط في الاستجابات البرلمانية لوزراء من أسرة الحكم والمطالبة بمحاسبتهم سياسياً وقانونياً، وفي توجيه خطابات سياسية إلى أمير دولة الكويت.

بدأت المعارضة في دولة الكويت في التشكل قبل تأسيس الحياة الديمقراطية، بل إن معارضة السلطة ومطالبة حاكم دولة الكويت الشيخ أحمد جابر الصباح لتشكيل مجلس منتخب جعلت المعارضة في دولة الكويت تسجل حالة نادرة إذ إن الفئات المستنيرة من التجار هي من وضع اللبنة الأولى للحياة الديمقراطية، واستمرت تلك الفئات في الكفاح السلمي حتى تأتى لها ما رغبت به عام 1962 عند صدور دستور دولة الكويت وانطلاقة الحياة البرلمانية والدستورية فيها(النجار، 8، 2000).

بدأ الحراك السياسي في دولة الكويت بين جماعات التجار المستنيرة وحاكم دولة الكويت بالتعاون في عهد الشيخ أحمد الجابر، إذ تم إنشاء مجلس الشورى الأول عام 1927 مكوناً من 12 عضواً ليس من بينهم أي فرد من الأسرة الحاكمة وترأسه العضو أحمد الصقر، لم يعمر المجلس طويلاً لعدة أسباب أهمها أن الحاكم لم يكن مقتنعاً بفكرة تأسيس المجلس ولكنه وافق على مضمون حتى لا يغضب وجهاء البلد، وقد كانت تلك الواجهة الاجتماعية أيضاً سبباً في قصر عمر المجلس إذ لم ينتخب أعضاء المجلس بل اختيروا على أساس الواجهة الاجتماعية والثروة (العتيبي، 2010، 27-29).

وقد يرجع حل مجلس الشورى الأول إلى عدة عوامل يحاول أن يستقيها الباحث من أسس ومعنى الديمقراطية التي أوردتها جمال(2007، 76-82) إذ إن الشعب الكويتي القليل العدد في ذلك الوقت غير قادر على تحديد معنى الديمقراطية بقدر ما كان يتحرك فقط بطريقة بسيطة من أجل تحسين الأوضاع الواقعة في أوائل القرن الماضي، أضف أن القبول والإعجاب العالميين

بالديموقراطية كنظام لم يكن موجوداً في المحيط الإقليمي لدولة الكويت، وإن حال الديموقراطية مثل حال أي ظاهرة اجتماعية أخرى تتمخض عن عوامل اجتماعية ومادية محددة، وتلك القوى المادية والاجتماعية يمكن تحديدها وقياسها إلى حد ما. وبناء عليه يمكن القول إن الدرجة العالية من التقارب والسعي نحو المثال الديمقراطي للنخب في دولة الكويت في عام 1938 عند تأسيس المجلس التشريعي الأول وقيام المعارضة في دولة الكويت لأول مرة هو نتاج عوامل وقوى لم تتأت في مرحلة تأسيس وحل مجلس الشورى الأول عام 1921.

ورغم توفر العوامل والقوى التي هيأت بداية العمل الديمقراطي إلا أن المجلس التشريعي هو الآخر قد حله حاكم دولة الكويت بعد مناقشات شبه مسلحة تطورت إلى صدام مباشر عند حل المجلس التشريعي الثاني الذي انتخب في إثر المجلس الأول عام 1938، مما يعني فشل التجارب الأولى ديمقراطياً رغم قطعها شوطاً طويلاً من أجل الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في الحكم، إن أحد أسباب فشل تجربة المجلس التشريعي الأول عام 1938، هو أن الحركة لم تستغل مرونة السلطة في بادئ الأمر من خلق وعي جماهيري يوضح أهمية دور المجلس ليحميه من معارضيته، إلى جانب تقنين تشدد أعضاء المجلس في مطالباتهم، إضافة إلى الانقسام الذي حدث بين أعضاء المجلس أنفسهم حول سقف المطالب المتعلقة بالمشاركة في السلطة، ولا يمكن إغفال الدور البريطاني الذي تعاون مع حاكم دولة الكويت للحد من صلاحيات المجلس والقضاء عليه، وكان هذا هو العامل الحاسم الذي سهل على الحاكم استدعاء القبائل الموالية له وحل المجلس بالقوة ومصادرة السلاح من المعارضة الذين تحصنوا بقصر نايف (العتيبي، 2010، 51).

ومع حل المجلس التشريعي الثاني 1939 انكفأت الحياة الديموقراطية وتلاشت المعارضة السياسية بطبيعة الحال، وإن استمرت بعض ملامح النشاطات السياسية للمعارضة لدى الأندية والهيئات الشعبية والثقافية إبان الخمسينيات، إلا أن الباحث يعتقد أن لا وجود لمعارضة حقيقية



منظمة على المستوى السياسي من دون وجود مجلس منتخب يتشارك مع السلطة الحاكمة. وبالتالي فإنه لا يوجد برلمان دون معارضة وأن المعارضة أساسية ولازمة للنظام النيابي، الأمر الذي يعني أن الكتلة الوطنية التي اكتسحت مقاعد المجلس التشريعي الأول هي أول جماعة سياسية معارضة في دولة الكويت بكل ما يحمله الاصطلاح السياسي للمعارضة من معنى (جمال، 2007، 145).

هذا ويمكن القول إن المعارضة السياسية اختفت في دولة الكويت من عام 1939 حتى عادت عام 1962 بآليات دستورية جديدة أكثر انتظاماً وأوسع مشاركة من قبل الناخبين.

#### المطلب الثاني: دوافع الحراك السياسي في دولة الكويت

لا يعد الحراك السياسي في دولة الكويت بالأمر الجديد، بل إن أبناء دولة الكويت كانوا من أوائل المشاركين بالنضال في القضايا العربية والقومية، وكان لتحركات أهل دولة الكويت فضل كبير بوضع الدستور عام 1962، الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والذي يعد إصداره ثمرة العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الشعب الكويتي منذ نشأة دولة الكويت، ومعبراً عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معاً تحت مظلة الشورى والديموقراطية وبناء دولة القانون. وسبق إقرار وضع الدستور خطوات تعكس حرص أهل دولة الكويت على اختيار من يمثلهم أفضل تمثيل، إذ بايع الشعب الكويتي، صباح الأول ليكون حاكماً لهم بالتراضي والمشورة وواصلوا عبر السنين التشاور والتباحث فيما بينهم للوصول إلى نمط سياسي واجتماعي ينظم العلاقة فيما بينهم، وتكفل هذا الأمر في تشكيل أول مجلس شوري عام 1921، وتلاه مجلس تشريعي منتخب عام 1938، فيما استمرت المجالس النوعية التي نشأت في عقود الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات كالمعارف والبلدية حتى وقت قريب من نهاية عقد الستينيات ثم تكلفت

هذه المسيرة بالمصادقة على دستور عام 1962، ورغم التعديلات المتكررة على الدستور الكويتي أصر أبناء دولة الكويت على التمسك بهذه الوثيقة لأنها تعد بمثابة صمام الأمان.

تطور هذا الحراك في السنوات الأخيرة، فمنذ تولي الشيخ ناصر الحكومة عام 2006 بدأت مظاهر الفساد تظهر على السطح حتى أزممت الأنوف، فقامت مجموعات صغيرة من الشباب بالتجمع في ساحة الإرادة مرة أخرى للمطالبة بالدوائر الخمس وذلك بقولها للشيخ ناصر المحمد ارحل ولتسقط الأنظمة الدكتاتورية، والمطالبة بالإصلاح لضمان بقاء دولة الكويت.

يعود الحراك السياسي في دولة الكويت لأسباب داخلية لأن الديمقراطية في دولة الكويت التي يسميها بعضهم بنصف ديموقراطية عمرها نصف قرن، ولكنها لم تتشكل حتى الآن ولم تحقق ما تصبو إليه المعارضة منذ زمن قد يكون بسبب احتلال دولة الكويت من قبل العراق، فتوقفت الديمقراطية فترة من الزمن ولكن يحسب للمعارضة أنها توحدت في صف واحد حول حكومتها لكن بسبب هذا الحراك توقفت التنمية في دولة الكويت (محبوب، 2012، 2).

ويمكن إجمال أهداف المعارضة والحراك السياسي بما يلي (الكواري، 4، 2001) :-

1- المحافظة على المكتسبات الشعبية الكويتية خلال مسيرته التاريخية للوصول إلى مستوى المشاركة في صنع القرار السياسي وقد أصبحت هذه المكتسبات جزءاً من مجتمعهم وهم ملزمون بالحفاظ عليها.

2- توسيع قاعدة المكتسبات الشعبية إذ لم تكتمل بما حققته المعارضة من إنجازات وتطورات سياسية لصالحها وهي تشدد على تماسك جميع فئات المعارضة بحيث تقوى على عرض قناعتها وتصوراتها على الساحة السياسية مما يعزز الاتجاه نحو توسع المشاركة الشعبية للحصول على منافع شعبية أكثر.

3- تطوير عملية اتخاذ القرار سواء كان قراراً سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم تعليمياً، فمهما كانت مساحة أو مجال القرار فالمسألة مهمة لدى المعارضة، وتحتاج المعارضة إلى إقناع الشعب بأهمية القرارات المتخذة من قبل نوابهم المشرعين من خلال طرح الأدلة والحجج عند المناقشة، وقد أثبتت الانتخابات البرلمانية في دوراتها كفاءة المعارضة في دولة الكويت في حراكها السياسي واتصالها مع الجماهير، كذلك أثبتت تفاعل ووعي الجماهير لكافة القضايا المطروحة والآراء المعروضة.

4- خلق الوعي السياسي لدى المواطن، إذ إن المعارضة الحاذقة تسعى إلى خلق صلة بين المواطن والقضايا السياسية وزيادة وعيه السياسي استغلالاً لمساحة الحركة المتاحة في دولة الكويت والمكفولة دستورياً وشعبياً ومن قبل السلطة كذلك.

5- تعزيز الوعي الدستوري، فإلى جانب تعزيز الوعي السياسي العام لدى المواطن البسيط للوقوف على أبسط حقوقه وواجباته، تجد المعارضة أنه من الضروري الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في سبيل تثقيفهم دستورياً، إذ إن المعارضة تؤمن أنه كلما كان الدستور مفهوماً وواضحاً للشعب، ازداد تمسكاً بدستوره وقوانينه.

6- فرز العناصر الفاعلة إلى المجالس المختلفة، وهنا تعمل المعارضة على محاولة إيصال أكفأ وأصلح عناصرها إلى المجالس البرلمانية والبلدية والأندية الرياضية والجمعيات التعاونية في الانتخابات في تلك القطاعات المختلفة، من خلال قواعدها الشعبية في الساحة في دولة الكويت ولكن يبقى للبرلمان الأهمية القصوى لجميع أطراف المعارضة (البغلي، 147، 2012).

تمثلت دعائم المعارضة وهي الجهات الداعمة للمشاركين في الحراك السياسي خارج البرلمان

في:-

أ-النصوص الدستورية التي تؤكد أهمية مشاركة المعارضة في إبداء النصح للقيادة السياسية بالقول والفعل، وسد باب الخلل السياسي والاجتماعي حينما يتعرض له المجتمع وتقويم أي اعوجاج للسلطة.

ب-كفالة الدستور للحريات في إبداء الآراء والطباعة والنشر، ومخاطبة المجتمع كافة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ج-حرية تكوين الاتحادات والجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مما يدعم قوى المعارضة المختلفة على التأثير في هذه الاتحادات والجمعيات لتبني الآراء الشعبية في القضايا كافة.

د-حرية إقامة التجمعات والمناقشات وورش العمل والمنتديات من دون رقابة أمنية مما ساهم في رفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وعزز من خبرات المعارضة في التواصل الجماهيري وعملية التأثير في اتخاذ القرارات لدى السلطة.

هـ- قدرة كل فرد على التواصل مع السلطات إذ بمقدوره إبداء رأيه وأفكاره إلى السلطة مباشرة بكل حرية وطرحها دون خوف كتابة وتوقيعاً سواء أكانت هذه السلطة مجلس الأمة أم مجلس الوزراء أم هيئة قضائية، وكلما كانت مطالبات الأفراد واضحة وقوية شكلت ضغوطاً قوية على السلطات المخاطبة، وكلما كانت تلك الضغوط قوية أصبحت ردود الفعل أكثر إيجابية.

وفيما يتعلق بدعائم المعارضة تحت قبة البرلمان فإن الدستور يكفل الكثير من الخطوات والسياسات كحرية طرح الآراء وتشكيل لجان التحقيق والنقصي والمتابعة، كما يوفر الدستور واللائحة الداخلية عدداً من الحقوق النيابية كالحصانة وحدود رفعها وإزالة كل ما يؤدي إلى شعور الخوف عند النائب في حال طرحه أية قضية أو تقديمه أي استجواب لأعضاء السلطة التنفيذية.

وتقسم المعارضة السياسية في دولة الكويت إلى ثلاثة أقسام:-

1- المعارضون الآنيون وهم الذين يقفون مع التوجه المعارض في بعض القضايا والآراء، وهم لا يعدون من المعارضين الدائمين لأنهم يؤيدون المعارضة حسب الضغوطات الشعبية أو عند التعرض للقضايا الوطنية حسب الضغوطات الشعبية أو عند التعرض للقضايا الوطنية المسلم بها شعبياً.

2- المعارضون المبدئيون وهؤلاء المعارضون الذين لديهم قناعة فكرية وثقافية وبرلمانية راسخة ووعي دستوري عميق، وهؤلاء يفهمون جيداً اللعب البرلمانية الحكومية نتيجة لخبرتهم الطويلة، ومن خلال مواقفهم وآرائهم باستطاعة المراقبين أن يفهموا اتجاهات المعارضة داخل البرلمان (البغلي، 2012، 140).

3- وقد أخذت أطراف المعارضة الأخرى مستويات مختلفة من النجاحات والتراجعات على مستوى الانتخابات فمشاركتها القوية في تأسيس الدستور لم يترك مجالاً في ترسيخ شعبيتها من خلال صناديق الاقتراع، وعلى سبيل المثال عند عودة الحياة البرلمانية بعد التحرير في عام 1992، حرصت الحكومة على اتخاذ موقف محايد في الانتخابات وأحجمت عن دعم مرشحيها الأمر الذي ولد تراجعاً انتخابياً لمرشحيها إذ بلغت حصيلة المعارضة من المقاعد البرلمانية 35 مقعداً مقابل 15 مقعداً لنواب الحكومة، الأمر الذي دفع الأخيرة لدعم مرشحي الحكومة والمستقلين مقابل 20 للمعارضة في عام 1996، ومع هذا لا يمكن وصف المجلس بأنه مجلس حكومي بامتياز (البحيري، 2008، 59-77).

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في دولة الكويت

الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية أو احتواء الصراعات التي قد تحدث دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، فقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، والقدرة على تعبئة الموارد لاستيعاب الصراع للحيلولة دون قيام العنف، مما يزيد من كفاءة وشرعية النظام مع تزايد مساحة الحرية السياسية وتعاضم نفوذ البرلمان، خاصة في سنوات ما بعد التحرير، وزيادة على ذلك فهو يوائم بين ازدياد فرص الانفتاح السياسي وشيوع الديمقراطية التي ترتبط بالاعتدال في المواقف والسلوكيات واتخاذ مواقف نقلال من التشدد والتوتر من قبل الأطراف الدينية والاجتماعية والسياسية (أسيري، 2012، 56).

وبشكل عام لا يدور هذا الصراع على خيارات التنمية، ولكن على اقتسام وتخصيص الربيع النفطي الذي يتم عادة من خلال القنوات المالية العامة المختلفة مثل التوظيف والمناقصات والتمثين وتخصيص أملاك الدولة، أو من خلال القنوات التشريعية مثل قوانين الوكالات التجارية والقوانين التي تحد من المنافسة الوطنية في بعض القطاعات أو تحد من دخول المنافسة الأجنبية (المطيري، 2007، 6).

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي في دولة الكويت

إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية ولا ينتج عن مزيد من إجراءات الدولة في الحد من عوامل التوتر الداخلي المرتبط بنشاطات الأفراد والجماعات وأفكارهم، لكنه يرافق مستوى الثقة والرضا الشعبي في بيئة سياسية سليمة مع مؤسسات الدولة وقد يفضي ذلك إلى

طمأنينة واستقرار وتجفيف لكل مصادر القلق الاجتماعي والسياسي، ولا يغني هذا عن امتلاك الدول لترساناتها العسكرية أو إمكانياتها المادية واللوجستية إذ إن القوة لا تنتج استقراراً بالضرورة إن لازمها تصلب في المواقف وتعد على حقوق الغير، وقمع في التعامل مع الحركات الاجتماعية والدينية والسياسية، وهناك أمثلة لدول تمتلك كل مقومات القوة لكنها لا تنعم بالاستقرار السياسي، وبالمقابل هناك دول ضعيفة الإمكانيات والموارد لكنها تواجه أزماتها بقليل من الجهد والإدراك العميق بمقومات الاستقرار وإزالة التوتر بإمكانياتها الذاتية، فالتعامل الواقعي مع الأزمات دون تصديرها أو تأجيلها يخلق مزيداً من الاستقرار والتوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ إن القمع لا يصنع أمناً بل يضاعف عوامل التوتر والفوضى في الدولة (محفوظ، 2006، 3).

يرى الباحث أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، فالعراق هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام. أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشارك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم، فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة. فالاستقرار السياسي اليوم، لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة ممنوعات والاستثناءات، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيه الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية - ديمقراطية.

### المطلب الثاني: صور الاستقرار السياسي في دولة الكويت

تتمثل صور الاستقرار السياسي في دولة الكويت بما يلي:-

#### أولاً: استقرار المؤسسات الديمقراطية في دولة الكويت

دولة الكويت هي دولة مستقرة نسبياً، فالأسرة الحاكمة تتحلى بالعقلانية في أكثر الأوقات، ولكن مؤخراً أصبح هناك تلاعب من فرع من عائلة سالم آل صباح، وبدأت التوترات داخل الأسرة الحاكمة يتردد صداها في البرلمان والنقاش العام في دولة الكويت. وبعدها تم وضع إجراءات واضحة تساعد في توظيف ممثلي الدولة الأعلى (أي الأمير وولي العهد ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء)، وذلك بسبب الخلافات السياسية بين السلطين التنفيذية والتشريعية التي أصبحت تحدث بشكل مستمر، والذي ينعكس في حقيقته أن الأمير قد حل البرلمان ست مرات في السنوات الأربع الأخيرة (1999، 2006، 2008، 2009) مما دعاه إلى الاستجابة لإجراء انتخابات جديدة بعد ذلك (Kuwait Country Report, 2012,7).

يلعب البرلمان دوراً مهماً في التشريع والسلطة التنفيذية وفي التعرض للمساءلة بشأنها ولكن لا يكون للبرلمان رأي في تشكيل الحكومة، فلم يكن دوره سوى دور شكلي يوقع على ما يريده الحاكم، يخلو من التعددية الحزبية، وإن وجدت فلا تكون إلا تجميلاً لوجه الحزب الحاكم، لها دور مرسوم لا تتجاوزه، وفي أثناء عقد إجماع كبير لصالح إجراء الترتيبات الدستورية في الكويت، كان هناك في الوقت نفسه عدم الرضا عن أداء مؤسسات الدولة، ولا سيما الشلل الذي من مظاهره عدم قيامه بدوره الرئيسي المتمثل في التحول الديمقراطي، الذي نتج عن التوتر بين السلطين التنفيذية والتشريعية (Kuwait Country Report, 2012,5).



على الرغم من أنه من الصعب تصنيف جميع السياسيين في البرلمان على أنهم موالون للحكومة أو معارضون لها، إذ غالباً ما يشكل المعارضون الغالبية في البرلمان، و هذا من شأنه أن يشكل مفارقة في معظم النظم البرلمانية، ولكن من الممكن في دولة الكويت أن يقوم الأمير بتعيين الحكومة دون الحاجة للحصول على دعم البرلمان، إذ الحكومة تسعى إلى الفوز بالأغلبية لتقديم مقترحات تشريعية على أساس كل حالة على حدة، و تبدأ بالتغيير الديمقراطي، وذلك كما في منحها القانون الذي يسمح للمرأة في المشاركة في الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تحالف عدد كبير من البرلمانيين في عام 2006 وذلك لاعتماد قانون انتخابي ضد رغبات الحكومة (Kuwait Country Report, 2012,4).

ومن أهم الأمثلة على الاستقرار السياسي، في مجال السياسة الداخلية الكويتية الحرية الإعلامية إذ تعد دولة الكويت من الدول العربية التي تنتهج الديمقراطية، إذ تنتشر حرية الرأي والحريات بشكل عام، ويعد حق المشاركة السياسية والقبول بالرأي والرأي الآخر من الأمور المتفق عليها في السياسة الداخلية الكويتية منذ نشوء الدولة، والتجربة الكويتية من التجارب الرائدة عربياً في هذا المجال، إذ إن حرية الإعلام مصنونة حسب الدستور الكويتي، وتعد هذه الحرية في دولة الكويت من أعلى مستويات الحرية الصحفية في دول الخليج والعالم العربي على حد سواء، والمعارضة الرسمية تقوم بنشاطاتها بكل حرية، إذ يمنحها النظام السياسي كامل الحرية في إبداء الرأي نحو السياسة الكويتية داخلياً وخارجياً، وهو ما أسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الداخلي نتيجة لجملة من السياسات، كان أهمها النهج الديمقراطي الذي يمنح المعارضة كامل الصلاحيات في مواجهة الحكومة، إلا أن الحكومة والمعارضة الكويتية قد انفقتا على جملة من المسلمات والثوابت السياسية التي أجمع عليها الشعب الكويتي، التي ساهمت في تجنيب دولة الكويت الكثير من المخاطر السياسية داخلياً وخارجياً، وحققت مستوى عالياً من

المعيشة والرفاهية للشعب الكويتي مما أسهم في الاستقرار السياسي وانعكس على طبيعة الدور الذي أدته دولة الكويت في النظام الدولي والعلاقات الدولية (ربيع، 17، 2005).

## ثانياً: الاستقرار في دولة الكويت في الفترة (2006 - 2011)

### 1- الاستقرار السياسي

كانت استراتيجية رئيس الدولة صباح الأحمد الجابر الصباح لإدارة البرلمان فاعلة عند تطبيقها لغاية عام 2006، إلا أنه وبعد ذلك تم العمل على اعتقال الأشخاص السياسيين، على أساس قضايا سياسية مما كان له الأثر الإيجابي في تشكيل تحدٍّ متواصل للسلطة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى سياسة زرع بذور عدم الاستقرار والتهديد والأزمة الدستورية ما بين عامي 2006 و 2009.

ففي عام 2006 ظهر تغير واضح في العلاقة بين البرلمان والحكومة، إذ طرأت ثلاثة أحداث عملت على حشد كتل المعارضة السياسية كالاتي:

أولاً، دفعت وفاة أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أزمة الخلافة إلى التأكيد على أهمية وفاعلية دور البرلمان في الدستور. إذ اتبع الأمير أسلوب الحوار والتفاهم بين الحاكم والمحكوم، ودعا إلى إقامة التجمعات لتمهيد الجو الهادئ أمام الحراك الشعبي، ولكن مع وفاته عاد التحرك الشعبي الاعتراضي إلى الظهور والخروج عن مسار الحوار ونتائجه.

ثانياً: مقترحات الحكومة المتمثلة في تغيير قانون الانتخابات ينظر لها من قبل غالبية النواب بأنها محاولة للتأثير على الدوائر الانتخابية وزيادة احتمال شراء الأصوات.

ثالثاً: محاولة استدعاء البرلمان رئيس الوزراء ومحاولة استجوابه، الأمر الذي أدى إلى حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة لشهر يونيو 2006 من خلال التصويت مما أدى إلى حصول المعارضة على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، نصفهم تقريباً من الإسلاميين.

وكان الأثر الفوري في قبول الحكومة للقانون الانتخابي الجديد والذي تمثل في تعديل ربع مواد القانون الانتخابي والتي ساهمت في تحقيق مزيد من الديمقراطية في العملية الانتخابية، لكنه مثل بداية ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت. وفي ربيع عام 2007 استقال أعضاء من الأسرة الحاكمة بعد الاستجوابات البرلمانية، وعام 2008 أصبحت الخلافات بين الحكومة والمعارضة لا يمكن التغلب عليها، إذ طالب البرلمان بالعمل على زيادة أجور العاملين بالدولة. مما أدى إلى حل الأمير للبرلمان مرة أخرى، وجرى الانتخابات في مايو 2008، إذ ارتفع تمثيل جماعات المعارضة إلى ستة وثلاثين مقعداً في البرلمان من أصل خمسين من الأعضاء. مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر مرة أخرى، في نهاية عام 2008 عندما حاول البرلمان مرة أخرى استجواب رئيس الوزراء واستمر في التصاعد حتى نهاية شهر مارس 2009 عند استقالة مجلس الوزراء مما دعا الأمير مرة أخرى إلى حل البرلمان Kuwait (Country Report, 2012,6).

- تمت الانتخابات اللاحقة في مايو 2009، وقد أظهرت نتائج الانتخابات أن:-
- نسبة المشاركة كانت متوسطة، أي ما نسبته 55% وذلك مقارنة مع نسبة المشاركة مع الانتخابات التي أجريت في 2008.
- تم انتخاب أربع نساء في البرلمان للمرة الأولى.
- زيادة دعم النواب للحكومة، وذلك أساساً على حساب الإسلاميين السنيين.
- بحلول نهاية عام 2009، عندما حاول البرلمان مرة أخرى استجواب رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين ، بدأت مخاوف كبيرة من الأمير مما دعاه إلى حل البرلمان ، كما حدث في عامي 1976 و 1986 (أسيري، 2012، 67).

وبهذا الحدث حصل ما يعد آخر انهيار محتمل في السياسة في دولة الكويت، إذ تم استجواب الوزراء الأربعة، و ظاهرياً ، على الأقل في هذه الفترة تبدد عدم الاستقرار في دولة الكويت ، وأصبح من الصعب الوصول إلى تسوية بين البرلمان والحكومة. وحصل البرلمان على الحق الدستوري في استجواب رئيس الوزراء، في الواقع، لم تدم هذه الفترة طويلاً وبحلول عام 2011 عاد التعطيل البرلماني في دولة الكويت، والمقاومة الوزارية، واستقالة الحكومة التي تلوح في الأفق لخلق الأزمة الدستورية.

إن استجواب رئيس مجلس الوزراء والأحداث اللاحقة تؤكد على الضعف النسبي في البرلمان فيما يتعلق بالحكومة. على الرغم من أن البرلمان نجح في استجواب رئيس الوزراء، في الممارسة العملية، إلا أن هذا لا يبدو أنه جعل من المؤسسة البرلمانية أكثر قوة أو تأثيراً (Power, 2012,9).

مما سبق يرى الباحث أن هذه التطورات كانت سبباً للاستياء بالنسبة للكثيرين في البرلمان.

### **1- استقرار الاقتصاد في دولة الكويت**

تعتمد دولة الكويت في اقتصادها بشكل كبير على النفط ، فمنذ بدايات اكتشاف هذا المورد الطبيعي أصبح إجمالي الناتج المحلي للدولة يعتمد على إنتاج النفط الخام إذ شكل إجمالي الناتج المحلي من النفط في عام 2006 حوالي 95% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ، وفي ظل الارتفاع في أسعار النفط، تشهد دولة الكويت ازدهاراً اقتصادياً ربما يكون الأكبر منذ بداية القفزة في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق في السبعينيات (تقرير دولة الكويت للتنافسية21: 2007-2008).

ويعد الازدهار الاقتصادي أيضاً مؤشراً على أن توقعات الأنشطة الاقتصادية في الوقت الراهن إيجابية على الرغم من ظهور ضغوط تضخمية جديدة. إذ إن ثقة المستثمر تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد بشكل يسهم في ازدهاره. فعلى سبيل المثال، سجل الطلب على الأيدي العاملة زيادة ملموسة على مدار السنوات الأربع الماضية، يصاحبه زيادة أسرع في الطلب على الأيدي العاملة الوافدة. وبلا شك فإن هذه الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة هي نتيجة للزيادة المطردة في أنشطة شركات القطاع الخاص. ويتكون الطلب المحلي من استهلاك القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك التكوين الإجمالي لرأس المال؛ إذ سجل معدل نمو حوالي 10% بين عام 2005 و 2006. وفي العام 2006 زاد إجمالي تكوين رأس المال بحوالي 12.5% تقريباً وزاد استهلاك القطاع الخاص حوالي 10%، في حين أن الزيادة المتوقعة في الأجور من المتوقع أن تترجم في صورة قوة شرائية إضافية في الاقتصاد، و دعم إضافي للاتجاه الإيجابي في بيئة الأعمال (تقرير دولة الكويت للتنافسية 22: 2007-2008).

وتشكل مشكلة الطبيعة الثنائية لسوق العمل الكويتي واحدة من بين المعضلات التي يواجهها صانعو السياسة في دولة الكويت. فسوق العمل الكويتي يتكون من جزئين رئيسيين؛ هما العمالة الوطنية في مقابل العمالة الوافدة، ولكل فئة منهما ديناميكيات وهياكل أجور مختلفة. إذ ساهم هذا الوضع بأن يكون السبب الرئيسي في تقادي العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص. وعلى الرغم من زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة فقد ظلت هذه النسبة تشكل أقل من 10%، وهي معضلة رئيسية بالنسبة للمواطنين الكويتيين. كما أن استمرار النزاع السياسي في دولة الكويت يستمر في دفع الوضع الاقتصادي إلى التراجع والذي يعمل على الارتفاع السريع للإنفاق الجاري مقابل ضعف الإنفاق الرأسمالي وقلق القطاع الخاص (علي، 2012، 2).

### المطلب الثالث: دوافع الاستقرار السياسي في دولة الكويت

هناك عاملان رئيسيان لتقويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزم السياسي في دولة الكويت :

العامل الأول داخلي، وهو متمثل في صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، و صراع سلطة ونفوذ استُخدمت فيه الديمقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع.

أما العامل الثاني فخارجي ومتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة، إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، إذ تعد سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ إلى تأزيم متكرر للعملية السياسية من خلال القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات الإسلام السياسي الذي يمثلته التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلاً بالديموقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة (شمس الدين، 2012، 1).

وهنا يمكن القول إن التغيير في دولة الكويت وفق تطور الأحداث في المنطقة مطروح بشدة، والمطالبات التي طرحها بعض النواب في التحول لإمارة دستورية ورئاسة وزراء شعبية من خارج الأسرة الحاكمة، قد تصبح واقعية ولو بعد حين. يبقى على سلطة الحكم التعامل مع هذه التغييرات بحكمة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها المتعلق بالتوعية على

ثقافة المواطنة، إضافة للتعامل الهادئ مع التوترات السياسية وتكريس دور الدستور والقانون والمحكمة الدستورية في فض النزاعات القائمة بين السلطين التشريعية والتنفيذية.

#### المطلب الرابع: تأثير الاستقرار السياسي على عملية صنع القرار والتنمية السياسية

يعد صنع القرار السياسي بدواته وآلياته ومراحله مؤشراً على مدى رقي الأنظمة السياسيّة ونجاحها في التقدم بالدول، وهو أيضاً مقياس لمدى تجذّر ثقافة الديمقراطية في المجتمعات. وبما أن الأمر كذلك، يمكن الإقرار بانعدام تقاليد وثقافة صنع القرار السياسي في دولة الكويت نظراً لطبيعة الأنظمة التي قامت طيلة العقود الماضية (شليبي، 2002، 2).

إنّ صنع القرار السياسي ليس بالبساطة التي قد يتصورها بعضهم ، إذ إنه لا ينحصر في المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة فحسب بل يتفاعل مع عدّة مؤثرات مثل وعي الرأي العام، درجة وعي المجتمع، مدى انتشار ثقافة الديمقراطية، وهو كذلك مرتبط بالنشاط الفكري السائد ونوعية الإعلام والصحافة والنشاط الحزبي.

وإن اختلفت تعريفات ومناهج صنع القرار السياسي حسب تركيبة النظام والتقاليد السياسيّة في كل دولة، فهو لا يخرج عن كونه تحويلاً للمطالب السياسية إلى قرارات. وبالإضافة إلى الدوائر الرسميّة هناك أيضاً دوائر غير رسميّة تشارك في صنع القرار السياسي والتي وإن كانت غير رسميّة فهذا لا يعني أنها هامشيّة أو يمكن إقصاؤها حسب الأهواء، فالرأي العام يمثل شريكاً مهماً في صنع القرار، وعلى الدولة أن تضبط الآليات العلميّة لمعرفة ردّة فعله تجاه أي قرار قبل اتخاذه، وكذلك وضع مناهج لسبل التواصل والتعامل معه، هذا مع تحقيق المعادلة بأن يكون القانون قبل الأهواء والمؤسسات قبل الأفراد. كما أنّ وسائل الإعلام والصحافة تتمثل شريكاً فاعلاً في صنع القرار لكونها تتمثل السلطة الرابعة التي تتمتع بنظرة خاصّة وفريدة للأشياء بالإضافة إلى القدرة على التحليل والاستنتاج لا يمكن تحقيقها في أكثر الدوائر الرسميّة تنظيمياً

وكفاءة، وهنا تبرز مسألة الإعلام الذي مازال أغلبه تحت سيطرة قوى ماليّة وسياسيّة متنفّذة (رحومة، 2011، 23).

برزت معادلة جديدة من التحالفات والمنافسات السياسية والاجتماعية تمثلت بظهور فئة من التجار تسعى إلى تعزيز مكانتها في مواقع صنع القرار بصورة تنعكس إيجابياً على مصالحها الاقتصادية، وقد تعاضم هذا الطموح طبيعياً مع استمرار النمو الاقتصادي والتطور التجاري الكبير الذي طال دولة الكويت. إذ ارتضتها أولاً أسر العتوب التي أسست دولة الكويت، وبالتالي قسمت الإدارة فيما بينها بحيث تسلم بعضهم الجانب السياسي، بينما تسلم بعضهم الآخر الجانب الاقتصادي، ومع مرور الوقت وخصوصاً بعد قدوم آل خليفة وآل جلاهمة، جاءت نخبة اقتصادية جديدة هي طبقة تجار دولة الكويت الأوائل، ومنذ ذلك الوقت لم يكن التعاطي السياسي بينهم مبنياً على علاقة تكاملية، بل كانت علاقة تعاون في صورتها الظاهرية فحسب. ولكن مع مرور الوقت أصبحت العلاقة بين الطرفين محكومة بالجدلية، بحيث أصبحت النخبة الاقتصادية تبحث عن نفوذ سياسي حتى تكون مؤثرة في اتخاذ القرار، تلك الجدلية في العلاقة خلقت حالة من المد والجزر في ما يتعلق بالاسترخاء والاستقرار، إذ ساد مبدأ التعاون والتكامل تارة، والتجاذب والتنافس تارة أخرى، ومع دراسة التجارب السياسية وقراءة الأحداث التي مرت بها دولة الكويت، وخصوصاً في النصف الأول من القرن الماضي، نجد أن هذه المعادلة كانت تظهر جلية في مواضع عدة بصورة خلقت تفاعلاً سياسياً كانت له مساهمة فاعلة في التطور الذي طال النظام السياسي في البلد (الزميع، 2005 : 119).

ويكفل الدستور والقانون درجة عالية من تكافؤ الفرص أمام المواطنين للتنافس والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي على المستويين التشريعي والرقابي، ولكن في المقابل فإنّ حصر



رئاسة مجلس الوزراء ووزارات السيادة خصوصاً الخارجية والدفاع والداخلية بيد أفراد من الأسرة الحاكمة، يبرز تفاوتاً صارخاً لا يسنده الدستور في مستوى تولي المسؤوليات والمشاركة في صنع القرار السياسي، وهذا كله يبيّن بوضوح، أنّه على الرغم مما ينصّ عليه الدستور من أنّ الأمة هي مصدر السلطات جميعاً، فإنّ الانتخابات في دولة الكويت، وإن كانت تشكّل آلية للتمثيل السياسي الشعبي على المستوى البرلماني، فإنّها في واقع الحال لا تتيح سوى فرصة محدودة لهذا التمثيل على مستوى السلطة التنفيذية، في غياب وجود حياة حزبية منظمة، وانعدام وجود آلية واضحة للتداول الديمقراطي للسلطة، وفي ظلّ واقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي أبناء الأسرة الحاكمة، ولذلك فإنّ المناصب المتصلة بصنع القرار التشريعي في دولة الكويت هي بيد نواب منتخبين، ولكن الأمر غير ذلك على مستوى السلطة التنفيذية، بل إنّ غالبية الوزراء هم من غير النواب المنتخبين.

### الفصل الثالث

#### طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت

تشير السياسة إلى القوة والهيمنة وأنواع الحكومات، وتتسم بمفهومين :

تقليدي ضيق، يركز على أن السياسية هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات

العامة.

ومفهوم شامل ومعاصر ينظر إلى السياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة وتركز على المنافسة والصراع من أجل السيطرة والنفوذ، والسياسة: هي عملية عامة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة متصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين داخل كل تنظيم سياسي(الجعدي،2011، 678).

يعد نظام الحكم في دولة الكويت ديموقراطياً ويشترك الشعب في حكم نفسه مشاركة فعالة، وتأخذ دولة الكويت بالنظام النيابي إذ يختار الشعب ممثليه لينوبوا عنه في كافة مظاهر السيادة وتأخذ بالنظام النيابي إذ يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. وبذلك يقترب النظام السياسي في دولة الكويت من النظام البرلماني. كما تبنى الدستور الكويتي بعض مظاهر النظام البرلماني فيما أسنده إلى مجلس الأمة من اختصاص رقابي، يتمثل بأخذه بفكرة الأسئلة البرلمانية دون غيرها من الوسائل الأخرى والتي تتمثل بالاستجواب والتحقيق البرلماني . إن النظام الدستوري والمنبثق عن دستور دولة الكويت والقوانين المكملة له وما أحيط به من ظروف وملابسات، ليس إلا حلقة من سلسلة متصلة

الحلقات من التاريخ السياسي لدولة الكويت، ذلك أن التجربة الديمقراطية في دولة الكويت لا يمكن تفسيرها إلا بعرض تاريخ النظام السياسي الكويتي، وتحديد الظروف والأبعاد التي مر بها (البغلي، 2012، 56).

### المبحث الأول: النظام السياسي في دولة الكويت

أتاح موقع دولة الكويت وطبوغرافيتها السهلة أن تكون مأوى لكل مهاجر، على الرغم من أن الهجرات الأولى إلى هذه الرقعة بدأت من صحراء نجد وموانئ الخليج، إلا أن هناك هجرات أخرى رئيسة تبعتها من بر فارس وبلاد الرافدين مما جعلها مزيجاً من أصول مختلفة انصهرت في بوتقة فريدة وهذا التنوع أصبح إضافة إيجابية أخرى لخصوصيات البلاد.

يتزامن تاريخ دولة الكويت مع تأسيس نظام سياسي مميز بدأ مع عهد أسرة آل الصباح، إذ إن دولة الكويت لم تعرف حياة الاستقرار والتجمع السكاني الدائم حتى عودة آل الصباح الذين تطورت في ظلهم البلاد وظهرت فيها مكونات الوحدة السياسية، وبرز نمط سياسي معين مبني على البساطة والتسامح السياسي والمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وبترايط السكان وتمسكهم بالوحدة تمكنت البلاد من مواجهة التهديدات الأمنية على الرغم من التحديات السياسية والعسكرية المتعددة. ولقد أسفرت ظواهر معينة مثل الترشح والمبايعة للذين أصبحوا نهجاً ثابتاً و عرفاً جارياً، عن وجود عقد وميثاق غير مدونين من أركان العلاقات السياسية والاجتماعية بين الحاكم والمحكوم ، وتوالى خمسة عشر حاكماً على إدارة البلاد اتسمت عهودهم بالتحديات والإنجازات وحتى الإخفاقات، وترك معظم هؤلاء الحكام بصماتهم على التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت (فهيم، 2009، 56).

ولقد كانت الطبيعة الخاصة للعلاقات السياسية بين الحاكم والمحكوم واستمرارية نمط سياسي معين يعتمد على مبدأ الشورى ليكون امتداداً لطبيعة الممارسة في المجتمعات البدوية،

مدخلاً إلى أسلوب معاصر وحديث في فترة الاستقلال الحالية. فالشورى البسيطة وترسيبات المشاركة المحدودة في بداية هذا القرن تحولت إلى أسلوب عصري في المشاركة السياسية عن طريق تأسيس دستور دائم ومرتكزات أخرى مكتملة كتشكيل هيئات عامة ومجالس أمة منتخبة، تعكس الرغبة الشعبية في مراجعة ورقابة قرارات السلطة وتوازن سلطة الحاكم، وفي الوقت نفسه تمنح النظام السياسي التأييد الشعبي والدعم الشرعي المطلوب لنجاح أي قرار سياسي(عبدالوهاب وعثمان، 2001، 45).

#### المطلب الأول: القيادة السياسية

أخذ الدستور الكويتي بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة القانون إذ نص على أن نظام الحكم في دولة الكويت ديموقراطي، والأمة فيه مصدر السلطات جميعاً، وذلك وفقاً لما جاء في المادة (6) من الدستور الكويتي والتي تقضي بأن "نظام الحكم في دولة الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر للسلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور." والمقصود باستعمال لفظ الأمة أنه ترديد للمبدأ الديموقراطي القائل إن الأمة مصدر السلطات ودون الابتعاد عن حقيقة كون الأمة كما سبق في المادة الأولى من الدستور أمة واحدة هي الأمة العربية(بدران، 2003، 431).

كما نص الدستور، على أن يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأية سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور. وذلك وفقاً لما جاء في نص المادة (50) من الدستور الكويتي والتي تقضي بأن "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا

الدستور." وقد وردت تطبيقات هذا المبدأ في نصوص متفرقة من دستور دولة الكويت، مثلما وردت في نصوص متفرقة من دساتير بعض الدول العربية إذ نصت وفقاً لأحكام الدستور الكويتي على أن يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه(فهمي، 2009، 60).

**بنية تكوين السلطة التشريعية في دولة الكويت:** تعد السلطة التشريعية السلطة التي يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور، وكما أنه لا يصدر القانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير. ويباشر الأمير دوره في العملية التشريعية بواسطة وزرائه، ويتم ذلك عن طريق المراسيم . وبناء على ما سبق يتضح أن الدور الحقيقي في التشريع هو للسلطة التنفيذية(الرشيدي، 1993، 257).

شهدت الدوائر الانتخابية في دولة الكويت تعديلات عديدة بدأت بعشر دوائر جرت عليها الانتخابات حتى بداية الثمانينات من القرن المنصرم ، لتبدأ مرحلة الخمس وعشرين دائرة انتخابية على مدى 27 عاماً، إذ بدأ التفكير في تشكيل جديد للدوائر يتجنب سلبيات المرحلتين السابقتين، واستقر الأمر على تقسيم البلاد إلى خمس دوائر انتخابية بعد جدل طويل بين الحكومة من جانب والمعارضة من مجلس الأمة مما أدى إلى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، وما لحقه من إقرار نظام الدوائر الخمس، إذ صدر القانون رقم 42 والذي يقضي بتقسيم الدوائر إلى خمس دوائر انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس.

تمر العمليات التشريعية بالمراحل التالية :

مرحلة الاقتراح ، مناقشة مشروع القانون والتصويت عليه، والاعتراض، والتصديق

والإصدار، والنشر، وكما يلي(النجار، 35، 2000):

حق الأمير في اقتراح القوانين : الاقتراح هو تصور الأمر لما سيكون عليه القانون ، والأمير عندما يباشر هذا الدور، لا يمارس في ذلك حقاً شخصياً بموجب أوامر أميرية ، بل إنه

يمارس حق الاقتراح بمرسوم يوقع عليه رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المختصون، وذلك لأن الأمير يمارس سلطاته بواسطة وزارته (فهمي، 2009، 60).

هناك فرق بين مشروع القانون الذي تتقدم به الحكومة وبين الاقتراح بقانون الذي يتقدم به أحد أعضاء المجلس، فالأقترح المقدم من الحكومة يسمى مشروع قانون والذي يقدم من أعضاء المجلس يسمى اقتراحاً بقانون، وهذه التفرقة استقر عليها الفقه للدلالة على الاختلاف بين هذين النوعين من الاقتراحات، والمشاريع بقوانين يفترض فيها أن الأجهزة الحكومية قد درستها بشكل أوفى وأعمق من مثيلاتها المقدمة من الأعضاء ووضعتها في الصيغة القانونية المناسبة، ولذلك فإنها تجد طريقها مباشرة إلى لجان المجلس المختصة لفحصها وتقديم تقرير عنها. أما الاقتراحات بقوانين المقدمة من الأعضاء فتحال أولاً إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لفحصها وإبداء الرأي في فكرتها ووضعها في صيغة قانونية مناسبة قبل إحالتها إلى اللجان المختصة من حيث الموضوع ، غير أنه ليس هناك ما يمنع الحكومة من أن تتبنى الاقتراح المرفوض وتتقدم به في صورة مشروع قانون في دور الانعقاد ذاته، كما أن مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة لا تسقط بانتهاء الفصل التشريعي وذلك على عكس اقتراحات الأعضاء.

والاقتراح المقدم من العضو يجب أن يكون مصوغاً ومحددًا قدر المستطاع وموقعاً ومصحوباً ببيان أسبابه، ويحيل رئيس المجلس الاقتراح إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الرأي في فكرته ولوضعه في الصيغة القانونية في حال موافقة هذه اللجنة عليه، ثم يعرض الاقتراح على اللجنة المختصة لتقديم تقرير بشأنه، ولمقدم الاقتراح أن يسترده في أي وقت ولو كان ذلك أثناء مناقشته، وعندئذ لا يستمر المجلس في نظره إلا إذا طلبت ذلك الحكومة أو أحد الأعضاء ، و يسري هذا الحكم على اقتراحات العضو الذي تزول عضويته لأي سبب من الأسباب.

المناقشة والتصويت والإقرار: يشمل حق المناقشة والتصويت كافة مشروعات القوانين سواء كان الاقتراح من جانب أعضاء البرلمان أم من جانب الحكومة ، فكل مشروع يجب أن يناقشه المجلس ثم يصوت عليه بالموافقة أو الرفض، وتتم إجراءات التصويت على مشروعات القوانين وفقاً للإجراءات التي تحكم سير العمل في المجلس ، أي طبقاً لللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، ولكل عضو عند مناقشة مشروع معين، أياً كان مصدره أن يقترح كتابة التعديل في بعض نصوصه أو الحذف أو التجزئة في المواد، كما له أن يقترح كتابة إضافة نصوص جديدة إلى المشروع، وقد أشارت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة إلى ذلك صراحة في المادة (103) ، وتعد التعديلات كأن لم تكن ولا تعرض للمناقشة إذا تنازل عنها مقدموها دون أن يتبناها أحد من الأعضاء وفقاً للمادة (108) الفقرة الثانية من اللائحة الداخلية للمجلس.

ويكون أخذ الآراء على المشروع علنياً بطريق رفع اليد فإن لم تتبين الأغلبية أخذ الرأي بطريقة المناداة بالأسماء في الأحوال التالية؛ مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين والمعاهدات، الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، إذا طلبت ذلك الحكومة أو الرئيس أو عشرة أعضاء على الأقل. ويجوز في الأحوال الاستثنائية بموافقة المجلس جعل التصويت سرياً وبالشروط المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (110) وهي أن تطلب الحكومة ذلك أو الرئيس أو عشرة أعضاء على الأقل، وفي جميع الأحوال يكون إدلاء الرئيس بصوته بعد تصويت سائر الأعضاء (المادة 110 من اللائحة الداخلية).

التصديق : يعد التصديق مرحلة أساسية تتمثل في موافقة الأمير على مشروع القانون الذي أقره مجلس الأمة سواء أكان مصدره الحكومة أم أحد أعضاء مجلس الأمة ، ولما كان الأمير يمارس سلطاته بواسطة وزرائه وفقاً للدستور، فإنه يتوجب أن يوقع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص أو الوزراء المختصون إلى جانب الأمير على القانون الذي يشمل الإصدار.

حق الاعتراض للأمير: بعد أن يتم الإقرار من قبل مجلس الأمة على أي مشروع قانون، فإنه يرسل إلى أمير الدولة للمصادقة عليه، فإذا رأى الأمير ما يوجب الاعتراض عليه من أحكام، فإنه يطلب من مجلس الأمة إعادة النظر في القانون ويكون ذلك بمرسوم رسمي.

وفي حال أصر المجلس الأمة على الاعتراض ففي هذه الحالة إما أن يقدر الأسباب التي دعت الأمير لطلب إعادة النظر فيعدل في أحكامه، ويوافق على هذه التعديلات، ولا يحتاج في هذه الحالة إلا للأغلبية العادية، وإما أن يصير أعضاء مجلس الأمة على موقفهم الراض لهذه الأسباب وهنا قدر الدستور الكويتي أنه لا يجوز أن يطغى دور الأمير على دور أعضاء مجلس الأمة المنتخب من الشعب والمعبّر عن إرادته الشعبية، فيقرر الدستور أغلبية خاصة لتجاوز اعتراض الأمير على مشروع القانون، وهي أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة، وذلك عندما يصوت المجلس على المشروع في ذات دورة الانعقاد، فإذا تحققت هذه الأغلبية لم يعد للأمير أن يطلب إعادة النظر في المشروع مرة أخرى، وكان من المتعين عليه أن يصادق على القانون ويصدره.

وإذا لم يحصل المشروع بقانون عند إعادة طلب النظر فيه على هذه الأغلبية الخاصة امتنع في مثل هذه الحالة على مجلس الأمة إعادة النظر فيه طيلة دور الانعقاد التي حصل فيها التصويت، ولكن ذلك لا يمنع مجلس الأمة أن يعود في انعقاد تال إلى النظر في المشروع فإذا أقره بأغلبية خاصة هي أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، التزم رئيس الدولة بمشروع القانون وصدق عليه وصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه في الظروف العادية وخلال سبعة أيام في حالة الاستعجال، فإذا مضت هذه المدة دون أن يصدق الأمير على مشروع القانون عدّ المشروع مصدقاً عليه كما يعد كأنه قد صدر (الجعدي، 2011، 673).



مما سبق يتضح أن الدستور الكويتي يأخذ بنظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي فهو يجمع بين سمات كل من النظامين البرلماني والرئاسي من حيث أهم سمات النظام فإن الدستور يقيم إمارة وراثية، يكون فيها الأمير، رئيس الدولة مصوناً لا يتحمل أية تبعية وهذا ما نص عليه الدستور. كما أن النظام يأخذ بنظام نيابي خالص لا يعرف أي مظهر من مظاهر الديمقراطية المباشرة أو شبه المباشرة. كما أعطى الدستور المجلس النيابي صلاحية توجيه أسئلة إلى أعضاء الحكومة. وبناء على ذلك سيتم الحديث عن تكوين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كما نجد أن الدور الأساسي للعملية التشريعية هو مجلس الأمة، بما أن موافقة الثلثين من الأعضاء يجعل القانون نافذاً، فالمجلس يفرض رأيه في النهاية.

**بنية السلطة التنفيذية (الأمير، الوزراء):** السلطة التنفيذية مناطة بالأمير ومجلس الوزراء، يمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويهيمن على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها. وقد جرى العرف على أن يكون رئيس مجلس الوزراء ولياً للعهد، وهو لا يتولى أية وزارة ولا يطرح مجلس الأمة الثقة فيه. ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة الأمير والذي له أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة، وفي حالة الحل إذا قرر مجلس الأمة الجديد عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور عدّ منعزلاً من منصبه من تاريخ قرار المجلس وتشكل وزارة جديدة (عثمان، 70، 2003).

ومن اختصاصات السلطة التنفيذية أنها تملك تأجيل اجتماعات مجلس الأمة المادة (106) من الدستور، ولها أن تطلب حل مجلس الأمة بمرسوم مسبب كما قرر الدستور في المادة (107) وإذا نص الدستور على أن الأداة القانونية لكلا الإجراءين هي المرسوم ومن المقرر في النظام

الدستوري الكويتي أن إجراءات إصدار المرسوم تكون بعد موافقة مجلس الوزراء أي الحكومة التي تقوم بإعداده وبيان أسبابه وهو ما قرره الدستور في المادة (55) إذ نصت على أن (يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه) وكما هو مقرر في قاعدة التوقيع المجاور (النجار، 2000 : 64).

**تكوين السلطة القضائية:** نص الدستور على أن العدل والنزاهة أساس الملك وضمن للحقوق والحريات، وكفل التقاضي للناس وبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الاستقلال ويعتمد التشريع في دولة الكويت في مصادره على الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتشرف على شؤون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام (العتيبي، 2010، 34).

هذا وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبنى صلاحياته قانونياً وينظم القضاء ويعين القانون وفقاً للدستور الجهة التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ويبين صلاحيتها والإجراءات التي تتبعها. ويكفل الدستور حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح. وبين صلاحيتها والإجراءات التي تتبعها (حسن، 2006، 20).

وتتوزع جهات القضاء في دولة الكويت على النحو التالي: القضاء العادي ويتم عن طريق المحاكم العادية على اختلاف درجاتها وعلى رأسها محكمة التمييز وتختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد، أو بين الأفراد والإدارة وفقاً لأحكام القانون الخاص، والقضاء السياسي وذلك وفقاً لنص المادة (74) من الدستور الكويتي والتي تقضي "أن يعين الوزير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية ويعزلهم وفقاً للقانون ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه" فيختص بدوره بالنظر في الجرائم التي تقع من الوزراء أثناء

تأدية أعمالهم الوظيفية. أما القضاء الاستثنائي فقد أجاز المشرع الكويتي نوعين من القضاء الاستثنائي هما: القضاء العسكري والقضاء العرفي. أما القضاء الدستوري فقد تم إنشاء المحكمة الدستورية في دولة الكويت وهي تقوم بتفسير النصوص الدستورية، وترفع المنازعات إليها بطلب من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء أو من المحاكم نفسها عن طريق الدفع الفرعي في القضايا المنظورة أمامها (فهمي، 2009، 65).

وفي السلطة القضائية لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل وفقاً للمادة (163) من الدستور الكويتي، ويرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويبين وظائفها واختصاصاتها، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية، في غير حالة الحكم العرفي، على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، وذلك في الحدود التي يقرها القانون وذلك وفقاً لنص المادة (164) من الدستور الكويتي.

وقد قدم مشروع لتنظيم القضاء في دولة الكويت إلى مجلس الأمة في 2009 وذلك لدراسته وتقديم تقرير عنه، يهدف إلى تعديل أحكام المرسوم بالقانون لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، ومن أهم الاقتراحات التي قدمت إلى مجلس الأمة الاقتراح بتعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والتي تقضي بأن يعمل بأحكام قانون السلطة القضائية المرافق، كما يستبدل بعبارة "قانون تنظيم القضاء" المرافق لذات المرسوم العبارة التالية قانون السلطة القضائية، وبعد دراسة المقترحات الثلاثة من قبل أعضاء اللجنة انتهت إلى الموافقة على المقترحات بصياغتها كما انتهت إليها اللجنة.

### المطلب الثاني : البنية السياسية والدستور

ينبغي أن تعتمد مقومات أية تجربة ديموقراطية على أسس وركائز عديدة أبرزها الدستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم وشعبه، ورسم الملامح للنظام السياسي لأية دولة ونطاق سلطاتها العامة ، ويؤكد فيه للأمة بكونها مصدر السلطات. ومن أهم وأبرز ملامح الدستور الكويتي؛ اختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفاؤه من منصبه ، والموافقة على تعيين الوزراء وإعفائهم من منصبهم، وتزكية ولي العهد وإصدار أمر بتعيينه، كما أن من أهم ملامح الدستور حل مجلس الأمة في حال تعذر التعاون فيما بينه وبين رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء . مساءلة الوزراء عن أعمالهم وهو ما جاء وفقاً لأحكام الدستور بأن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته(العتيبي، 2005، 34).

حق رئيس الدولة في تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم، وذلك بأن يقوم رئيس الوزراء باختيار أعضاء الوزارة حتى يضمن تعاونهم معه في تسيير أمورها، ويكون اختيار رئيس الوزراء شبه مفروض على رئيس الدولة ، وذلك لأنه إذا كان هناك حزب يمثل الأغلبية البرلمانية فالرئيس يكون مقيداً في هذه الحالة بتمكين الحزب صاحب الأغلبية في الحكم.

كما أعطى دستور دولة الكويت لمجلس الأمة حق المشاركة في اختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر الذي يدعم ويؤكد اتجاه الدستور إلى إقرار أسس الديموقراطية وترسيخ مبادئ المشاركة السياسية، أما بالنسبة لمنصب ولاية العهد توجد عدة شروط أبرزها: الشرط الأساسي وهو الذي نص عليه الدستور وهو أن يكون من ذرية مبارك الصباح، وذلك لأن الإمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح" وأن يكون راشداً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين (أسيري، 2012، 12).

وفيما يتعلق بمجلس الأمة فقد نص الدستور الكويتي على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً، موزعين في خمس دوائر انتخابية ، ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر وفقاً لقانون الانتخاب. ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة.

مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ويجري التجديد خلال السنتين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة، ودولة الكويت مقسمة إلى 5 دوائر يتم انتخاب 10 نواب عن كل دائرة وكان لكل ناخب الحق بالتصويت لأربعة مرشحين حتى نهاية عام 2012، ومن بعدها أصبح حق التصويت مقتصرًا على صوت واحد لكل مواطن كويتي من كلا الجنسين. إضافة إلى الوزراء الذين يعدون أعضاء مجلس الأمة أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفت دولة الكويت في تاريخها الحديث. إذ إن لهذا المجلس دوراً مهماً في تدعيم الممارسة الديمقراطية، وقد حرص المشرع الكويتي على أن يكون اختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي من خلال الانتخاب الحر المباشر للمواطنين لغاية مشاركتهم الشعبية في الحكم وترسيخ مبادئ الديمقراطية الحديثة، وما يؤكد التوجه الديمقراطي لإقرار هذه المبادئ لكونها أساساً ثابتة للمجتمع هو حجم المهام المنوطة بهذا المجلس المنتخب والمعبر عن وجهة النظر الشعبية في الحكم (حسن، 2006، 22).

تتعدد مهام مجلس الأمة الكويتي ما بين تشريعية ومالية وسياسية تتمثل بما يلي :

الوظيفة التشريعية ويختص المجلس التشريعي بمناقشة مشروعات القوانين من قبل الأعضاء المنتخبين، ومجلس الوزراء ثم يجري التصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم هذا بالرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور والذي يقترح التعديل (عثمان، 2003، 75).

تتمثل مهام مجلس الأمة المالية بمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة، الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقديمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من انتهاء السنة الميلادية والمالية. وفيما يتعلق بوظيفة مجلس الأمة الكويتي السياسية فمن خلال وظيفته يقوم المجلس بفرض رقابته على الموازنة العامة للدولة كما حدد الدستور الكويتي الجانب الآخر من هذه الوظيفة بتوجيه الأسئلة للوزراء أو لرئيس الوزراء لاستجلاء وعرض الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصاتهم وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوفرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في اختصاص المجلس، وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة الوزارة على أعمالها، ثم إن الوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس (بدران، 2003، 431).

### المبحث الثاني: القوى الاجتماعية ودورها في العملية السياسية

بينما تزداد المجتمعات الحديثة تنوعاً، نجدها بنفس الوقت تنتقل لحالة من التفكك الاجتماعي التدريجي وغير الملاحظ، ويعود هذا التراجع لفشل الأنظمة السياسية بمكوناتها ونخبها في التعامل مع التنوع وإدارته إدارة عادلة وصائبة، ويتضح أن واحدة من أكثر القضايا التي تجعل التنوع يتحول لصراع سياسي متفاحم عندما تنفرد ثقافة واحدة في المجتمع بالسيطرة على بقية الثقافات مما ينتج رفضاً ومقاومة، إن الطريق إلى التماسك الاجتماعي يتطلب الاعتراف بالتنوع ورفض مبدأ هيمنة ثقافة ذات طابع أحادي على عموم المجتمع وعلى الهويات الجانبية التي يزر بها، إذ لا يمكن أن يتحقق التماسك الاجتماعي إلا في ظل مجتمع يحترم الحريات ويساوي بين الناس أمام القانون ويسعى لتخفيف الفوارق الاجتماعية في ظل التنوع، وهذا يعني أن المجتمعات غير الديمقراطية والتي لا تحترم التنوع وتكثر فيها الفوارق قد تبدو متماسكة

شكلاً لكنها في الحقيقة هشة، فما أن يتغير ميزان القوى بين الفئات إلا وتبرز بينها تعبيرات الفوضى الاجتماعية والتصادم (الغبر، 1، 2011).

### المطلب الأول: ملامح التفاعل القبلي مع السلطة

تعد القبيلة وحدة سياسية في النظام الكويتي و يعود ذلك لعدة اعتبارات وعوامل أهمها: دعم السلطة للكيان القبلي في الانتخابات البرلمانية منذ الاستقلال وحتى اليوم. إذ إن الأفخاذ في كل قبيلة هي من يمثل في الواقع عمل الوحدة السياسية والاقتصادية أو كما وصفها بالوحدات الصغيرة في القبيلة، إذ إن لكل فخذ تنقلاته ومناطقه ولا يعقل أن القبيلة يتحرك كل أفرادها بوقت واحد في الوقت نفسه مما جعل لكل فخذ طبيعة رعوية واقتصادية قائمة بذاتها مختلفة عن الأفخاذ الأخرى ، أما على الجانب السياسي فإذا كان من الممكن وصف الحرب بالامتداد للقرار السياسي فإن المعارك التي كانت تقع في الصحراء لأسباب عصبية دينية واقتصادية على الغالب، إنما تكون بين أفخاذ أو تحالفات جزئية بين قبائل مختلفة سياسياً مستقلة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ، إلا في المدينة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ (جمال، 2007، 67).

عندما أتت القبيلة إلى المدينة مثلت الوحدة السياسية الواحدة والمتصارعة مع الوحدات الطائفية الاجتماعية الأخرى، وهذا ما جعل أحد الباحثين المعادين للقبلية يصف الصراع السياسي في دولة الكويت بالامتداد للصراع الاجتماعي بين جماعات اجتماعية متضادة تقف طوال التسعينات خلف الصراع السياسي الأيديولوجي بينما هو في الواقع صراع اجتماعي صريح بين الحضر والبدو، ولا يلعب العامل الأيديولوجي إلا دوراً ثانوياً وهو صراع ديمومي مستمر في حراكه (الفضالة، 2000، 605).

يقصد بمفهوم البدو والحضر: التفريق بين الجماعات إذ إن القبيلة لم تصنع سياسياً في الماضي من خلال الصحراء وإنما تم تصنيعها مع الحياة الحضرية المدنية في دولة الكويت وقد أنتجت بناء سياسياً فعلياً يُوصل الفروقات والتمييز بين القبيلة والوحدات الاجتماعية الأخرى، في الدوائر الانتخابية على وجه الخصوص وبين القبيلة والقبيلة الأخرى في الدوائر القبلية، وعلى هذا الأساس تعد القبيلة بناء رمزياً موجوداً في الذهن لا على أرض الواقع (Al-sharah, & Bani, 2011).

ويمكن القول إن النظام السياسي في دولة الكويت هو من دفع القبيلة نحو هذا الاتجاه من خلال عدة آليات أهمها:-

- 1- عملية التجنيس التي تعتمد على تحديد الشخص لقبيلته ليعتمد بعدها من قبل شيوخ قبيلته.
- 2- سمحت السلطة بتعزيز التجليات القبلية المتمثلة في توزيع أبناء القبائل في مناطق محددة عن طريق توزيع البيوت الحكومية على المواطنين مع السماح بتوفر نظام البدل بين المستحقين حسب كل فرد ورغبته للانتقال من منطقة لأخرى، مما جعل أبناء القبائل يختارون التجاور لبعضهم البعض.
- 3- عدم إقدام الحكومة على وضع نظام تعليمي يصهر أبناء المجتمع الواحد بل على العكس سمحت بتنقل المدرسين حسب المناطق المختلفة ليواكب تنقلات البيوت وفق نظام البدل، فأنت كل التنقلات مترتبة على الانقسامات والتوزيعات القبلية والطائفية. ويعود السبب وراء ذلك لتعزيز تلك التجليات إلى الذكاء الحكومي في رغبتها بالتعامل مع كيانات منسجمة بدل التعامل مع مجاميع منقسمة ومتعددة، فمؤسسة الحكم بالأدق هي المسؤولة عن تأجيج النزعة القبلية، الأمر الذي انعكس على الحكومة التي أهملت بناء هيكل حقيقي للدولة، وبنيت سياساتها ضمن الأهواء



ولنزعات القبلية، الأمر الذي أسس لهيكل دولة هش بغياب القوانين الصارمة (المشاقبة، 2005، 5).

إن القبائل لها تعريف خاص متعلق بالولاء في الماضي فهي وإن شكلت وحدات مستقلة إلا أن لها طبيعة مختلفة في علاقتها مع السلطة الحاكمة أو مشايخ الخليج والأردن والعراق واليمن على وجه التحديد، ومع تشكل الحياة الديموقراطية على المشهد السياسي الكويتي مع الاستقلال وبناء المؤسسة البيروقراطية الحكومية التي طغت على كل شيء آخر في البلاد، اتجهت القبائل إلى الركون للسلطة وموالاته نواب وشيوخ القبائل الذين كانت لهم هيبه واحترام لدى قبائلهم سياسياً على وجه الخصوص ، مقابل تنامي حدة المعارضة من قبل تكتلات حضرية حملت مسميات أيديولوجية كالاشتراكية والقومية، فإنها تشجعت لاستقطاب البدو من خلال سياسة التجنيس سالفة الذكر وتعديل الدوائر لصالح التكوينات القبلية في عامي 1981 و2006.

ترتب على سياسة التجنيس، أن تصاعدت أعداد النواب تصاعداً طردياً بلغ أوجه في عام 1981، ففي عام 1963 لم يتعد عدد نواب القبائل 8 أعضاء، وفي عام 1971 قفز العدد إلى 19 ، ثم 27 عضواً في عام 1981 وتراوحت أعدادهم في المجالس التشريعية في فترة 1985-2009 ما بين 24 و26 نائباً.

ويستدل "الفضالة" على انتقال المعارضة من الحضر إلى البدو وفي غضون 22 سنة قدم البدو أو شاركوا فقط بتقديم ثلاثة استجابات، ولكن في فترة ما بعد الغزو العراقي أي من عام 1992 إلى 2010 قدم نواب القبائل 25 استجابةً بنسبة 67%، وتقدم الشيعة أو شاركوا بـ 7 استجابات فقط بنسبة 35% في هذه الفترة.

ويرى البغلي (2012، 142) أنه يمكن إجمال الظروف والعوامل التي استدعت هذا

الانتقال الاستثنائي الراديكالي للقوى القبلية وإلى مناهضة وعداء السلطة من خلال الآتي:-

1-تغيرات في تركيبة السكان العليا في عام 2006 أدت إلى فراغ سياسي في عدة مواقع داخل مجلس الوزراء، كما استغنت السلطة عن عناصر حكومية كانت فعالة في احتواء النواب وضمهم إلى صف الحكومة.

2-تغير المزاج الشعبي تجاه الحكومة لدى قطاعات اجتماعية معينة للبدو وسريان التمرد والتذمر لديهم تجاه سياساتها.

وكما يرى بدوي (2009 ، 45) أن هذا الحراك وهذه العداوة جاءت نتيجة:-

1-تنامي ظاهرة الفرعيات إذ عمقت التماسك القبلي لدى أفراد القبيلة من ناحية الوعي السياسي والعمل السياسي التنظيمي على المستوى الانتخابي، وعلى مستوى تعزيز الثقافة السياسية القبلية والقائمة على ما حققت كل قبيلة من إنجازات وتحركات سياسية ، الأمر الذي يدفع أفراد ومرشحي القبيلة إلى تكثيف تحركاتهم السياسية نحو مزيد من المكتسبات السياسية خاصة في مجال المساومات والتفاوض على المناصب الوزارية.

2-صعود وتنامي شعبية النخب بين أوساط ناخبي القبائل واشتراك هذه الفعاليات بتحركات التيارات السياسية المنظمة وأحياناً قيادتها كما يحصل عند الجماعات الإسلامية، أدى إلى التباعد بين القبائل والأطراف الحكومية المختلفة.

3-دخول المرأة القبلية الحياة السياسية كظاهرة ما تزال في طور التشكل السياسي ، ساهم ذلك في تفاقم حدة المطالبات القبلية وانتقالها بالنسبة للحكومة، فقد خاضت مجموعة من مرشحات قبائل مطير والرشايدة وعنزة الانتخابات في الدائرتين الرابعة والخامسة ممثلات لمطالبات الناخبات اللاتي تجاهل نواب الدائرتين حقوقهن السياسية والاجتماعية.

وأشار المنوفي(2010، 145) إلى أن الصراع الاجتماعي يتفاقم ويزداد إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع، وقد يبلغ الخطر أقصاه

إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات. وإذا ما تم التسليم بمثل هذه الرؤية فإن ما دفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية فهو لأن الحضر في دولة الكويت الآن يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائياً مع تعداد المجموعة، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع.

وعلى سبيل المثال فرغم أن القبائل تمثل 60% من الشعب الكويتي حالياً إلا أنهم لا يمثلون في مراكز صنع القرار الاقتصادي بالسوق إلا 4%، فقط وهذا وبلا شك له انعكاسات سلبية على العلاقة بين الحكومة والبدو، بل على النسيج الاجتماعي بشكل عام (الفضالة، 2000، 253).

مما سبق يتضح أن للقبلية دوراً كبيراً في الحياة السياسية بدولة الكويت، ولهذا الدور آثاره الإيجابية والسلبية على المجتمع والحراك السياسي بشكل عام يعود لمجموعة حقائق تؤكد صدق فرضيته. كما أن تركيز أبناء القبائل في مناطق معينة وبكثافة في دائرتين انتخابيتين يؤثر بالانقسام في العمل السياسي المؤسسي، وبالتالي تساهم القبلية بعدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت. والعمل السياسي المؤسسي هو ذلك النشاط الرمزي الذي تمارسه القوى السياسية المعلنة اسماً وغير المعترف بها تنظيمياً، بمعنى أن القوى والتيارات السياسية لها وجود فعلي داخل عناصر المشهد السياسي رغم أن النظام السياسي الكويتي يرفض تشكيل وإقرار الأحزاب وإشهارها وفق قانون يحدد مجالات عملها وحدود نشاطاتها. كما يحظر الدستور الكويتي تشكيل الأحزاب السياسية، وهذا من الأمور المنافية للديموقراطية الحقيقية، لأن من ركائز الديموقراطية حق تشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتنافسها على تولي السلطة سلمياً. من هنا يتبين أن المشاركة الفعلية للأحزاب السياسية في دولة الكويت معدومة، لأن هذه الأحزاب والتكتلات هي

خارجة عن القانون أصلاً أي أنها سرية، ولا يجوز لها العمل على تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وفقاً للدستور.

### المطلب الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في دولة الكويت

تعكس معركة حقوق المرأة السياسية في البرلمان الكويتي حالة مجتمع في مرحلة مخاض وتطور اجتماعي وسياسي. فهناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو أقل عوامل الصراع في هذه المسألة، وإن كان هو البارز إلى درجة خديعة المراقب بأن هناك معركة في تفسيرات الشريعة الإسلامية. هناك جماعة واحدة تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، وتعدّها قضية ولاية عامة، لا يجوز للنساء ممارستها، ولكن الحقيقة أن موقف عدد من هؤلاء يعكس حالة اجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية، فهم ينتمون إلى مناطق انتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضايا المرأة، وحتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية، ولذلك نرى أن بعض أفراد هذه المجموعة البرلمانية تحاول عدم إغضاب ساحتها السياسية، أكثر مما هي تعبر عن موقف شرعي (الربيعي، 2013، 4).

وبعد جهد طويل قامت به ناشطات الحركة النسائية في دولة الكويت وبدعم جهات مدافعة عن حقوق المرأة، بالتجمع منذ الصباح الباكر أمام البرلمان الكويتي، وقبل البدء بالجلسات العلنية وتحت شعار "آن الأوان لحقوق المرأة السياسية وحقوقنا الدستورية ومطالبنا الشرعية"، قابلتها لافتات مناهضة "لا لحقوق المرأة وحقوق المرأة في بيتها" من قبل جهات الموالين للتيار الإسلامي السلفي.

قام مجلس الأمة الكويتي (2005) ولأول مرة بإقرار قانون منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشيح وذلك بتعديل البند الأول من القانون الانتخابي المعمول به منذ سنة 1962 والذي يعطي الرجل فقط حق التصويت والترشيح، إذ قام أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بإصدار مرسوم في سنة 1999 بمنح المرأة الكويتية الحقوق السياسية وقد تم تقديمه إلى مجلس الأمة من قبل الحكومة الكويتية من أجل التصويت عليه ولكنه رفض عدة مرات (صالح، 14، 2005).

تمثل المرأة نسبة رئيسية من نسب العمالة الوطنية تجاوزت 40%، إلا أن نسبتها في المواقف القيادية محدودة، وبينما وصلت أربع نساء في الانتخابات عام 2009 بعد إقرار الحقوق السياسية الكاملة إلا أن مجلس الأمة المنتخب في 2012 خلا من المرأة، وقد خلت حكومة 2012 من المرأة أيضاً، من هنا يتصاعد مآزق التجانس الاجتماعي الكويتي مع نصف المجتمع (الغبرا، 2011، 13).

مما سبق يتضح أن حصول المرأة على حقوقها السياسية يؤدي إلى احترام حقوقها الإنسانية الطبيعية، ومن أجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار دعت السلطة التنفيذية والتشريعية بأن يكون لهما دور مهم وبارز في تعزيز الجهود المبذولة لإعطاء المرأة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور.

**المطلب الثالث: دور الأحزاب في العملية السياسية في دولة الكويت**

تهدف الأحزاب السياسية إلى الوصول إلى السلطة، وقد مرت بعدة مراحل في تكوينها حتى انتهت إلى ما وصلت إليه الآن في الدول المتقدمة، وهي نتاج حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وفيما يتعلق بوضع الأحزاب السياسية في بعض الدساتير العربية، والدستور الكويتي فهناك بعض من الاختلاف فيما بينها، ففي دستور الجمهورية العربية اليمنية نجد أن دستور عام 1970 قد حظر الحزبية بجميع أشكالها في المادة (37) منه إذ نصت على أن "الحزبية بجميع أشكالها محظورة" إلا أنه عدل عن ذلك في الدستور الحالي في المادة (39) منه ونص على أن "للمواطنين في عموم الجمهورية الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما تخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية".

وفي دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 ورد في المادة (16) منه في الفقرة الثانية أن "للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

هذا ما ورد من نصوص دستورية في بعض دساتير الدول العربية فيما يتعلق بقيام الأحزاب السياسية، أما في الدستور الكويتي فنجد أن المشرع لم يأت إلى ذكر الأحزاب السياسية سواء في نصوص المواد الدستورية أم حتى في المذكرة التفسيرية للدستور وعليه فإن الرأي القانوني الغالب يقول بأن للمشرع الحق في إصدار قانون جديد حتى وإن لم يكن هناك نص دستوري يبني عليه هذا القانون في حالة عدم وجود نص دستوري يحرم ذلك لأن الأصل في

مما سبق يتضح لنا أن الفترة التي وضع فيها الدستور الكويتي قد واكبت تلك الفترة التي وضعت فيها تلك الدساتير العربية بما فيها من أحداث وتغيرات في المزاج العام العربي، إذ كان بإمكانه في تلك الفترة أن يضع ما ينص في دستوره على حق قيام الأحزاب إلا أن نظرتة الثاقبة وقراءته الصحيحة لمجريات الأحداث وما يمكن أن تؤول إليه في المستقبل جعلته يتجاوز ذكر الأحزاب سواء بجواز قيامها أم النص على حظرها، وكان ذلك منتهى الحكمة، فها هي الأحزاب تعصف بالبلدان العربية، وما وصل منها إلى السلطة تجده حتى الآن متشبثاً بها بجميع الطرق الصحيحة وغير الصحيحة وها هي بعض الأحزاب يكون الحكم فيها وراثياً رغم مسماها الجمهوري واعتمادها نظام الأحزاب السياسية، وبما أن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة فإن الباحث يرى أن المشرع الكويتي قد غطى تلك الفكرة، عند ما نص في المادة (56) من الدستور في الفقرة الثانية منها على أنه "ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم".

لم تأخذ دولة الكويت حتى الآن بنظام الأحزاب السياسية، ولذلك فإن دور الأحزاب السياسية للتقريب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير متواجد، إلا أن هناك اتجاهات سياسية غير محددة الكيان بصفة قاطعة، ولكنها على الأقل تؤدي إلى التقارب بين أعضائها في الأهداف، والطرق المؤدية لتحقيق تلك الأهداف، ذلك من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة يجمع بين أعضائها بلا شك وحدة الهدف، ووحدة الرؤية، والتآلف والانسجام بين الأفكار والاتجاهات، وذكرت المذكرة الإيضاحية لقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة برقم 99 لسنة 1980 العديد من الترتيبات لذلك، ولكن توجد تكتلات في البرلمان مثل المنبر الديمقراطي الذي يضم الليبراليين وتجمع السلف وتجمع الحركة الدستورية الإسلامية وهناك تكتل البرلمان الشعبي وهي عبارة عن مجموعة من التنظيمات السياسية ونشاطها في دولة الكويت قبل الغزو كان يتمثل

بصورة غير سرية، أو بتعبير أدق النشاط العلني، وما كان يرتبط به بعضها من علاقات تنظيمية عضوية أو تاريخية مع تنظيمات عربية أو إسلامية خارجية، التي أعلنت عن وجودها وممارسة نشاطها بشكل علني، على الرغم من عدم إشهارها قانونياً (حسين، 2009، 9).

وللأحزاب السياسية أهمية كبيرة في العملية الديمقراطية وفيما يلي بيان لذلك (الجعدي، 2011، 380):-

أ-تأكيد الحوار الديمقراطي: يؤدي وجود الأحزاب السياسية إلى تنوع الحوار الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة مما يؤدي إلى إيجاد أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، إذ إن تبادل وجهات النظر بين الأحزاب يؤدي إلى زيادة الإيضاح وإلقاء المزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة. كما أن وجود تباين في الآراء يؤدي في الختام إلى بيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث، وعلى ذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، ويمكن على ما سبق تفادي الكثير من العيوب وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم توجد أحزاب متعددة متنوعة الاتجاهات.

ب-تأكيد حرية الفكر والرأي: مما لا شك فيه أن تعدد الأحزاب ووجودها في المجتمع يؤدي إلى تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات مما يؤكد في الختام حرية الفكر والرأي التي عني بها المشرع الدستوري في جميع الدول المتمدنة وأخذت به بعض دساتير الدول العربية.

ج- تداول السلطة: إن أهم ما يميز الأحزاب السياسية هو أنها تؤدي إلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ولا يجعل البلاد تسير في خط واحد لا تحيد عنه. إذ إن لكل حزب فكره وإيديولوجيته التي ينطلق منها والتي من خلالها تظهر شخصية الحزب السياسي في الحياة العامة.

د-تكوين القادة المؤهلين: إن تعدد الأحزاب يسمح بإعداد القادة السياسيين على اختلاف توجهاتهم ولاسيما في تعدد الأحزاب إذ تكون المنافسة على أشدها.



شهدت الساحة الكويتية طفرة واضحة في نشاط التنظمات السياسية بعد عودة الحياة الدستورية والبرلمانية التي تعطلت منذ عام 1986 بعد حل مجلس الأمة نتيجة للأزمة السياسية والدستورية التي شهدتها دولة الكويت آنذاك، إلا أن ظروف الغزو العراقي لدولة الكويت وتداعياته السياسية على الساحة الكويتية الداخلية فرضت واقعاً جديداً كان لا بد للتنظمات السياسية الكويتية أن تتجاوب معه من خلال إحداث مجموعة من التحولات على برامجها السياسية وارتباطاتها الخارجية مع الأحزاب السياسية العربية وأيديولوجيتها المختلفة (الجعدي، 2011، 367).

#### المطلب الرابع: دور الحراك الشبابي في تفعيل الديمقراطية في دولة الكويت

يمثل الحراك الشبابي الكويتي قيمة مضافة ورئيسية إلى التماسك الاجتماعي الكويتي، ففي ظل التفكك الراهن ووجود مخاوف صارخة بين فئات المجتمع المختلفة يبقى الحراك الشبابي أحد المكونات الموحدة والعابرة للطوائف والقبائل والحضر والبدو وغيرهم، بينما تبدو الكثير من قيم التماسك الاجتماعي في دولة الكويت في حالة تراجع، إلا أن أجواء الشباب وهم أغلبية السكان، تبدو مختلفة، الأجواء التي جاءت مع الحراك الشبابي، رغم سلبيات قائمة تمثل فرصة تاريخية لفتح الباب أمام نمو ظواهر تتجاوز القبيلة والفئة والطائفة لصالح الإنجاز والعدالة والمشاركة الوطنية، هناك قيم جديدة تحرك الجيل الجديد وهي بحاجة لمن يتبناها لا أن يصارعها ويفرغها من محتواها، إن مستقبل دولة الكويت مرتبط بفتح الطريق أمام الشباب ومبادراتهم بصفتهم أغلبية السكان وأصحاب المصلحة الحقيقية في بناء وطن أكثر تجانساً، الشباب هم الأمل ببناء نسيج وطني أكثر تماسكاً أكثر ومرونة بنفس الوقت (الغبرا، 2011، 18).

يدرك الكثير من متابعي المشهد السياسي في دولة الكويت مدى قدرة الشباب على التغيير في مسار الديمقراطية، بما يحقق نتائج وإفرازات سياسية من شأنها أن تعكس واقع هؤلاء الشباب وطموحهم، وتحقق رؤاهم وتلبي مطالبهم؛ بإحداث نقلة نوعية من حالة الاحتقان السياسي المزمّن إلى مرحلة التطوير والإنجاز واحترام الدستور والقوانين.

وعلى الرغم من النضوج السياسي الذي يتمتع به الشباب الكويتي فإنه قد يصطدم بتحديات من الممكن أن تخطف ذلك الحراك الشبابي، وتجعله أداة للوصول إلى غايات معينة، وتحقيق أهداف ومصالح خاصة، ما لم يتم تحصينه من جميع سلبيات العمل السياسي التي تحاول وأده، أو الالتفاف عليه، وتعطيل حركة الشباب ونشاطهم السياسي الذي يتمتعون به، وتحييده عن دوره الرئيسي في بناء الوطن وترسيخ قواعد الديمقراطية فيه.

لمؤسسات الدولة بشقيها التشريعي والتنفيذي دور كبير في النهوض بالحراك الشبابي والحفاظ عليه، ولاسيما في الأوضاع الراهنة التي تعيشها الكثير من البلدان العربية، من ثورات شبابية أدت إلى سقوط أنظمة حاكمة كانت تتعمد لسنوات تجاهل تطلعات الشباب وحراكهم السياسي. وفي دولة الكويت نرى الاهتمام الواضح من مؤسسات الدولة بالحركة الشبابية، وتوفير جميع الوسائل والسبل لدعم الشباب في مساهمهم للرقى بالعمل الوطني، لكن حالة الاحتقان السياسي المزمّن التي عاشها البلد أخيراً، وفي غياب الرقابة التشريعية، ونتاجاً للتناحر السياسي من قبل قوى سياسية من ناحية، وتخاذهل حكومي مستمر في إقرار قوانين، كتلك المعنية بمكافحة الفساد وسوء إدارة التنمية، أو التي تتعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية، كل ذلك جعل من حراك الشباب الكويتي على رأس خطاب الشارع السياسي لدى الكثير من القوى السياسية، فالكل أصبح يربو قطف ثمار العمل الشبابي؛ لما يتمتع به من نضج سياسي، وقدرة على تغيير مجريات الأحداث السياسية وترجمتها إلى واقع ملموس (مؤيد، 2012، 12).

فعلى مدى عام 2011 ركز الحراك الشبابي على تغيير رئيس وزراء دولة الكويت والحكومة ومحاسبة الفساد وحل مجلس الأمة تمهيداً لانتخابات جديدة، تجمع الآلاف من الشباب في ساحة الإرادة على مدى شهور ونجحوا في النهاية في حشد عشرات الألوف من المواطنين خلف شعاراتهم، كما أن المشهد وصل لحالة من التصعيد إنتهت باقتحام الشباب لمبنى مجلس الأمة، وقعت بعد ذلك اعتقالات في صفوف النشطاء، لكن النشطاء بقيادة نسائية تجمعوا أمام وزارة العدل مطالبين بإطلاق سراح الشبان.

مما سبق يرصد الباحث أنه لم يقع مثل هذا في السابق في تاريخ دولة الكويت، وأن لغة التحدي عند الشباب تعكس ثقافة جديدة قائمة على المبادرة لم يألفها المجتمع الكويتي، خلق الحراك بين الشباب ثقة بالنفس وبالعامل الجماعي، ففي ظل نزولهم إلى الشارع تطورت إمكانياتهم وقدراتهم، وهذا يمهد الطريق لهم في المستقبل للعب أدوار أكبر وأشمل، لقد أطلق الحراك الشبابي طوال عام 2011 تجمعات شبابية وأجواء ونقاشات وتفاعلات فكرية ومبادرات ستكون مؤثرة على المدى المتوسط والبعيد.

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الحراك السياسي وأشكاله في دولة الكويت

يقوم الحراك السياسي والتنافس الديمقراطي على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية معاً، فهما يمثلان العامل المشترك نحو التطور السياسي والديموقراطي لأي مجتمع من المجتمعات، ومن دون أي حراك سياسي أو ممارسة ديموقراطية سليمة لن يتطور المجتمع أو يتقدم دون التوجه نحو المشاركة الشعبية في السلطة.

ينطوي ما يحدث في دولة الكويت من تظاهرات على أبعاد عديدة:

أولها أن التجربة البرلمانية الكويتية قد استنفدت أغراضها وأصبح عليها أن تجدد نفسها بشكل جاد أو تواجه استحقاقات حركات شعبية تتوسع باضطراد.

ثانيها؛ أن سياسة القمع لم تعد أسلوباً فاعلاً لحماية الأنظمة، فقد استنفدت هذه السياسة هي الأخرى أغراضها، ولم تعد رادعاً عن الاحتجاج والتظاهر، فعندما يصل القمع إلى قتل المتظاهرين يسقط كوسيلة رادعة لأن التجربة تؤكد أن سقوط الضحايا يلغي الموت كرادع عن الاحتجاج والتظاهر.

ثالثها؛ أن دول مجلس التعاون الخليجي عاجزة عن التعاطي الإيجابي الفاعل مع تطورات أوضاعها، وما تزال عقلية القمع والاستئصال الوسيلة الأولى لمواجهة التحديات الداخلية، وهي سياسة لم تنفع أياً من الحكام الديكتاتوريين سابقاً، بل ساهمت في إسقاط أنظمتهم بعد حين.

رابعها؛ أن الإصلاح السياسي أصبح حتمية سياسية لا مفر منها، ولا تستطيع قوة ما، مهما عظمت كسر إرادة الشعوب الباحثة عن الإصلاح السياسي.

وفي حالة دول مجلس التعاون فإن الإصلاح المنشود يبدو أحياناً مستحيلاً. فمن أهم المطالب الإصلاحية أن يشعر الشعب بدوره في العمل السياسي من خلال نوابه المنتخبين، وأن يكون حكم القانون هو أساس التعامل بين المواطنين.

خامسها؛ أن التحرك في دولة الكويت، بعيداً عن هوية رواده الحاليين، أو القوى التي تقف وراءهم، أو حقيقة ما يطرحونه من مطالب، يتجاوز الإشكالات الشكلية ويتصل بعمق مشكلة التمثيل السياسي للمواطنين في نظام الحكم من جهة، وشكل النظام السياسي الذي يريدونه، ودور

المواطنين كأفراد في مشروع الإصلاح والتنمية والبناء من جهة أخرى، وهو أمر غائب عن أجندات الحكومات والمعارضة.

سادسها؛ أن من الخطأ الاستمرار في سياسة الاعتماد على الغربيين في المجالات الدينية والعسكرية والاقتصادية. وبالاعتماد على الإمكانيات المحلية يمكن تنفيذ برامج إصلاحية حقيقية تعيد للمواطنين شعوره بالكرامة والدور المنوط به، خلال عملية الإصلاح والبناء(الشهابي، 2012،2).

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الحراك السياسي

تتمثل العوامل المؤثرة على الحراك السياسي في دولة الكويت بما يلي:-

**العوامل المحلية:** تمثل القبيلة في دولة الكويت مكوناً مهماً ورئيسياً في الحياة السياسية، وعلى الرغم من ممانعة النظام الاجتماعي في دولة الكويت لدمج القبائل في الحياة العامة بقدر متساوٍ مع غيرهم، فإن القبيلة دخلت بقوة معترك الحياة السياسية ودافعت بقوة عن وجودها وحقها في المشاركة، وفي الانتخابات الأخيرة أسفرت موجة الغضب التي اجتاحت القبائل بسبب هجوم بعض المرشحين عليها إلى أعمال عنف ومصادمات اضطرت السلطة الكويتية للتدخل وضرب المتطرفين وإعادة المكانة للقبيلة وعد أن المساس بالقبيلة مساس بالدولة.

تتجاوز قوة القبائل الانتخابية نصف القوة الانتخابية الكويتية، فالدائرتان الرابعة والخامسة تمثلان نحو 54 في المائة من حجم الناخبين في عموم دولة الكويت، وبتحالف القبائل مع التيار الإسلامي أصبحت كتلة المعارضة تضم نحو 20 نائباً من أبناء القبائل . كما أن القبيلة في دولة الكويت هي منتج حديث وهي إفراز لآليات المجتمع الحديث، إذ جاءت القبائل للاستقرار ولكنها وجدت غربلة في المدينة، ووجدت أنها لا تمتلك ذات العلاقات والوسائط والأدوات التي يمتلكها

ابن المدينة الأصلي، فالتجأت إلى القبيلة كوسيلة من وسائل الحماية وبمجرد أن تطور الدولة آلياتها تصبح القبيلة أقل تأثيراً (الغبر، 7، 2011).

ومن الأسباب المحلية المؤثرة في الحراك السياسي قضية البدون فقد تطورت مع تطور دولة الكويت في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فبينما كانت دولة الكويت تقوم بعد الاستقلال بعملية التجنيس لفئات كثيرة ولقبائل عديدة، جاءت فئات أخرى من صحراء المناطق المحيطة بدولة الكويت مطالبة بالانضمام لأقربائها الكويتيين، لكن الكويت لم تقم بتجنيس الفئات الجديدة وإن حسبتهم منذ السبعينيات وحتى أواسط الثمانينات في إحصاءاتها ككويتيين وذلك لتكون نسبة الكويتيين أكبر عند المقارنة مع نسبة العمالة الوافدة.

ساهم هذا الوضع بتحويل هذه الفئة لفئة مهمشة تشعر بالظلم في كل يوم خاصة بعد فقدان البدون لأعمالهم ووظائفهم في الدولة، كما ويعاني البدون من مشكلات أخرى، فبعضهم عليه ما يعرف بالقيود الأمني، وبسبب الربيع العربي الذي ساد البلاد تشجع البدون على طرح القضية في الشارع، وقد وجد دعماً من الحراك الشبابي الكويتي مما وضع المسألة في الواجهة.

كما يعد الفساد الوظيفي من أهم العوامل المحلية التي ساعدت في ظهور الحراك السياسي والتي كان من أبرز مظاهرها أن أعضاء مجلس الأمة لا يتجرؤون على محاربة الفساد الوظيفي، خوفاً من انخفاض الأصوات الانتخابية، كذلك وجود التلاعب بالأموال العامة وتشجيع الزيادات المفرطة والمكافآت والبونص، بينما ليس هناك مقابل مثيل نحو تحسين الأداء الوظيفي والإصلاح الإداري.

كبار موظفي الدولة المفسدون مدعومون ويتمتعون بالحماية من قبل بعض الأعضاء الفاسدين، إلى درجة أن بعض المديرين أكثر نفوذاً من الوزراء (العتيقي، 2011، 5).

ومن العوامل المحلية المؤثرة في الحراك السياسي قيام بعض الشخصيات "التابعة" للحكومة وأفراد من الأسرة الحاكمة بشتم الإصلاحيين وشتيم عوائلهم في محاولة لشق الوحدة الوطنية، ومن أهم الأمثلة على ذلك قيام ثلاثة نواب سابقين في مجلس الأمة بتهمة المساس بالذات الأميرية من خلال مشاركتهم بندوة نظمتها قوى المعارضة التي تضم خليطاً من الإخوان المسلمين وأبناء القبائل وفصيلاً من الليبراليين، وتحدثوا فيها عن رفضهم لتعديل أجراه أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على نظام التصويت وفقاً لصلاحياته الدستورية، قلص بموجبه عدد الأصوات التي يملكها كل ناخب، ما عدته المعارضة تعدياً ومحاولة للحد من نفوذها داخل البرلمان (الصانع، 2013، 3).

### العوامل الإقليمية

تقع دولة الكويت في مرمى العاصفة الإقليمية، فهي تتأثر بالصراعات في منطقة الخليج، وقد دفعت البلاد ثمناً باهظاً نتيجة كونها دولة ثرية وضعيفة في إطار الدول المحيطة، كان أبرز مثال على ذلك تهديدات العراق بضم دولة الكويت في الستينيات، واجتياحها بالكامل وتشريد أهلها في عام 1990، وتلعب هذه التجاذبات دوراً في تأجيج الوضع السياسي الداخلي، مثلما تمثل عامل قلق دائم للحكومة في أن ترتفع وتيرة الصراعات الداخلية بشكل كبير.

يأتي القلق من الصراع الإقليمي لأنه مرتبط بتطور الوضع في المنطقة، فإذا لم يكن هناك تطور إقليمي نحو الأسوأ فإن الأمور يمكن أن تسير إلى الهدوء. فإن التجاذب الإقليمي ليس مخيفاً إذ لا يسمح لأحد بإحداث تهديد يساهم في اختلال التوازن في المنطقة. إذ إن الصراع هو في حقيقته كويتي لا علاقة له بالإقليم المحيط، وبذلك تعد الساحة الكويتية بيئة خصبة لاحتضان كل الأزمات والتوترات التي تندلع في أية دولة من دول الجوار، إذ تتم هناك إعادة إنتاج الأزمات (الغبر، 2011، 9).

كما يعد الربيع العربي من أهم العوامل الإقليمية، فعلى الرغم من أن الربيع العربي كانت له تأثيرات محدودة على الحراك السياسي الكويتي، إلا أن تأثيره ساهم برفع سقف المطالبات بحكومة منتخبة ورئيس وزراء شعبي، وزيادة زخم المطالبات وانخراط الشباب الناشط سياسياً والذي يخرج في مظاهرات واعتصامات في ساحة الإرادة. تلك الساحة التي تقع مقابل مبنى مجلس الأمة على شارع الخليج العربي هي مؤشر على أن الحاجة باتت ملحة للتعامل بجدية وبأسلوب مغاير مع انسداد الأفق السياسي الذي ينتج أزمات سياسية ودستورية أصبحت محبطة ومعيقة ومزعجة للجميع(الشايحي، 2013، 6).

كما كان للوجود الإسرائيلي دور في الحراك السياسي إذ تسعى إسرائيل إلى تأجيج نار الحرب في دول الوطن العربي كما أنها من أكبر الداعمين للربيع العربي بنقله من دولة إلى أخرى، وسعيها الدائم إلى جعل جيران دولة الكويت مهددين بالحرب سواء من أميركا أم من إسرائيل نفسها، ودولة الكويت ترغب أن يكون هناك حوار بين جميع الأطراف وتسعى للدفع باتجاه التهدئة والعمل الدبلوماسي الجاد بعيداً عن أفكار الحرب، ولأن إسرائيل تسعى إلى حرب ضد إيران لتشعل الموقف في الخليج وتدخل دولة الكويت في حالة تشبه الحرب الأهلية مثلما حصل في سورية وليبيا(القصاص، 2012، 3).

### العوامل الدولية:

ساهمت مجموعة من العوامل الدولية في عملية الحراك السياسي والتي من أهمها الحروب التي شهدتها دولة الكويت، خاصة الغزو العراقي والذي من خلاله تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج، إذ أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري المكثف والمباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج. ومن هنا فقد أصبحت الولايات



المتحدة لاعباً رئيسياً في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في معادلة الأمن في الخليج. ولا شك في أن هذا التداخل المكثف والمعقد بين ما هو محلي وإقليمي ودولي في منطقة الخليج يزيد من معضلة الأمن تعقيداً.

كذلك وجود قضايا ومشكلات متفجرة في المنطقة، تهدد بالمزيد من مخاطر عدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن هذه القضايا أزمة الملف النووي الإيراني وما يرتبط بها من إشكاليات وتجاذبات محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار في منطقة جنوب آسيا، وكل هذه المشكلات والقضايا تتطوي على كثير من عناصر التهديد لأمن الخليج والتي كانت من أهم العوامل المؤثرة والمساهمة في عملية الحراك السياسي في دولة الكويت (محمد، 2، 2013).

### المطلب الثاني: أشكال الحراك السياسي

برز في دولة الكويت بعد التحرير واقع سياسي جديد اتسم بالانفراج النسبي على مستوى الحريات السياسية، وكانت هناك تطلعات طموحة لدى قطاعات واسعة من الشعب الكويتي بأن يتم بناء دولة الكويت الجديدة بعد التحرير على أسس جديدة، وكانت أيضاً هناك تحديات كبيرة واجهتها الدولة الكويتية، وواجهها المجتمع الكويتي، وكذلك واجهها الاقتصاد الكويتي، كما تعرضت القيم والأفكار إلى هزات كبرى، وحدثت تبدلات في العديد من المواقف، ونشأت علاقات جديدة، وانقطعت علاقات وثيقة واتصالات تقليدية كانت قائمة مع قوى سياسية إقليمية أو دولية. ومن بين أشكال الحراك السياسي، الذي شهدته دولة الكويت منذ العام 1991 يمكننا تحديد الأشكال الرئيسية الخمسة التالية (الدين، 2006، 12):-

## 1- تأسيس تنظيمات سياسية جديدة

تأسس عدد من التنظيمات السياسية الجديدة على خلاف ما كان يتسم به وجود التنظيمات السياسية ونشاطها في دولة الكويت قبل الغزو من سرية أو شبه سرية، أو بتعبير أدق النشاط غير العلني، وما كان يرتبط به بعضها من علاقات تنظيمية عضوية أو تاريخية مع تنظيمات عربية أو إسلامية خارجية، والتي أعلنت عن وجودها ومارست نشاطها بشكل علني، على الرغم من عدم إشهارها قانونياً، من بينها المنبر الديمقراطي الكويتي، الذي تشكل في الثاني من مارس 1992 إذ توحدت في إطاره عناصر تنظيمات حركة التقدميين الديمقراطيين، والتجمع الوطني، وحزب اتحاد الشعب، وبعض الشخصيات المستقلة، وأعلن وثيقته البرنامجية إعلان المبادئ، وفي أواخر شهر مارس من العام ذاته تأسست الحركة الدستورية الإسلامية، كتنظيم بديل لجماعة الإخوان المسلمين في دولة الكويت، وأعلنت تجميد علاقتها مع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشرت برنامجها نحو استراتيجية دستورية إسلامية جديدة لإعادة بناء دولة الكويت.

كما تأسس بعد ذلك الائتلاف الإسلامي الوطني، الذي ضم الناشطين السياسيين الشيعة من تيارات مختلفة، ثم تحول لاحقاً إلى التحالف الإسلامي الوطني بعد خروج بعض مؤسسي الائتلاف لخلافات فكرية وسياسية، أما السلفيون فقد نشطوا سياسياً وانتخابياً لفترة محدودة بعد تحرير دولة الكويت تحت اسم التجمع الإسلامي الشعبي وأسس بعض التجار في تلك الفترة التجمع الدستوري، ولكنهم لم يخوضوا الانتخابات النيابية ولم يمارسوا نشاطاً سياسياً واضحاً باسمه، وفي أواسط التسعينيات تشكلت مجموعات سياسية جديدة، من بينها التجمع الوطني الديمقراطي ذو التوجه الليبرالي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن لم يتبن علناً الليبرالية وينص عليها بالاسم في وثائقه (الخويلدي، 2012، 5).

كما تشكلت الحركة السلفية العلمية وأعلنت عناصر قيادية من الحركة بالتعاون مع عناصر أخرى إسلامية ومحافظه في 29 يناير من العام 2005 تأسيس حزب سياسي محافظ اجتماعياً ويدعو إلى الإصلاح السياسي والذي يحمل اسم "حزب الأمة" يتسم بمواقفه الجريئة ومبادراته، كما تكونت جماعة سياسية من بعض الشخصيات التجارية وعدد من الشخصيات العامة اتخذت اسم جماعة الوفاق الوطني، وهي جماعة لا امتداد تنظيمياً لها، كما أنها لا تخوض الانتخابات النيابية، ولكنها تمارس دوراً ملحوظاً في الحياة السياسية، وتشكل الجماعة من شخصيات من النخبة التجارية وبعض الوزراء السابقين وعدد من الشخصيات الاجتماعية، كما تأسس التحالف الوطني الديمقراطي وإلى جانبه تأسست تنظيمات أخرى في الوسط الإسلامي الشيعي، وبعض المحاولات لإقامة كيانات سياسية جديدة (طاهر، 2011، 12).

مما سبق يتضح أن التنظيمات والتجمعات السياسية، التي تشكلت بعد التحرير على اختلاف أشكالها الفكرية والسياسية، ليست امتداداً لتنظيمات عربية أو خارجية، كما أنها تحرص على إبراز هويتها الكويتية، والتزامها بالنظام الدستوري، ويمكن أن نعزو سبب التأكيد على الهوية الكويتية أنه جزء من رد الفعل على غزو نظام صدام لدولة الكويت واحتلالها، ونتيجة الأزمة التي أصابت التنظيمات القومية واليسارية والماركسية في الوطن العربي، ومواقف بعض التنظيمات العربية والإسلامية تجاه دولة الكويت. وتفاوتت هذه التنظيمات والتجمعات في درجة تنظيمها ووضعها المؤسسي ومدى التزامها الديمقراطي الداخلي، فبعضها يعقد مؤتمراته وينتخب قياداته مثل المنبر الديمقراطي الكويتي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتحالف الوطني الديمقراطي والحركة الدستورية الإسلامية، والحركة السلفية وبعضها الآخر لا يعلن ذلك، وربما لا يمارسه.

## 2- العمل المشترك

وَقَّعت شخصيات من التنظيمات والتجمعات وبعض الشخصيات المستقلة على بيان وطني شهير يحمل اسم "بيان رؤية مستقبلية لبناء دولة الكويت"، بعد أسابيع من تحرير دولة الكويت اتفقت فيه على بعض التوجهات العامة للإصلاح السياسي، من بينها التمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية مع جدية وأمانة في التطبيق، ملء الفراغ الدستوري وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهة للفصل التشريعي السابع، الاحترام الكامل والدائم لسيادة القانون والمساواة بين المواطنين، إصلاح الإدارة التنفيذية، استقلال السلطة القضائية، واستمرت بعد التحرير حتى العام 1992 لقاءات منتظمة بين ممثلي القوى السياسية، التي أصدرت حينها مجموعة من البيانات السياسية المشتركة تجاه مجموعة من القضايا والتطورات، ولكن انتخابات 1992 وما شهدته من تنافس، وعودة مركز الثقل في العمل السياسي مرة أخرى إلى مجلس الأمة أدى إلى توقف تلك اللقاءات (الطاهر، 2011، 34).

مما سبق يرى الباحث أنه على الرغم من الخلافات الفكرية والسياسية فإنّ الدفاع عن الدستور يمثل القاسم المشترك بين مختلف القوى السياسية الكويتية في برامجها، وهو ما يمكن أن يجمعها، وهناك العديد من التجارب والخبرات للعمل بينها في حدود التحرك ضمن هذا القاسم المشترك. إذ التقت هذه التنظيمات والتجمعات وتوافقت حول مواقف مشتركة سواء عبر الأطر التنظيمية أم عبر نوابها في مجلس الأمة، وكذلك عبر جمعيات النفع العام. ولعلّ تجربة العمل المشترك بين القوى الشبابية والطلابية والقوى السياسية وجمعيات النفع العام والنواب من أجل إصلاح النظام الانتخابي بتقليص عدد الدوائر الانتخابية، التي جرت أول الأمر في العام 2004 وتكررت مرة أخرى بقوة وزخم أكبر في الفترة بين أبريل إلى يوليو 2006 تقدم نموذجاً آخر

لعمل وطني مشترك حول القضية الديمقراطية، إذ جرى الانتقال من العمل المشترك للدفاع عن الدستور إلى العمل المشترك للمطالبة بإحداث إصلاحات، وهذه نقلة نوعية.

### 3- التحرك السياسي لأفراد من الأسرة الحاكمة

تمتثل الوثيقة الداخلية الصادرة في 13 يوليو من العام 1992، التي أصدرها 11 من شباب أسرة الصباح، وما تضمنته من مواقف ذات وجهة ديمقراطية، نقلة نوعية في تفكير بعض أفراد الأسرة الحاكمة ومواقفها المعلنة، إذ أكدوا في وثيقتهم تلك على اتفاقهم حول عدد من التوجهات الإصلاحية من بينها؛ نبذ أي تمييز طائفي، أو عائلي، أو مذهبي، وإن دولة الكويت كل واحد فيه المواطنون سواسية، كما حدد الدستور ونظمت القوانين. ورفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى فئتين، والدعوة إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع. ومن أهم الأمثلة على مشاركة أفراد الأسرة الحاكمة في الحراك السياسي ما نشره الشيخ مشعل المالك الصباح بسبب تعليقات نشرها من خلال حسابه بموقع تويتر والتي اتهم فيها السلطات بالفساد وطالب بإصلاحات سياسية.

الإيمان بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل دولة الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم، ولابد من التمسك به والحفاظ عليه عقداً يجسد الشرعية والعدالة. كما تم الاتفاق على توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها كهدف من أهداف الحكم الأساسية، وهي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه، وضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات، التي يحكمها نظام وبناء مؤسسي لا يتغير بتغير الأفراد. إن القانون وعدالته وحزمه صمام الأمان للمجتمع، ويجب أن يطبق القانون على الجميع دونما تمييز أو مفاضلة، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك فيه. والحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه، كذلك إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية، بل العمل على نبذ الصراعات، التي ترتقي

إلى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي والابتعاد الكامل عن أية ساحة انتخابية، نأياً بالحكم عن كل شائبة، كما أننا لا نرى مبرراً لذلك ولم يكن الحكم مستهدفاً من أحد قط (الديين، 2006، 10).

ومن الأمثلة على مشاركة الأسرة الحاكمة في دولة الكويت في الحراك السياسي دعم بعض الشيوخ للحراك بوسائل الإعلام وكتابة المقالات وحضور بعض الندوات السياسية ، مثل الشيخ فهد سالم العلي وغيره .

#### 4- بروز الكتل النيابية.

مثل تشكيل كتلة العمل الشعبي في بداية العام 2001 بداية شكل جديد للحراك السياسي في دولة الكويت على المستوى النيابي، وعلى الرغم من أن الكتل النيابية لم ترتق بعد إلى مستوى خوض الانتخابات النيابية في قوائم مشتركة لمرشحيها، إلا أنها تمثل نواة لأحزاب سياسية برلمانية، ومن أبرز هذه الكتل كتلة العمل الشعبي، الذي يقوده الرئيس الأسبق لمجلس الأمة النائب أحمد السعدون، وهو كتلة يضم نواباً من انتماءات قبلية ومناطقية وطائفية متنوعة، وبرز كمعارضة نيابية في الاستجابات النيابية وطرح بعض المطالب الشعبية، لذلك يتهمه خصومه بأنه كتلة شعبي، ويتجه الآن إلى تأسيس جمعية للدفاع عن المكتسبات الدستورية والشعبية لتكون إطاراً شعبياً رافداً للكتلة، أما الكتلة النيابية الأخرى التي تأسست بعد تكتل العمل الشعبي فهي كتلة العمل الإسلامي، التي تضم النواب المحسوبين على التنظيمات الإسلامية السنّية وبعض النواب من ذوي النزعة الاجتماعية المحافظة، وأخيراً تشكلت كتلة نيابي يضم من يمكن وصفهم بالنواب الليبراليين وبعض النواب الواسطيين (طاهر، 14، 2011).

مما سبق يبدو أن هناك درجة ما من التنسيق في المواقف بين هذه الكتل النيابية الثلاث، تتمثل في تحديد أولويات تشريعية، وفي الموقف تجاه استجواب وزير الإعلام، إلا أن هناك تذبذباً في الالتزام بمواقف موحدة في قضايا أخرى برزت في بداية دور الانعقاد الحالي الثاني لمجلس

الأمة مثل انتخابات بعض مناصب مكتب المجلس، وتقرير لجنة التحقيق في التدخل بالانتخابات، فضلاً عن الخلافات والمواقف غير المنسجة داخل الكتلة الواحدة نفسها.

##### 5- الشباب ومؤسسات المجتمع المدني وثورة الاتصالات.

شهدت دولة الكويت في السنوات الثلاث الأخيرة تطوراً ملحوظاً في دور الشباب، ومؤسسات المجتمع المدني، واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة في العمل العام، بدأ التحرك الشبابي الضاغط أول الأمر في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال ربيع العام 2005، وهي قضية كانت محل خلاف في صفوف المجتمع والقوى السياسية والنواب، وتحول التحرك الشبابي المبادر والضاغط إلى تحرك موحد في قضية محل توافق وطني واسع هي قضية إصلاح النظام الانتخابي، فيما عُرف بحركة "نبيها خمس"، وهو تحرك شاركت فيه مختلف القوى الشبابية والطلابية وشاركت فيه جماهير حاشدة تنامي عددها مع الوقت، أدى مؤقتاً إلى انتقال مركز الثقل والمبادرة في الحراك السياسي من القوى السياسية والنواب إلى الحركة الشبابية. وارتبط هذا التحرك باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة عبر الإنترنت سواءً في المنتديات أم في المواقع الإلكترونية، ومن خلال الرسائل الهاتفية القصيرة، والبث التلفزيوني الفضائي، الذي مثلته بالأساس قناة "نبيها تحالف"، وكذلك إلى حد ما قناة "قبة البرلمان"، التي بثت برامج سياسية مهمة مع إعلانات مدفوعة من المرشحين، إلى جانب قنوات أخرى أقل تأثيراً ومشاركة في هذا الجانب.

وأما مؤسسات المجتمع المدني، فنلاحظ أن إلغاء قرار منع إشهار جمعيات جديدة أدى إلى فتح المجال أمام تأسيس العديد من الجمعيات، مما وسع قاعدة مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، ولكنه في الوقت نفسه عمل على تشتت نشاط الفاعلين فيها، فهناك جمعيات ونقابات

موازية في بعض المجالات كحقوق الإنسان، والصحافيين، والاتحادات النقابية العمالية(الديين،2006، 12).

وفيما يتعلق بدور المرأة في المشاركة في الحراك السياسي فقد أصبحت أكثر جرأة وقدرة على التواجد والمشاركة، إذ إن التجمعات والجمعيات النسائية لم يكن لها دور فعال خلال الفترة السابقة والسبب في ذلك شعورهم الدائم بالحاجة لجهة أخرى داعمة لأن المرأة لم تكن قادرة على المواجهة منفردة دائماً مما جعلها تلجأ لجمعيات النفع العام. كذلك توزيع امرأة من المناطق القبلية يعد نتيجة واضحة من إنجازات الحراك السياسي النسائي في المجتمع الكويتي، وعلى توجيه الرأي العام (العنزي، 2012، 3).



## الفصل الرابع

### الحراك السياسي في دولة الكويت وأثره على الاستقرار السياسي

لا نبالغ حين نقول إن الإصلاح منظومة متكاملة الأبعاد والتوجهات، فمن الصعوبة بمكان أن يحقق أحد مسارات الإصلاح نجاحاً حقيقياً وملموساً، في حين تظل المسارات الأخرى كما هي، فلا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي واجتماعي يستجيب للمتغيرات والتحويلات، ويدل على ذلك مختلف تجارب الدول النامية التي فشلت بسبب تبنيها سياسات إصلاحية على مسارات دون أخرى. وإذا كان صحيحاً أنه ليس شرطاً أن تشهد برامج الإصلاح التقدم في مختلف المسارات بالوتيرة نفسها، فإنه من الصحيح أيضاً أن يخلق أحد المسارات تقدماً وتظل بقية المسارات على الحالة ذاتها، إذ يخلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع يكون مآله إلى الفشل، فلا يستطيع مجتمع أن يسير على إحدى قدميه، وتظل الأخرى ثابتة، وانطلاقاً من ذلك فالإصلاح السياسي المنشود يتطلب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والعكس صحيح فالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع تتطلب بالضرورة إصلاحات سياسية تراعي هذه التطورات من ناحية وتتلاءم مع ثقافة المجتمع وتقاليده من ناحية أخرى.

لذا فلا يمكن الحديث عن إدخال إصلاحات دستورية قانونية دون أن يواكبها استكمال لمنظومة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها المجتمع (طاهر، 2011، 94).

المبحث الأول: دور الحراك السياسي و أثره على الاستقرار في دولة الكويت

يشير النموذج الديمقراطي في الكويت إلى ما يعرف في النظم السياسية بديموقراطية الطريق، التي تشير إلى استمرارية عملية الشد والجذب بكونها من مؤشرات تعثر تجربة التحول الديمقراطي، على الرغم من التحولات الإيجابية التي تراكت بمرور الزمن، فعلى الرغم من أن الدستور الكويتي حاول أن يحقق التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال ما منحه لكل سلطة من وسائل تمنعها من التأثير في عمل السلطة الأخرى، ومن ذلك التأثير في عمل السلطة التنفيذية مقابل ما تملكه تلك السلطة من وسائل تتيح لها التأثير في عمل البرلمان، مثل حق حل البرلمان كوسيلة من الوسائل، وفي خضم عملية التحديث السياسي أو تحديداً الإصلاح السياسي لاستكمال إرساء معالم الديمقراطية بصورة كاملة برزت إشكاليات أعاقَت استكمال الطريق، بما يفرض ضرورة البحث جدياً من أجل مواجهتها وإعادة المسار من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطويرها وتصحيح مسارها يجب أن يكون بمختلف أفكاره واتجاهاته (الحربي، 98، 2007).

وهناك حاجة حقيقية إلى كسر تلك الحلقة المفرغة أو بمعنى أكثر تحديداً الحلقة المقفلة في عمل النظام السياسي الذي بات محكوماً بعلاقة تصاعدية بين الحكومة والبرلمان، ذلك النظام الذي يستولد الأزمات المتتالية وليس له أفق، إلا إذا عُدَّ التصعيد اليومي بين الحكومة والنواب هدفاً بحد ذاته، وهو أمر لا يتماشى مع منطق الحياة، بل أضحت ثم حاجة ماسة إلى طرح مبادرات حيوية وجديدة تخرج الدولة من حالة السكون الإبداعي في الحقل السياسي، والتقدم إلى الأمام بخطوات ثابتة في استكمال بناء الديمقراطية الكويتية، بالالتزام بالنهج الدستوري الديمقراطي السليم في إدارة شؤون الدولة، والالتزام بسيادة القانون (خير الله، 2008، 3).

آن الآوان إلى أن يعاد النظر في الوثيقة الأساسية التي حكمت العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتولت تنظيم الحقوق والواجبات، وضبط العلاقة بين السلطات، فالدستور لكونه وثيقة

إنسانية لا يمكن أن تكون صالحة لكل زمان ومكان بالضرورة، وينطبق ذلك جلياً على الدستور الكويتي الذي تجاوز عامه الخمسين، بما يفرض الحاجة إلى إعادة النظر فيما تضمنه من مواد وأحكام، شأنه في ذلك شأن جل الديمقراطيات العريقة ذات الدساتير المكتوبة لصياغة الدستور الجامد تمييزاً لها عن الدستور المرن، بما شهدته من إدخال تعديلات في نصوص دساتيرها إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، وعلى سبيل المثال جمهورية فرنسا وهي مصدر التشريعات الدستورية في دولة الكويت وغالبية الدول العربية، تم تعديل دستورها الصادر عام 1958 أكثر من أربعين مرة لعل من بينها عام (2009) بما يتعلق بمدة حكم الرئيس (الرمحيي، 2010، 43).

وهذا ما تتبته إليه واضعو الدستور الكويتي، بتضمينه نصوصاً تتعلق بإمكانية تعديل الإجراءات المتبعة في هذا الصدد، واضعين شرطاً واحداً فقط وهو أن يتم ذلك بعد خمس سنوات من وضع الدستور، واليوم يمر ما يتجاوز الخمسين عاماً شهدت تغييرات داخلية، وتحولات إقليمية ودولية كانت لها انعكاساتها على الداخل الكويتي، بما يستوجب معها إعادة قراءة ما تم وضعه لإقرار الملائم، وتعديل المطلوب، وإضافة المنتظر للارتقاء بالتجربة الكويتية الى مرحلة أخرى نحو مزيد من الاستقرار والتقدم والتنمية بدلاً من الغرق في أتون الانتخابات الداخلي (أسيري، 2012، 678).

**المطلب الأول: دور الحراك السياسي في الاستقرار السياسي**

شكل احتلال النظام العراقي للكويت صدمة للمجتمع الكويتي على جميع الأصعدة، إذ لم يكن من المتوقع أبداً أن يتعرض مجتمع مسالم وديموقراطي مثل المجتمع الكويتي لغزو من دولة جارة وشقيقة كانت دوماً تلقى كل الدعم والتأييد من الكويتيين جميعاً، بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية ومذاهبهم الدينية، والأهم من ذلك أن يأتي هذا العدوان في وقت كانت دولة الكويت تشهد أزمة دستورية وسياسية حادة بعد حل مجلس الأمة وإنشاء المجلس الوطني 1990 الذي عمق من الأزمة ووضع التجربة الديموقراطية بمجملها على المحك.

من أهم آثار الحراك السياسي السياسية في دولة الكويت فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة، فبعد إقرار الدستور الكويتي عام 1962 ودخول البلاد في الحكم الدستوري والديموقراطي، لم ينص الدستور على الجمع بين مناصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء، ومنذ أول حكومة دستورية عام 1967 حتى 2003، كان الجمع حاصلًا بين المنصبين، وكانت هناك بعض الآراء بالفصل بينهما بشكل ليس له سند دستوري في دولة الكويت (إبراهيم، 2005، 74).

فمن المعروف أن الدستور الكويتي يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة، وفي الوقت نفسه إمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال الرقابة البرلمانية والاستجواب، ولكن عندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء، فإن ذلك يخلق حالة من عدم التوافق بين نصوص الدستور، وعندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء فإننا نكون إزاء شخص فاقد لثقة الأمة معزولاً عن منصبه، وذلك وفقاً لنص المادة (102) من الدستور الكويتي والتي تنص على أنه " لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أية وزارة، ولا يطرح مجلس الأمة موضوع الثقة به، ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل المجلس، وفي حال الحل إذا قرر المجلس الجديد

بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور عد منعزلاً من منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن وتشكل وزارة جديدة".

كما كان من نتائج الحراك السياسي في دولة الكويت قانون تجريم الفرعيات، وترجع أول انتخابات فرعية في دولة الكويت إلى عام 1971، إذ رأت بعض القبائل ضرورة توحيد صفوفها في الانتخابات وضمان وصول مرشحي القبيلة إلى مجلس الأمة، فكانت بداية هذه الانتخابات مع انتخابات مجلس الأمة 1971، وكانت أول قبيلة تقوم بهذه الانتخابات هي قبيلة العجمان، ومن ثم باقي القبائل في الكويت، كما شهدت انتخابات عامي 1981، و1985 انتخابات فرعية من قبل أبناء الطائفة الشيعية، ومنذ ذلك الوقت ظهرت مطالبات من قبل القوى والتيارات والتنظيمات السياسية بضرورة تجريم هذه الانتخابات الفرعية (السعدي، 2010، 5).

جاء القانون رقم 9 لسنة 1998 ليضيف بنداً جديداً رقم 5 إلى المادة 45 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي، ونص هذا البند الخامس المضاف على معاقبة كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعي إليها، بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. والانتخابات الفرعية هي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة" وفسرت المذكرة الإيضاحية للانتخابات الفرعية بأنها عبارة عن تنظيم لانتخابات أولية، وهي الانتخابات التي تجري أو تتم خارج نطاق الإجراءات التي نص عليها قانون الانتخاب" وعلى الأخص نص المادة (18) والتي تقضي بأنه " يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية" هي ما تعارف على تسميته بالانتخابات الفرعية، بين من يرغبون في الترشيح من المنتمين لفئة معينة لاختيار واحد

أو أكثر من بينهم يكون له وحده أن يرشح نفسه بصورة رسمية في الانتخابات (العنزي، 2007، 1).

كانت القبائل والطوائف المختلفة تعمل على إجراء انتخابات داخلية ضمن القبيلة الواحدة أو الطائفة الواحدة قبل إصدار هذا التعديل، بهدف توحيد كلمة القبيلة الواحدة أو الطائفة على مرشح أو مرشحين يتم اختيارهم لتمثيلها في الانتخابات العامة لمجلس الأمة، ولأن هذا العمل لا يدخل ضمن طبيعة العمل السياسي والديموقراطي كون هذه الانتخابات تجري وفقاً لأسس طائفية أو عرقية فقد ظهرت العديد من المطالبات من القوى والتيارات السياسية المختلفة للعمل على وقفها ومواجهتها بكونها مدعاة لإيقاع الفتنة والفرقة بين مكونات المجتمع الكويتي المختلفة.

مما سبق يرى الباحث ضرورة التأكيد على تجريم قانون الفرعيات وعد ذلك تطوراً على مسار الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع الكويتي، فالنائب يجب أن يكون نائباً يمثل الأمة بأسرها وليس نائب قبيلة أو طائفة معينة، والتطور الديموقراطي يتطلب الابتعاد عن القبلية والطائفية، وضرورة أن يكون المرشح لمجلس الأمة صاحب برنامج سياسي إصلاحي يسعى لتنفيذه.

كما يعد سقوط قانون التجمعات من أهم الآثار التي جاءت نتيجة الحراك السياسي فعلى الرغم من وضوح حكم المحكمة الدستورية عام 2006 بمخالفة النصوص الموضوعية من الحكومة لقانون التجمعات العامة ومخالفتها لإدارة المشرع الدستوري لكون الدستور يحظر تقييد حق تنظيم التجمعات العامة من كل قيد، تسعى السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة إلى وضعه، وخير دليل على ذلك حكم المحكمة الدستورية عندما ألغى النص بالمادة الرابعة من القانون لأنها تلزم الأفراد بالحصول على ترخيص مسبق من المحافظ لكي يتم إجراء التجمع العام، وهو النص الذي حظر المشرع الدستوري صراحة على السلطة التنفيذية أو حتى القانون على انتهاجه، إذ

تنص المادة 44 من الدستور الكويتي على أن " للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الأدب (الحربي، 14، 2007).

ولكن الحكومة الكويتية عادت في 2008 لتستغل حل مجلس الأمة وتقدم مشروع مرسوم بقانون في شأن تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة ليُلغى القانون السابق لعام 1979، وقد رأت الحكومة أن القانون الجديد هو أيضاً من مراسيم الضرورة والتي تصدر إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية. وقد جاء المرسوم بقانونه الجديد في مادته الأولى ليشمل الدواوين في تعريفه للاجتماعات العامة، ويفرض عليها أحكامه المشددة، كما فرض المرسوم بقانون في مادته الثالثة إجراءات مبالغاً فيها واشترط على مدة طويلة غير مبررة تصل إلى عشرة أيام في حدها الأدنى للإخطار عن عقد الاجتماعات الانتخابية، وهي مدة أطول حتى مما كان منصوصاً عليها في المرسوم بالقانون الذي ألغته المحكمة الدستورية، وكذلك فقد منح المرسوم الجديد في مادته الخامسة المحافظ سلطة تقديرية واسعة في الاعتراض على الإخطار المقدم لعقد الاجتماع العام. كما منح المرسوم بقانون في مادته الحادية عشرة سلطة مطلقة لرجال الشرطة للقيام بفض الاجتماعات العامة، حتى وإن كان قد جرى الإخطار المسبق عنها ولم يتم اعتراض المحافظ عليها، وتمادى المرسوم بقانون بفرض عقوبات مشددة بالحبس والغرامات المالية المغلظة على مخالفي أحكامه، وفور الإعلان عن المرسوم بقانون جديد، سارعت القوى والتنظيمات الكبيرة، ومؤسسات المجتمع المدني، وأعضاء مجلس الأمة والشخصيات السياسية

الكويتية برفضها المرسوم مما دفع الحكومة إلى التراجع عن المرسوم بعد أسبوع فقط من تقديمه، ليعد ذلك انتصاراً لحرية التجمع والتعبير عن الرأي في الكويت، إذ أكد تراجع الحكومة عن القانون الجديد، سقوط قانون التجمعات نهائياً بعد حكم المحكمة الدستورية عام 2006 (الرمحي، 2010، 43).

وقد تأكد هذا الرفض واقعياً من خلال إصرار العديد من القوى والتيارات والتنظيمات السياسية الكويتية، وكذلك العديد من الشخصيات السياسية على إقامة ندوات وتجمعات شبابية لتأكيد عدم دستورية أي قانون من هذه التجمعات، إلا أن الحكومة وفي تجاهل واضح لحكم المحكمة الدستورية أصرت على منع هذه التجمعات وقامت باعتقال وسجن العديد من الأشخاص المشاركين في هذه التجمعات.

كما تعد أزمة الدوائر الخمسة من أهم الآثار السياسية التي نتجت عن الحراك السياسي، فعلى الرغم مما شهدته الدوائر الانتخابية في الكويت من تعديلات عديدة بدأت بعشر دوائر جرت عليها الانتخابات حتى بداية الثمانينات من القرن المنصرم، لتبدأ مرحلة الخمس والعشرين دائرة انتخابية على مدى 27 عاماً، إذ بدأ التفكير في إيجاد نظام جديد للدوائر يعمل على مواجهة سلبيات المرحلتين السابقتين، واستقر الأمر على تقسيم البلاد إلى خمس دوائر انتخابية بعد جدل طويل بتأييد الحكومة بالرجوع إلى نظام الدوائر الخمس في مجلس الأمة المنادية بإقرار نظام الدوائر الخمس، مما أدى إلى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، وما لحقه من إقرار نظام الدوائر الخمس (أسيري، 2012، 67).

إذ صدر القانون رقم 42 لسنة 2006 الذي يقضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وتقسيم دولة الكويت إلى خمس دوائر انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس، وعلى الرغم من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن التقسيم السابق للدوائر



الانتخابية أدى إلى الكشف عن مظاهر سلبية، يتمثل أهمها في بروز مظاهر الطائفية والقبلية والفئوية التي تضعف مقومات الوحدة الوطنية وتخل بتمثيل البرلمان للأمة تمثيلاً صحيحاً، وكذلك التلاعب بالجدول الانتخابية من خلال نقل القيد غير القانوني، وترجيح الدور الخدمي على الدور التشريعي والرقابي لدى بعض النواب، وبرز ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية والتأثير على الناخبين بمختلف الصور إلى جانب التباين في عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية، إلا أنه في ظل هذا النظام (نظام الخمس دوائر)، ما زال الواقع يؤكد ضرورة إعادة النظر في هذا النظام لما أفرزه من سلبيات، تجسد أبرزها في وجود هوة كبيرة في عدد المناطق المؤيدة للنظام مقارنة بدوائر أخرى (طاهر، 2011، 90).

مما سبق يرى الباحث أن أهمية أزمة الدوائر الانتخابية في دولة الكويت من خلال حجم التأثير الذي خلفته هذه الأزمة في أسلوب تعامل المواطنين الكويتيين مع القضايا الحساسة التي تواجه حقوقهم السياسية وخاصة فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية الذي يعد أحد أهم مظاهر التطور السياسي في المجتمع باتجاه الإصلاح، وترسيخ أسس التغيير نحو الأفضل في الحياة السياسية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال إصرار الشعب الكويتي على مطالبه ودعم ممثليه في مجلس الأمة، وحثهم على الثبات على مواقفهم حتى لو كلف ذلك حل المجلس، وهو ما حدث فعلاً، وأثبت الكويتيون موقفهم الداعم لممثليهم في المجلس السابق من خلال الإصرار على إنجاحهم وإعادةهم إلى المجلس ومواصلة المطالب بالتغيير والإصلاح وهو ما تحقق لهم من خلال قبول الحكومة للمطالب الشعبية وموافقتها على إعادة تحديد الدوائر الانتخابية.

كما تعد حقوق المرأة السياسية من أهم العوامل والأسباب التي كان لها أثر سياسي كبير في دولة الكويت، إذ توالى الجهود المنادية بتعديل قانون الانتخاب، وقد حفز مجلس الأمة للتقدم باقتراحات قوانين لتعديل المادة المذكورة سابقاً، وفي 1999 تقدم أمير البلاد بإعلان عن رغبته

في منح المرأة الكويتية حقها الدستوري في الانتخاب والترشيح، وألحقت الرغبة السامية بمرسوم بقانون يحمل المطالب نفسها، ولكن هذا المرسوم أحبط في مجلس الأمة، إذ إن هناك معارضة نيابية غير معلنة لقانون حقوق المرأة المدنية والاجتماعية، وقام النواب بتأجيل القانون وجعله في آخر الأولويات عند التصويت على جدول الأعمال في البرلمان، إضافة إلى قيامهم بالتصويت ضد استعجال القانون. وتم التقدم باقتراح قانون في أعقاب ذلك وطرح للنقاش والتصويت في مجلس الأمة، وهي المرة الأولى التي يقدم فيها اقتراح بقانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب في هذه المرحلة، غير أن المعارضين لهذا القانون أسقطوا هذا الاقتراح بفارق صوتين، ولكن بعد ذلك عادت اللجنة التشريعية والقانونية ولجنة الداخلية والدفاع إلى ممارسة دورها السابق في إحباط محاولات التعديل، وفي 9-3-2002 أسقطت لجنة الداخلية والدفاع وبالإجماع هذه المحاولة (إبراهيم، 2005، 73).

ويكمن السبب من المعارضة في تقديم الإسلاميين للقانون الأمر الذي أدى إلى حدوث الرفض حتى لا ينجح القانون باسمهم وبالتالي تكون الضحية هي المرأة، مشيراً إلى أن السبب الثاني في المعارضة يكمن في رفض اللجنة تعديل مادتين الأولى (راتب ربة المنزل) والثانية خفض سن التقاعد للمرأة وإعادةه للوضع السابق (خدمة 15 عاماً)، مبيناً أن عدم قناعتهم في تلك المواد كانت لابد أن تكون من خلال تحويل القانون إلى المجلس والتصويت ضده وليس من خلال قتل وتفريغ وتعطيل القانون (عبد الدايم، 2010).

وشهد عام 2003 محاولة جديدة للحكومة من أجل منح المرأة حقوقها السياسية، من خلال تقدم لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء بمشروع قانون لمنح النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية في دولة الكويت، إلا أن اللجنة النيابية المسؤولة عن مناقشة المشروع رفضت مشروع القانون، وفي عام 2004 قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع لتعديل قانون

الانتخاب بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة، وجاء في بيان لمجلس الوزراء أنه ضمن إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية في المجالس النيابية استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1963 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يسمح للمرأة الكويتية من ممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة (خليفة والحبيب، 2008، 26).

وبعد قرابة عام كامل من المماطلات داخل مجلس الأمة من قبل معارضي الحقوق السياسية للمرأة، حسم المجلس في 2005 موضوع إقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية من خلال تعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخاب التي كانت تمنح حق المشاركة بالترشح والانتخاب للذكور فقط من المواطنين مع اشتراط أن تلتزم المرأة بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية، وبذلك انقسم الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ويرى المعارضون لحق تمتع المرأة بحقوقها السياسية أن الممارسات الديمقراطية في الخليج جديدة نسبياً، كذلك الاعتبارات الدينية التي تتركز في قوامة الرجال على النساء في الإسلام إضافة للمبررات الاجتماعية والأخلاقية النابعة من طبيعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي. وفي المقابل يذهب المؤيدون إلى أهمية تمتع جميع النساء في دولة الكويت والعالم العربي والإسلامي بحقوقهن السياسية كاملة، فيؤيدون تماماً خطوة نقل المرأة الكويتية من الهامش إلى أضواء الحياة السياسية استناداً لاجتهادات الفقهاء التي تنفي حرمان الإسلام للمرأة من المشاركة في الحياة العامة، كحال الرجال تماماً في الانتخاب والترشح في البرلمان، وفي ظل عدم وجود قوانين إسلامية تنص على حرمانهن من الانتخاب أو الوصول إلى مواقع قيادية في السياسة (الحمود، 2000، 77).

أما على صعيد انتخابات مجلس الأمة فقد جاءت أول مشاركة للمرأة الكويتية في هذه الانتخابات من خلال مشاركتها في انتخابات مجلس الأمة التي جرت في 2006، وعلى الرغم من الحماس الكبير الذي أبدته المرأة في دولة الكويت في الانتخابات كمرشحة وناخبة، إلا أن حظوظها في أول تجربة برلمانية تخوضها لم تكن جيدة، فعلى الرغم من مشاركة المرأة الفاعلة في هذه الانتخابات إلا أن فرص نجاحها واحتلالها لمقعد في البرلمان كانت معدومة، وقد أجمعت فعاليات سياسية وأكاديمية على أن ذلك كان لأسباب كثيرة أهمها ضيق الفترة الزمنية الواقعة بين نيل المرأة لحقوقها السياسية، بعد 44 سنة من بدء الحياة البرلمانية في الكويت والانتخابات التي جرت مبكراً، وهو ما أسهم في تقليل فرص فوزها، وزيادة عدد المرشحات اللاتي بلغن في دائرة واحدة فقط حوالي تسع نساء في غير صالح المرأة. كما تكرر في انتخابات مجلس الأمة 2008، حيث فشلت المرشحات من النساء في الحصول على أي مقعد، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الناخبين قد بلغ حوالي 361 ألف ناخب، منهم 200 ألف ناخبة، و161 ألف ناخب، وبنسبة مشاركة نسائية بلغت حوالي 55%، إلا أن المرأة لم تحصد أكثر من 7% من أصوات المقترعين في عموم الدوائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد المرشحات النساء لا يزيد على 27 مرشحة مقارنة بعدد المرشحين الذكور إذ وصل عددهم إلى 273 مرشحاً في عموم الدوائر(خليفة والحبيب، 2008، 80).

وقد أثرت هذه التجربة سياسياً في دولة الكويت، إذ امتلأت الصحف الكويتية بعد ظهور النتائج وعلى امتداد أيام بالمقالات والمقابلات، وتحدث الرجال والنساء والمرشحات والأكاديميون عن أسباب الإخفاق، إذ أشار عبدالغانم(2008، 6) أنه كان من المتوقع عدم وصول المرأة إلى البرلمان وذلك لعدة أمور يمكن تحديدها بثلاثة أولها البعد الاجتماعي، وثانيها؛ البعد الديني، وثالثها؛ البعد التاريخي، وقد ظهر تأثير الأول ممثلاً بالقبيلة والقبائل إذ لا تحبذ وصول المرأة إلى

البرلمان، كما أن العلاقات الاجتماعية قائمة على الذكور، هذا في المناطق ذات الجذب القبلي، أما البعد الديني فتمثل بالاعتبارات الخاصة عند التيارات الدينية المؤثرة التي لا تؤيد دخول المرأة البرلمان، ويبقى أخيراً البعد التاريخي متمثلاً في حداثة عهد المرأة الكويتية بالعمل البرلماني (الغانم، 2008، 67).

ورغم كل ما سبق وبعد عام واحد فقط على هذا الإخفاق السياسي للمرأة، تحقق أكبر إنجاز للمرأة الكويتية في الحياة السياسية والذي تمثل في الفوز الكبير الذي تحقق في انتخابات مجلس الأمة التي جرت في 2009، عندما استطاعت المرأة الكويتية أن تحقق أربعة مقاعد في مجلس الأمة دفعة واحدة، وهو ما يمثل 8% من مقاعد المجلس.

مما سبق يرى الباحث أن حصول المرأة على حقوقها السياسية في دولة الكويت يعد من أهم العوامل المؤثرة سياسياً في دولة الكويت.

### المبحث الثاني: دور الحراك في الاستقرار الاقتصادي والسياسي

تلعب طبيعة المجتمع الكويتي سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية وحتى الدينية دوراً مهماً في مدى تقدم عملية الإصلاح السياسي والتغيير في البلاد أو تأخرها، وكما هو الحال بالنسبة للنظام السياسي وطبيعة تكوينه المؤسسي وأوجه القصور التي يعاني منها فيما يتعلق برفد عملية الإصلاح بأسباب التقدم والنجاح، فإن المجتمع الكويتي يعاني أيضاً من بعض أوجه القصور في تعاطيه مع قضية الإصلاح من جوانب مختلفة، ولا زالت قضية الوعي السياسي المجتمعي أحد أهم العوائق التي تواجه مسيرة الإصلاح السياسي والتغيير في دولة الكويت، وبنسبة كبيرة جداً مقارنة بالمجتمعات الديمقراطية الأخرى، كما يظهر

بوضوح ضعف المشاركة السياسية وغياب الثقافة الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان (السعيد، 2009، 12).

وعلى الرغم من الوجود الراسخ للمعارضة الكويتية منذ عشرينيات القرن الماضي التي قادت في البداية مجموعة التجار وشخصياتها البارزة وقبل أن تنتقل هذه القيادة والريادة إلى شخصيات سياسية مستقلة أو ذات اتجاهات حزبية داخلية أو خارجية إلا أنها ما زالت تعاني من سوء التنظيم والتخطيط واختلاف الأهداف والبرامج وتضاربها في أغلب الأحيان، مما أفقد المعارضة السياسية مفهومها السياسي المعروف، وأسهم في غياب فعاليتها وتأثيرها في مواجهة السياسات الحكومية المختلفة. (الجعدي، 2011، 456).

أما التيارات والتنظيمات السياسية الاجتماعية الفاعلة في الساحة الكويتية حالياً فيغلب عليها الطابع الارتجالي والتمحور نحو الشخصية، وغياب عنصر التنظيم، مما جعل الحاجة ملحة جداً لتحويل هذه التجمعات السياسية إلى أحزاب سياسية ذات برامج واضحة ومحددة للتغلب على هذا الضعف والقصور الكبيرين، أما مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الركيزة الأساسية في عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع، فتعاني من الضعف الواضح في الأهداف والبرامج وآليات التعامل مع المتغيرات المجتمعية المتزايدة، مما حول طبيعة هذه المؤسسات من مؤسسات مجتمع مدني مستقلة تهدف إلى تشكيل حلقة وصل بين الشعب بمختلف شرائحه وبين السلطة السياسية إلى مجرد واجهات يخضع بعضها للسلطة السياسية ويخدم أهدافها، في حين يخضع بعضها الآخر إلى التيارات أو التنظيمات والقوى السياسية الموجودة على الساحة، ويحقق أهدافها ومصالحها الخاصة، مع محافظة البعض القليل منها على الهوية الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني ولكن ليس بالشكل الكافي الذي يضمن دعم عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع وتعزيزها (السعيد، 2009، 14).

تؤكد مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت أنه وعلى الرغم من الحضور النسبي لبعض التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة، وبالرغم من تمثيل تلك الاتجاهات والمدارس في تنظيمات غير حكومية، وبعضها شبه حكومية علنية وغير علنية، فإنها محدودة الأثر برغم الزخم الجماهيري الذي بدت عليه بعضها في بعض فترات تاريخنا المعاصر، مثل سيادة التيار القومي في الخمسينيات والستينيات، وسيادة التيار الديني السياسي في الثمانينيات والتسعينيات، إذ بقي تأثير الدولة هو السائد والمهيمن.

### الدستور والمجتمع المدني

نصت المادة 43 من الدستور الكويتي لعام 1962 على أن "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية أو نقابة".

يتضح لنا من نص المادة ومن المذكرة التفسيرية للدستور أنه ليس هناك نص على حرية تكوين الأحزاب، لكن في الوقت نفسه ليس هناك نص يحرمها أو يمنع قيامها، وقد وضعت هذه المادة موضع التنفيذ العملي بعد صدور الدستور والعمل به، فبدأت تتكون المؤسسات من جمعيات نفع عام ونقابات تباعاً، وقد شملت مختلف المجالات الثقافية والمهنية، وأصبح لدى دولة الكويت اليوم ما يسمى بالمجتمع المدني أو مجتمع المؤسسات، بيد أن هذه المؤسسات من الناحية الفعلية قامت بدور محدود في الحراك الاجتماعي وفي البناء، برغم عددها الكبير نسبياً في المجتمع الكويتي الصغير.

ولكن برغم تكوين المجتمع المدني عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية والدور الذي تقوم به، فإن المجتمع يعيش مشكلات أساسية لا بد من معرفتها ومواجهتها (التميمي، 1997، 4).

كما أسهمت الانتماءات القبلية والطائفية في خلق حالة من الجمود ومقاومة التغيير بغض النظر عن جوانبه الإيجابية التي يمكن أن تنعكس على المجتمع ككل، فقد أسهمت هذه الفتوية في تعزيز الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والمناطقي على الوحدة الوطنية ومفهوم المواطنة، وأدى تغليب المصالح الفردية والجهوية والقبلية والطائفية على المصلحة العامة إلى تحويل جهود الإصلاح السياسي والتغيير إلى مجرد شعارات صعبة التطبيق على المدى المنظور، وخاصة عندما تتطرق مصالح الإصلاح السياسي بحد ذاتها من منطلقات مصلحة لهذه الفئات المختلفة. بحيث أضحى مفهوم الإصلاح السياسي مفهوماً غامضاً وغير محدد الملامح نتيجة التداخل الكبير الحاصل بين الإصلاح السياسي والتغيير المطلوب لتحقيق نهضة البلاد وتطورها الديمقراطي، وبين مفهوم الإصلاح الذي يحقق مصالح قبلية أو جهوداً طائفية (جمال، 2007، 67).

### المطلب الثاني: دور الحراك في الاستقرار الاقتصادي في دولة الكويت

يمكن أن تؤدي الحركات السياسية إلى مشاكل وهزات اقتصادية، ففي دولة الكويت نجد أنها على الرغم من أنها تمتلك واحداً من أكبر وأقوى الاقتصادات العربية إلا أن الحراك والمعارضات التي حصلت فيها أثرت على اقتصادها، فالصراع المستمر بين مجلس الأمة الكويتي والحكومة منذ عام 2006 أدى إلى حالة من الامتداد السياسي تلاها توتر اقتصادي أديا لإطلاق إشارات ورسائل سلبية من بعض وكالات التصنيف الائتماني التي تقيس مدى قوة اقتصادات بعض الدول، كانت رسائل سلبية حول مستقبل بعض القطاعات هنا، الأمر أيضاً أدى لتوقف بعض القوانين الاقتصادية المهمة التي يحتاجها الناس في دولة الكويت كـ بعض القوانين الاستثمارية والقوانين المنظمة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تشكلت داخل مجلس الأمة الكويتي خلال السنوات الست الماضية أربعة مجالس نيابية وعشر حكومات كدليل على



عمق الأزمة السياسية رافقها غياب خطط التنمية، كما تباطأت أو تعطلت العديد من مشاريع البنى التحتية، كما أن العديد من الكويتيين ينتظرون فرصتهم في الحصول على السكن، وفيما يتعلق بالتعليم العالي فبدأ قاصراً عن قبول المزيد من الطلاب الجدد.

يمتلك اقتصاد دولة الكويت ثروات كبيرة مهدرة، فدولة الكويت تمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم وتحتل المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث دخل الفرد وتمتاز بأعلى مؤشرات التنمية البشرية عربياً لعدد سكان يبلغ أقل من ثلاثة ملايين نسمة نحو 60% منهم من المغتربين، يمثل نفط الكويت نحو 50% من الناتج المحلي و 95% من عائدات التصدير، تقدر الموازنة لعام 2007 في دولة الكويت بـ 71 مليار دولار لتعد من أعلى الموازنات العربية إلا أن اللافت أن نصفها تقريباً يذهب في شكل أجور ورواتب فنحو 80% من الكويتيين موظفون لدى الدولة ، و الإنفاق الاستهلاكي في دولة الكويت يقدر بـ 78 مليار دولار، وأما البنوك فتحمل ودائع مصرفية يصل إجمالها إلى 143 مليار دولار وذلك دليل على عدم القدرة على توظيفها في مشاريع إنتاجية، لأن الهيكلة الاقتصادية الكويتية تعتمد على عائدات النفط فقط، فمجال العمل الاقتصادي الخاص محدود ومنحصر في بعض النشاطات التجارية فقط في غياب شبه تام للعملية الإنتاجية الصناعية الخاصة، كما أن معظم استثمارات الكويتيين مكدسة في البورصة، وبسبب الأزمة السياسية تراجعت مستوياتها إلى أدنى مستوى في نحو تسع سنوات، كما تراجعت قيمتها السوقية من 65 مليار دولار عام 2007 إلى 46 مليار فقط العام الماضي 2006؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ أيضاً أن تمثل القروض المتعثرة لدى الكويتيين نحو 11.5% من إجمالي القروض في مؤشرات على أزمة اقتصادية (بشتو، 2012، 6).

ويشير السعدون (2012، 42) فيما يتعلق بالاستثمارات المالية والاقتصادية لدولة الكويت أنها أمام أزمة، أزمة على المدى القريب وأزمة على المدى الطويل، ومشكلة المدى القريب أن

دولة الكويت تعيش منذ فترة طويلة ما يسمى بحقبة متضخم السالب الذي هو انخفاض في قيم الأصول أو DEFLATION و الانخفاض في قيم الأصول يعد حريقاً إن استمر مع ضمان الودائع وانتقلت الأزمة من أسعار أصول إلى القطاع المالي وبحكم ضمان الودائع ستنقل إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى المالية العامة، وعلى المدى الطويل هناك أزمة كبيرة تتعلق بعدم القدرة على الاستمرار في الحفاظ على النمو في النفقات العامة بنسبة 17% سنوياً وفي حال استمر الوضع سيكون هناك عجز في 2020 عن مواجهة متطلبات التوظيف.

### المطلب الثاني: دور الحراك في الاستقرار الاجتماعي في دولة الكويت

أدى الاختلاف السياسي إلى تراجع كبير في المكانة الاعتبارية للشيوخ في المجتمع، إذ إن الشيوخ الآن يختبرون درجة من درجات العزلة السياسية، فهم حتماً يدركون أن من يجاهر بالدفاع عنهم اليوم هم أشخاص لا يحظون بوزن سياسي ولا يتمتعون بقيمة اجتماعية. كما أنهم يدركون حتماً صعوبة استعادة مكانتهم الاعتبارية السابقة حتى لو قدموا تنازلات سياسية، وفي مقابل تراجع القيمة الاعتبارية للشيوخ، لا يمكن إنكار تنامي المطالب السياسية الشعبية الشبابية حتى وإن كانت غير ناضجة بما يكفي لتحويلها إلى واقع، فالحديث عن الحكومة المنتخبة أصبح حديثاً يومياً، كذلك هو حال الحديث عن تقليص حصص الشيوخ في الوزارة. والأهم مما سبق هو اكتساب الشباب خبرة لا يستهان بها في الخروج إلى الشارع وتحدي السلطة ومقاومة مشروعاتها السياسية، إن هذا كله لا يمكن أن يذهب أدراج الرياح، بل هو مجرد مقدمة لأوضاع وترتيبات لا مناص من تبنيها في المستقبل القريب.

يظن بعض الشيوخ أنهم يعيشون عصرهم الذهبي في العهد الدستوري على أساس أنهم نجحوا في فرض مشروعهم السياسي الهادف إلى إفراغ الدستور من قيمته، وأعادوا دمج

السلطات الثلاث عملياً في سلطة واحدة، وتخلصوا من رقابة البرلمان، ونجحوا في إخضاع الصحف اليومية لرغباتهم، وتحييد القنوات التلفزيونية وتعطيل فاعليتها، واستخدام القوة، وملاحقة المعارضين قضائياً وحبس بعضهم، إلا أنهم يغضون بصرهم وبصيرتهم عن الثمن الباهظ الذي يدفعونه مقابل ما سبق، وهو تآكل مكانتهم الاجتماعية واعتبارهم، فضلاً عن تسببهم في تحريك عجلة التطور السياسي الحتمي وحرق المراحل نحو الإمارة الدستورية (الجاسم، 2013، 4).

مما سبق يرى الباحث أن مجلس الأمة كان بمثابة أداة التنفيس السياسي، تلك الأداة التي حصّنت الشيوخ وحافظت على مكانتهم الاجتماعية في وقت كان الرأي العام فيه ينتقد النواب أكثر من انتقاده الشيوخ، وفي وقت كان فيه مجلس الوزراء يشكل الدعامة التي تتلقى الصدمات نيابة عن الشيوخ، أما اليوم فإن الرأي العام بات يوجه جميع سهام النقد صوب الشيوخ الذين غدوا بلا حصانة، كما أن سقوط الاعتبار الاجتماعي في علاقة الشعب الكويتي بالشيوخ هو مقدمة لتغيير سياسي هائل قادم لا محالة، ذلك أن الاعتبار السياسي وحده ليس في صالح الشيوخ إطلاقاً. لقد كان الاعتبار الاجتماعي بمثابة العذر الذي يغفر للشيوخ زلاتهم السياسية.

كما يعد المجتمع المدني من أهم الآثار الاجتماعية التي ساهم فيها الحراك السياسي، إذ يعد بناء المجتمع المدني اللبنة الأساسية والأولى في عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع وإنشاء دولة المؤسسات العصرية، فالمجتمع المدني هو فضاء مفتوح لتنافس وصراع وتفاعل العلاقات الاجتماعية والسياسية والمهنية والفكرية من أجل بناء علاقة الفرد بالدولة، وتحقيق المواطنة على أسس تسودها العقلانية والتعددية ومبادئ حقوق الإنسان والمفاهيم الحضارية، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس الاختيار الطوعي الحر لخدمة أهداف اجتماعية واقتصادية ومهنية أو سياسية أو ثقافية، وهي لا يمكن أن تنمو وتتطور وأن تحقق إنجازات مهمة ذات معنى للمجتمع إلا بالالتزام بالمعايير والأسس التالية؛ المتمثلة باحترام الحرية

الفردية واحترام حريات الآخرين وتوفير المساواة بين المواطنين، واحترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف وتوفير كافة مستلزمات التعبير عنهما بحرية ودون أي نوع من القيود أو المضايقات واحترام رأي الأقلية، وتشجيع النقاش الحر.

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي وبناء الدولة فيمكن تلخيصها في أنه يمنع المجتمع المدني الدولة من التمدد خارج دائرة الدستور، لأنه يعتمد على الاستقلالية التي تحول دون وقوع هيئاته تحت سيطرة السلطة، يكون بذلك وسيطاً بين المجتمع والدولة، ويسهم في القضاء على الظواهر الاستبدادية للدولة ويمنح الفرد دوراً حقيقياً في المجتمع.

## الفصل الخامس

### الخاتمة (النتائج والتوصيات)

يعد الحراك السياسي في دولة الكويت جزءاً من التغيير الذي أصاب المنطقة العربية كما أنه يعود إلى صعود مد حركات الإسلام السياسي بشقيها السني والشيعي خصوصاً وأن في دولة الكويت تكتلات ذات توجهات متعددة ولكن بأهداف متفرقة وتطلعات مختلفة وطموحات متضاربة.

تتجه المعارضة نحو الضغط على الحكومة من أجل تحويل دولة الكويت إلى إمارة دستورية وبالتالي تصبح أية حكومة قادمة هي حكومة شعبية ولكن ما يؤخر تحقق مثل تلك المطالب هي أن دولة الكويت إلى الآن لا توجد فيها أحزاب بينما يخوض المنتخبون بشكل فردي حتى الآن . بعد دراستنا لموضوع الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012) نستطيع أن نلخص النتائج التالية:-

- أظهرت النتائج أن الحراك السياسي بالتنافس الديمقراطي والذي يقوم على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية معاً، فبدون أي حراك سياسي أو ممارسة ديموقراطية سليمة لن يتطور المجتمع أو يتقدم.

- أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي لا يأتي بمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات ولكن من خلال حياة سياسية حقيقية تتبادل فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بطريقة ديمقرطية.

- أظهرت النتائج أن النظام البرلماني من النظم التي تهدف إلى تحقيق الديموقراطية النيابية من حيث إنها تعطي الفرصة للشعب للمشاركة في الحكم عن طريق السلطة التشريعية.

- أظهرت النتائج أن الدستور الكويتي يأخذ بنظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي فهو يجمع بين سمات كل من النظامين البرلماني والرئاسي من حيث أهم سمات النظام فإن الدستور

يقيم إمارة وراثية ، يكون فيها الأمير، رئيس الدولة مصوناً لا يتحمل أية تبعية وهذا ما نص عليه الدستور.

- أظهرت النتائج أن الدستور الكويتي أعطى الأمير سلطات واسعة في التدخل في أعمال كل من السلطين التنفيذية بترأس اجتماعات مجلس الوزراء أحياناً ، والسلطة التشريعية باقتراح مراسيم القوانين والتصديق عليها أو الاعتراض عليها أو حل المجلس.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدفاع عن الدستور القاسم المشترك بين مختلف القوى السياسية الكويتية في برامجها، على الرغم من أن هناك خلافات فكرية وسياسية بينها.

- أظهرت النتائج تركيز أبناء القبائل في مناطق معينة وبكثافة في دائرتين انتخابيتين يؤثر على العمل السياسي المؤسسي وبالتالي تساهم القبلية بعدم الاستقرار السياسي في الكويت ومساها في التنمية.

- أظهرت النتائج أن حصول المرأة على حقوقها السياسية يؤدي إلى احترام لحقوقها الإنسانية الطبيعية.

- بينت نتائج الدراسة أن لغة التحدي عند الشباب الكويتي تعكس ثقافة جديدة تخلق مبادرة لم يألفها المجتمع الكويتي، كما أنها تخلق بين الشباب ثقة بالنفس وبالعمل الجماعي من خلال قدرتهم على النزول إلى الشوارع إذ تطورت إمكانياتهم وقدراتهم.

- أظهرت النتائج أن مستقبل التجانس الاجتماعي مرتبط أكثر من أي وقت مضى بإصلاحات اقتصادية تهدف لتمكين المجتمع و بنفس الوقت تقوية أسس الطبقة الوسطى والعدالة بين كل الفئات.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بما يلي:-

- ضرورة إشهار الأحزاب السياسية لضمان تراجع الولاء القبلي والتعزيز من فعالية القبيلة وتقوية مركزية السلطة لتتمكن الحكومات من ممارسة سياسات التوازن في تعاملها مع البرلمان ومختلف قواه السياسية.

- ضرورة الانتباه الحكومي للازدواجية (الأيديولوجيات-القبيلة) أي تلك المحددات للقرارات الجماعية لدى أبناء القبائل ذوي الثقل السياسي كنواب أو مرشحين أو أكاديمين عند توزيع المناصب الوزارية حتى لا تقع الحكومة في مشكلة عند إدارة أزماتها البرلمانية إذا ما فكرت بالاستفادة من اجتذاب نواب القبائل والحركات السياسية الأخرى.

- ضرورة أن يكون الحكم في دولة الكويت إمارة دستورية يحكم فيها الأمير بواسطة وزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة.

- ضرورة أن لا يتعجل سمو الأمير في حل مجلس الأمة خلال مدة قصيرة من عمر المجلس وذلك في حالة وجود خلاف بين المجلس والوزارة، وعليه أن يسعى لحل أي خلاف يظهر بين الحكومة والمجلس بحكمة وروية، وأن تكون هناك ضوابط وموانع.

- توسيع حلقة صنع القرار السياسي من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الوزراء وعدد الأعضاء في مجلس الأمة.

- التخلص من القانون بمرسوم وعدم إصدار مثل هذه القوانين إلا في وقت الضرورة القصوى.

- ضرورة أن تكون حقوق الفرد مقدسة وإعادة النظر في التشريعات والسياسات والمواقف ووسائل التعيين والترقية التي تمس كرامة الفرد وتؤثر على ردود فعله وتحد من طموحه فهذه القضايا تتطلب سياسات عادلة منطلقها الحقوق والمسؤوليات والعدالة بين الجميع.

-تخفيف القيود على قواعد النشر والفضائيات والحريات وتكافؤ الفرص بين المواطنين اجتماعياً  
واقنصادياً وثقافياً..

-توسيع حلقة صنع القرار السياسي.

المراجع العربية

الكتب:



- إبراهيم، حسنين (2005) الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي مركز الخليج للأبحاث.
- أسيري، عبدالرضا، (2012). النظام السياسي في الكويت، الكويت: مطابع الوطن.
- البحيري، ولاء علي (2008) التحول الديمقراطي في الكويت، الأسباب والنتائج، الكويت: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت.
- بدران، محمد، (2003). النظم السياسية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- بدوي، حمد، (2009). اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- البغلي، محمد محمود، (2008). مملكة الكويت الديمقراطية، الكويت: مطابع القبس التجارية.
- البغلي، محمد محمود، (2012). القبلية والسلطة، الحراك السياسي القبلي في الكويت، (الطبعة الأولى) الكويت، مكتبة آفاق.
- الجعدي، بدر محمد حسن، (2011). التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني، القاهرة: دار النهضة العربية.
- جمال، دكتور عبد المحسن (2007) المعارضة السياسية في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر.
- الحربي، دبي الهليم (2007) النظام الانتخابي في الكويت: الدوائر الانتخابية تشخيص الواقع وملامح التغيير، الكويت: (د.ن).

- حسن، مريد أحمد، (2006). التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، القاهرة: دار النهضة العربية.

- حسين، محمد، (2009). الأحزاب السياسية في الكويت، الكويت: دار الكتب الحديثة.

- خليفة، سامي والحبیب، عادة (2008) حلم تحول إلى حقيقة. مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية. الكويت: وكالة الأنباء الكويتية.

- ربيع، محمد محمود، (2005). النظام السياسي في دولة الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

- الرشيدى، أحمد، (1993). الكويت من الإمارة إلى الدولة، الكويت: دار سعد الصباح.

- السعيدى، صالح (2009) انتخابات مجلس الأمة / المتغيرات السياسية والاجتماعية، الكويت: (د.ن).

- عبدالوهاب، محمد رفعت و عثمان، حسين عثمان، (2001). النظم السياسية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

- العتيبي، د.فيحان محمد، (2010). الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921-1990، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

- عثمان، عبدالملك الصالح، (2003). النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الكويت: مؤسسة دار الكتب

- العنزى، فهد، (2007). تجريم الانتخابات الفرعية، الكويت: مجلس الدراسات والبحوث في مجلس الأمة الكويتي.

- الغبرا، شفيق، (2011). التماسك الاجتماعي في الكويت: من التكوين إلى الحراك 2011، بحث منشور، جامعة الكويت: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
- الغزالي، صلاح (2007) الجماعات السياسية الكويتية في قرن 1910 - 2007م : الدستوريون-الإسلاميون، الشيعة، القوميون، الكويت: (د.ن).
- الفضالة، ناصر، (2000). الحالة والحل : فرضيات أولية لتصويت؟؟؟؟ الصراع السياسي إلى أطره الاجتماعية ، الكويت.
- فهمي، مصطفى أبو زيد، (2009). مبادئ الأنظمة السياسية النظام البرلماني النظام الرئاسي، النظام الإسلامي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- المديرس، فلاح (2000) المجتمع المدني والحركة الوطنية في دولة الكويت، دولة الكويت: دار قرطاس للنشر.
- المنوفي، كمال، (2010). أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- النجار، غانم، (2000). مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر.

#### المؤتمرات والدوريات:

- الزميع، علي، (2005). حول الإصلاح لسياسي في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الإصلاح السياسي في العالم العربي من منظور مقارن، الكويت.
- المشاقبة، أمين، (2005). الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي المنعقدة في 25-26 ديسمبر 2004، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكويت.

- الحمود، موزي (2000) " المرأة في مجتمع ديموقراطي: حالة الكويت" مجلة المستقبل العربي، العدد 262، ص 68-68.
- طاهر، أحمد، (2011). الحياة السياسية، رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري قانوني إصلاحي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 23(45).
- الغبر، شفيق (2012). المعارضة في دولة الكويت وآفاق الحراك الشعبي، جريدة الوسط، العدد 3716، اليوم 2012/11/9.
- الكواري، علي خليفة (2001). "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" مجلة المستقبل العربي، العدد 264 شباط/ فبراير 2001.

#### الرسائل الجامعية

- العتيبي، علي، (2005). الإصلاح السياسي في دولة الكويت : المتطلبات والاحتمالات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

#### المواقع الإلكترونية

- \_أبو النصر، بسام(2011)، دور النهج الوسطي في تحقيق الاستقرار السياسي، مقالة منشورة، المنتدى العالمي للوسطية /الأردن، مركز الرأي للدراسات.

\_الأنصاري، حمد (2012). الحراك الشعبي ليس من أجل رفض المرسوم وحده، جريدة

الطلیعة، عدد 1973، متوفر على شبكة الإنترنت: <http://www.taleea.com/>

- بشتو، أحمد، (2012). تأثير السياسة على الاقتصاد الكويتي، مقال منشور، **جريدة الجزيرة**.  
نت، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- \_التقي، محمد (2012). عراق أم حراك "سياسي"؟، جريدة السياسية، 2012/12/9، متوفر  
على شبكة الإنترنت: <http://www.al-seyassah.com/>
- الجاسم، محمدعبدالقادر، (2013). الكويت إلى أين، مقال منشور، متاح على  
الرابط: <http://www.aljasem.org/>
- \_الجنوبي، فؤاد (2010). الحراك السياسي والاجتماعي والمدني في الجنوب بين النشوء  
والتطور وتطلعات المستقبل دراسة. مدونات الأربعاء، 17 فبراير، 2010، متوفرة على  
الإنترنت [http://dhla.blogspot.com/2010/02/blog-post\\_17.html](http://dhla.blogspot.com/2010/02/blog-post_17.html)
- الحيدري، إبراهيم، (2012). النظام الأبوي/البطريكي وتشكيل الشخصية العربية، مقال  
منشور، صحيفة إيلاف الإخبارية، متاح على الرابط: <http://www.elaph.com>
- الخويلدي، ميرزان، (2012). الكويت... نصف ديموقراطية لا يكفي، مقال منشور، **جريدة  
الشرق الأوسط**، 12172 (17). متاح على الرابط: <http://aawsat.com>
- خير الله، خير الله، (2008). إنها مشكلة نظام سياسي في الكويت، متاح على  
الرابط: <http://www.qatarshares.com>
- داوود، وفاء، (2013). التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، مقال  
منشور، متاح على الرابط: <http://democracy.ahram.org.eg>
- الدين، أحمد، (2006). اليسار، الديموقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية، **مجلة  
الحوار المتمدن**، 1765 (545). متاح على الرابط: <http://www.ahewar.org>

- الربيعي، أحمد، (2013). **الكويت: حقوق المرأة السياسية**، مقال منشور، متاح على الرابط:  
<http://aou-q8.com/>
- \_الربيعي، فضل (2012). **حراك سلمي أم ثورة سلمية**. مقاربة في ضوء سيوسولوجية الثورة،  
التجمع الديمقراطي الجنوبي، متوفر على شبكة الإنترنت  
[.http://tajaden.org/news/3063.html](http://tajaden.org/news/3063.html)
- رحومة، يوسف بلحاج، (2011). **آليات صنع القرار السياسي والدستور الجديد**، مقال منشور  
، حزب العمال البديل، متاح على الرابط: <http://www.albadil.org/>
- السعدون، جاسم، (2012). **أثر السياسة على الاقتصاد الكويتي**، مقال منشور، **جريدة الجزيرة**. نت، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- الشايجي، عبد الله (2012). **حراك كويتي... وليس عربياً**، مركز الخليج للأبحاث، صحيفة  
الاتحاد، 2012/2/6 متوفرة على شبكة الإنترنت، <http://www.grc.net>.
- الشايجي، عبدالله، (2013). **ما الذي سيتغير في الكويت؟** مقال منشور ، **جريدة الوطن الكويتية**، متاح على الرابط: <http://www.al-watan.com>
- شمس الدين، إيمان، (2012). **الاستقرار السياسي في الكويت والتحديات الراهنة**، **صحيفة السفير العربية**، الكويت، متاح على الرابط: <http://arabi.assafir.com>
- الشهابي، سعيد، (2012). **الكويت: صراع الإرادة الشعبية مع الديمقراطية الشكلية** ، مقال منشور، **جريدة القدس العربي**، متاح على الرابط: <http://www.alqudsalarabi.info>

- صالح، بيان، (2005). هنيئاً للمرأة الكويتية نيل حقوقها السياسية، *مجلة الحوار المتمدن* 1201(45)، العراق، متاح على الرابط: <http://www.ahewar.org/>
- الصانع، محمد، (2013). حبس ثلاثة نواب أساؤوا للذات الأميرية خلال ندوة للمعارضة ، مقال منشور ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 12489 ، متاح على الرابط: <http://www.aawsat.com>
- الطعان ، عيدان سعد، (2008). تقرير عن الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية ، بحث منشور ، مجلس الأمة الكويتي ، متاح على الرابط: <http://www.kna.kw>
- عبد الدايم ، مرفت (2010). ارضة ؟؟؟؟ نيابية لقانون «حقوق المرأة» المدنية والاجتماعية من وكالات الأنباء في موقع منوعات، وكالات الأنباء بتاريخ 2010/04/15، الرقم 70487. <http://mnwat.net/qs/t70487.html>
- \_العتيبي، محمد، (2005)، الإصلاح السياسي في دولة الكويت المتطلبات والاحتمالات، دراسة بحثية، جامعة دولة الكويت، دولة الكويت.
- \_العتيقي، عبد اللطيف (2011). الفساد الوظيفي بين الكويت وقطر، جريدة القبس، <http://www.alqabas.com.kw/node/28992>
- العنزلي، حمد، (2012). المرأة والحراك السياسي، مقال منشور، وكالة الأنباء الكويتية، متاح على الرابط: <http://www.alanba.com.kw>
- القصاص، بسام، (2012). الحراك السياسي محاولات إخوانية للاستيلاء على السلطة، مقال منشور، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط: <http://www.al-seyassah.com>.
- الكردي، محمد دحام،(2013)، مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ص23.

- مؤيد، فهميم، (2012). حتى لا يختطف الحراك الشبابي في الكويت، مقال منشور، صحيفة الطبيعة الإلكترونية، متاح على الرابط: <http://www.taleea.com>
- محبوب، عبدالحفيظ، (2012). أين يتجه الحراك السياسي في الكويت، مقال منشور، متاح على الرابط: <http://www.globalarabnetwork.com>
- محفوظ، محمد، (2006). في معنى الاستقرار السياسي ، مقال منشور، جريدة الرياض، متاح على الرابط: <http://www.alriyadh.com>، تاريخ الدخول للموقع ، 26-3-2013.
- محمد، عيسى، (2013). المناورات الأمريكية في الخليج أي النماذج الأمنية أكبر فائدة لمنطقة الخليج، مقال منشور، كونا الإخبارية، 13334. متاح على الرابط: <http://www.alanba.com.kw>
- المطيري، خالد هلال، (2007). نحو خارطة طريق لتحقيق الاستقرار السياسي في الكويت، مقال منشور، صحيفة الجريدة الإلكترونية، متاح على الرابط: <http://www.aljarida.com/>
- نعمة، جابر(2012)، الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع، مقالة منشورة، جريدة الوسيط البحرينية
- وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، (2006). مسارات الحراك السياسي في الكويت، قسم الشؤون السياسية، 14 ديسمبر .

### التقارير

تقرير دولة الكويت للتنافسية ( 2007-2008).



## المراجع الأجنبية.

- Al-sharah, M. & Bani Salameh, M.(2011), Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future, *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, Vol. 5, No. 3.
- Babar, Z. (2011). Free Mobility within the Gulf Cooperation Council, Center for International and Regional Studies Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.
- Colombo, S.(2012), The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, **Patronage and Repression**, Istituto Affari Internazionali (IAI).
- Gersbach, H. (2011). Campaigns, Political Mobility, and Communication, **Working Paper 11/143**, Center of Economic Research at ETH Zurich.
- Hanna, M.(2010), Egyptian Islamic Activism: The Emergence of a Political Movement from the Muslim Brotherhood, University Honors Program (AU).
- Kuwait Country Report (2012). This report is a part of Bertelsmann Stiftung's transformation index.
- Power, G.(2012), The Difficult Development of Parliamentary Politics in the Gulf: **Parliaments and the Process of Managed Reform in Kuwait, Bahrain and Oman**, Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences. London School of Economics and Political Science (LSE).